متلاسالم تجاليا ألغة الليبايني



تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي

مهالح سالم

الشائد... ه**ار قهـــــا**ء للطباعة والشر والتوزيع (القاهرة) مهمه غريم.

الكتـــاب: تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي المؤلسف : د. صلاح سالم تاريخ النشر : ١٩٩٨م حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة عبده غريب

الدور الأول - شقة ٦ 7474-7A: 44 6 G التوزيـــــع : ١٠ شارع كأمل القجالة (القاهرة)

> 0117077: 4 رقم الإلسداع : ١٠٨٩/٧١ الترايم الدواسي : ISBN 977 - 303 - 040 - 7

المركل الركيسي : مدينة العاشر من رمضان والعطاب ع المنطقة المبناعية (C1) · 10/TTYVYV :C : ٨٥ شارع المجاز - حمارة برج آمون

الإدارة

شركة وساههة وسرية

صيب: ۱۲۲ (القوالة)



المخاا

إلى . . والديَّ

وفاءً لبعض قليل . . من فضل كثير

صلاح سالم

تصدين

ريما كان أكثر التساؤلات المطروحة على وعينا القومى المعاصر مشروعية وإيلاماً عن جدوى ومستقبل النظام العربي ففضلاً عما نثيره صيغة المدوال من مرارات كرسها تراث الركود في الماضى ، أو هواجس تتفعها الإثليمية البازغة في الائق ربما جاز القول بأن اللحظة التاريخية التي نعيشها تكاد تجمع لها الشروط وتثور بها المتلقضات التي تجعل منها نروة للتحدى القومى تتفع نحو استجابات منفارتة على صعيدى القومية والإقليمية بوجه خاص .

وواقع الأمر أن ثمة أنماطا ثلاثة من التحديات نطرح نفسها وبقــوة على هـذه اللحظة التاريخية وعلى أصعدة متباينة . .

فهناك تحدى البيئة الدولية والتي تغرزه في أتماط التعامل القسرى مع المنطقة المربية وهو التحدى الناج عن استعرار الفجوة بيئ المفهوم الصلد لتوازن القوى والذي هيمن على تفاعلات للحرب الباردة ، والمفهوم الرخو لتوازن المصالح فيما بعدها والذي ظل طرحاً نظرياً وقيمياً حتى الآن .

و لأن المفهوم الأول قد الطلق من الواقع الاستاتيكي الذي جسده الاستقطاب الدولي لنحو ثلاثة عقود أو يزيد فإن آليات ومعادلات عديدة قمد عمليت على تغطية العجز العربي عن المشاركة في توازن القوى .

ولأن المفهوم الثانى قد انطلق فى بيئة كونية أكثر ديناميكية ومن رؤية مثالية لدور الفارس فى التاريخ . فلم يستطع العالم العربى ملاحقة التوازن فى المصالح بالقدرة الذاتية إذ بدت مهمة صعبة ، جعلها القارس مستحيلة حتى بات الواقع العربى فى أكثر مراحله اتكشافاً ليس فقط فى العراق وليبيا والصومال بل ربما فى كافة دوله وتعبيراته السياسية .

وهناك أيضاً التحدى الأخطر وهو التحدى الإقليمي الناجم عن ضرورات تلبية متطابات الاتعطافة السليمة في الصراع العربي – الإسرائيلي والمتصحورة حول فكريات الشرق أوسطية بتجلياتها المتناينة - وبالرغم أن ثقافتنا القومية الإسلامية لا يمكن وصفها تاريخياً - وبأى حال من الأحوال - بأنها ثقافة صراع إذ تحوى في كتلتها الرئيسية شتى تعبيرات التسامح وملكات التعارش بالقدر الذى يسمح لها ولنا بتجاوز حقبة الصراع العربى - الإسرائيلي بكل تناقضاتها إلا أن ثمة مخاطر يثيرها المشهد الراهن وتجد دوافعها في أمرين -

الأولى: وهو افتقاد الشروط التقافية التي تكال قيام النظم الإقليمية فضلاً عن استمراريتها ونجاحها وهي شروط تتمحور حول تجانس رؤية أطرافها للعالم بحقاقك الثابتة ونفاعاته المتحولة . إذ واقع الأصر يكشف عن أن العقل الإسرائيلي - بتجليات متباينة نوعاً - يصدر عن إدراك أساسي ينطلق من ويؤكد على تصباعد المشروع الصهيوني القاريخي بميراثه المنصري المعروف وهبوط المشروع القومي للعربي إلى المحد الذي نفع جزء من هذا العقل لاعتباره وتصويره على أنه أصبح خارج التاريخ وذلك في نبرة عالية بدت في أعقاب هزيمة يونيو وتوارت نوعاً ما بعد حرب اكتوبر قبل أن تعود مجدداً - فيما تعكسه الممارسات قبل الطروحات - أعقاب نوابس عبيقة .

والثّاثى: هو ضعف الشروط السياسية للنظم الإلليمية . فصلاً عما تحكسه اللحظة التاريخية ذاتها والتي تحتوى هذه التضاعلات إذ أنها تأتي محملة بشتى رواسب المجرز العربى عن التكامل والاتحاد من ناحية ، والإعجاب بالنموذج الأوروبي في التوحد من ناحية أخرى وهذا اللتنقض يدفع بالعقل العربي نحو الإبحار في المجهول الشرق أوسطى برفقة الذات الصمهيونية وتحت الإمامة الأمريكية في مخامرة لن تسلم عواقبها إذ تصدر عن إدراك بلمكانية إدارة البيئة العربية بآليات دولية - إلليمية قد تنال من معظم الثقافة ولو منحت بعض الاكتصاد .

وهناك أيضاً التحدى الذاتي المتعلق بالركود العربي الذي تكشف عنه خبرة

الممارسة التاريخية ويتجلى فى عجز هياكل النظام عن ترجمة طموحاته الأمر الذى أسلم الواقع العربى إلى أزماته وزاد من تفعيل المؤشرات السلبية الدولية والإقليمية فى التعامل مع العالم العربى الذى بدا فى نظر الخارجين عنه مشروعاً عـلجزاً عـن التحقق والاكتمال وربما بالاستمرار .

ولإيماننا بأهمية الثقافة السياسية في صياغة تطورات المجتمعات والنظم القومية ، وأيضاً بدور الواقع في صياعة الاستجابات الموضوعية للتحديات المستقبلية نعرض بإيجاز بين دفتي هذا الكتاب لفصول ثلاثة تتناول تجليات العقل السياسي العربي حيث نعرض لأهم الملامح الفكرية التي تصبغ بنمطها منتج هذا العقل فيما يتعلق بادراك العالم السياسي وإدارة الحياة السياسية العربية ، ثم تفاعلات الواقع العربى بعد أزمة الخليج الثانية والتي تشكل بمكوناتها الأربعة الأساسية الإطار العام للفعل العربي في التسعينات ، ثم التحديات الأساسية لمستقبل النظام العربي وهي أيضاً أربعة تتوزع على محورين . . الأول جغرافي يثير الانشغال الإقليمي المغاربي والخليجي بعيداً عن الانشغال القومي العرببي ، والآخـر وظيفى تثيره ضغوط البيئتين الدولية والإقليمية ويهدد بنزع بعض وظائف النظام العربي الأمنية والسياسية ، وأخيراً خاتمة الستشراف هذا المستقبل عبر صياغة لأربعة سيناريوهات تتراوح بين تفاؤل تثيره بدائل تتعلق بالمستويات الأقصى المفعل العربي تجاه تحدياته الأساسية . وبين تشاؤم تشيره المستويات الأنني لهذا الفعل ، غير أن كليهما ، التفاول والتشاوم يبقى في إطار الشرط التاريخي الذي لا يحول دون انبعاث اللحظة القومية من جديد ، وريما من عمق مرارات لحظات سابقة عليها وهو انبعاث نأمله وندعو إليه في هذا الكتاب الذي نرجوه محققاً ليعض الفائدة لفكرنا القومي العربي الجديد .

> والله من وراء القصد صلاح سالم

القصل الأول

تجليات العقل السياسي

ملامح التقكير السياسي العربي المعاصر

تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية :

بدأ فكرنا العربى مع عصور النهضة الأوروبية يعيش حالة من التوتر صاحبت رسوخ المنهج العلمى التجريبي وهيمنة القيم الحداثية تزايدت حدتها عقب المواجهة الاستعمارية على الأرض العربية وفي خضمها حيث أخذ العقل العربي يتردد بين المرجعية الإسلامية التاريخية والمرجعية الحداثية المحاصرة فيما صار يسمى بإشكائية الأصالة والمعاصرة.

ورغم الحديث الدائب عن إمكانية الجمع بين المرجبوتين إلا أن ذلك بدا مع الوقت حديثاً طوباوياً لم تعكسه التجليات الفكرية المربية - بشكل واضح على الأقل حيث وقف الفكر المربي على مسافة من مرجميته الأصيلة يحاورها ولا يتضمنها ، بينما وقف على مسافة لكبر من مرجميته المعاصرة يغازلها دون أن يتبناها . وفي هذا السياق بدت عملية الهضم والتكيف والاحتواء عسيرة إلى الدرجة التي أعلقت تكاملها الخلاق . ودون أن يعترف الوحيى العربي المعاصر بهذه الإشكالية فقد عاشها واقعاً محدث كاتباً معصرياً معاصراً المقول بأثنا نعيش في ظل تقافين . ولقد ترد حسدى هذه الإشكالية بعمق في التفكير السياسي العربي حيث وقع اشتباك بين أتصار المرجميتين في وعينا العربي منذ قرن ونيف حول قضايا بعضها ذي ملبح حضاري كالنهضة والهوية . وبعضها أخذ الصبغة السياسية الواضحة كالشورى والديموقر اطبع والتها بعضها غير مدور والديموقر اطبع والهوية . وبعضها أخذ الصبغة السياسية الواضحة كالشورى والديموقر اطبة والقومية وغيرها من القضايا التي يمكن اختزال الجدل حولها إلى فلسفي مشترك بينما تمكس المرجعية الأخرى على الطرف الآخر بصدورة مباشرة في مياشرة .

ولقد مثلت ثانية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات ذلك الصداع الفكرى طيلة النصف الثانى لهذا القرن على الأقل بطول وعرض الساحة العربية وحتى حرب الخليج الثانية والتي شهدت - بعمل تطورات معقدة - نوعاً من الالتقاء الجزئى الواضح والغير منظم تدريجياً بين الراديكائية القومية من جانب والراديكائية الإسلامية من جانب أخر في سياق تيار المعارضة العربية لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية مما بدا وكأنه الثقاء أوعلى الأقل تقارب بين المرجعيتين الاسسيتين للفكر العربي المعاصر . وذلك باعتبار التيار القومي إنما هو تجسيد المسوات الأربع المنقضية على تلك اللحظة التاريخية التي شهدت هذا التقارب قد أفرزت مواقف وروى متباينة نوعاً مع روى تلك اللحظة ومؤكدة على أستمرارية راوفد الفهم والإدراك القديم إلى حد بعيد . حيث بدا التقارب بمرور الوقت محدوداً بالثوى المعتلة على الجانبين القومي والإسلامي وهو الملمح الذي صدار واضحاً في لغة خطاب الطرفين . وربما كان هذا الوضعوح هو الجديد الذي أفرزته تلك اللحظة التاريخية تضاماً أقد توفر لهما حتى في أعفف مراحل صراع تياريهما .

وعلى صعيد التهارات المعتنلة الرائيكالية داخل المعسكرين فسرعان ما توارى هذا التقارب مع تصاعد حركات الاحتجاج الإسلامي داخل بلدان عربية عديدة على رأسها الشمال الأفريقي فضلاً عن هيمنة تيار الإسلام السياسي على السودان . وهو الأمر الذي بات يهدد أنظمة الحكم في هذه البلدان مما دفع جل التيارات السياسية بها على مواجهة المارد الإسلامي ومن بينها التيار القومسي الرائيكالي فضلاً عن المعتنل . ومع اخترال دور التيار الإسلامي الاعتدالي إلى الهامش الثقافي دون السياسي ومع انفلات الأجنحة المسكرية داخل التنظيمات الرائيكالية الإسلامية حتى عن قادتها بات التقارب الفكرى بين المعتنلين أمراً غير ذي جدى في ظل واقع مختلف على الطرفين . فهناك تيار إسلامي متصاعد يمتلك ذي جدى في ظل واقع مختلف على الطرفين . فهناك تيار إسلامي متصاعد يمتلك

بعض أدوات وموارد العنف يرغب فى تأكيد ذاتيته ويسعى إلى فرض مشروعه وتبار قومى أخذ ينسحب فكرياً وسياسباً فى ظل ظروف معقدة دولياً وداخلياً حتى صار يحتل موقعاً مجاوراً أو مشابهاً لأنظمة الحكم فى مواجهة التصاعد الإسلامي الحنيف على وجه الخصوص .

وفضلاً عن القومية والإسلامية كثالية جدل فكرى فإن الروية الفهضوية قد عكست ذات الجدل بين أصالة إسلامية ، وحداثة معاصرة ويليها الجدل حول الديموقراطية ، والشورى باعتبار الأولى مفهوم غربى والثانية مفهوم إسلامى ، شم للدولة الدينية ، والمدنية ، وبكانية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وغيرها كثير بما يؤكد إشكالية ازدواج وتتازع المرجعية للفكر العربى المعاصر بين تيارين أساسين .

فهنــالك تيــار يصــف نفسه بالإســلامية ويتبنــى مشــروعاً للنهضــة يدعــــى أنـــه الأفضل دون تحديد تام لملامحه .

وهناك على الجانب الآخر تيار عام يضم قوى غير متجانعة يتحد فقط فى معارضة التيار الإصلامى ويصفه بالسلفية التاريخية ، ومؤكداً على حداثة مشروعاته المتباينة ويقع فى قلب هذا التيار النظم الرسمية وعلى يمينها ويسارها تأتى القوى الفكرية الأخرى .

وواقع الأمر أن المشكلة أعمق مما تبدو إذ لا يقف الانقعام عند نمطه الرأسي فقط بين التيارات الفكرية والسياسية ، بـل يتجاوزه للمى انقسام آخر أكثر خطورة على الصعيد الألقى بين هذه التيارات ومجتمعاتها ، وأحياتاً داخل كل هذه التيارات ذاتها خاصمة السياسية منها مما يؤكد على أن مجتمعاتنا العربية تعيش استقطاباً بين :

أ- تقليدية بنيوية تمكسها الهياكل الاقتصادية الأحاديبة ، والتكوينـك الاجتماعيـة الهشة والطبقة الوسطى للمهمشة ، مع هيمنـة الثقافة السياسية القبليـة التى تعلى من جوامل الانشطار وعدم التعمامح مع سيادة روح الالتحاق بالنظـام الحاكم من قبل المثقفين بالذات وغيرهم في ضدوء ضعف المجتمع المدنى بوجه علم .

ب-حداثة مظهرية تصارس بالتقليد على أصعدة التعبيرات الفوقية للممارسة السياسية . ولكنها السياسية في الفن والإعلام والصحافة والمؤسسات السياسية . ولكنها لطابعها الفوقى تأتى منزوعة التأثير ومسلوبة الفعل موجهة المنحى لأنها ليست نتاج عقل الحداثة بل نتاج إرادة فوقية تدعيها تشبساً بمواقعها ونفاقاً للعصر .

وفى سياق التقليدية البنيوية ، والحداثة الفوقية تسيش مجتمعاتب العربية انقساماتها ، ويتنازع فكرنا العربي مرجعيته . وتأتى تجاياته السياسية انعكاساً أميناً لعجزه وحدم انساقه فيما نرصده بإيجاز على الصفحات التالية .

أولاً: القردية والشخصنة وثقافة الاستبداد:

وهو أحد أبرز ملامح الثقافة السياسية العربية ويمكن إرجاعه إلى عوامل ثلاثة تفاعلت تاريخياً لنقرز في العقل السياسي العربي فكريات الفودية ، والشمولية والاستبداد . نذكرها فيها يلي :

- (1) عامل أيكولوجى: يتعلق بالطبيعة الصحراوية للامتداد العربى على اتساعه وما توحى به هذه الطبيعة المنسابة بلا قيود والمتصلة بلا عوائق من إحساس بواحدية الكل وشمولية التركيب مما يجب الحاجة إلى التعلق وإنما بساطة قطرية .
- (Y) عامل اللسفى: يتطق بالمشاكلة للتي سار إليها الحقل العربي المسلم تباعاً وريما دون وعي منه وهي الخلط بين ولحديثة المسبب أى توحيد الله عز وجل وولحدية الأسباب التي هي متعددة بطبيعتها ، كما قضت سفة الكون وفطرة الخلق . ولقد اتصحت هذه المشاكلة وتدعمت بفعل النظرة الكلية للمقلية العربية الصحواوية . والتي ربما كانت أهم دواقع لجنياح الإسلام وتمكنه من الأرض العربية وعلى العكس من المسيحيين مثلاً رغم أن الأديان السماوية الثلاثة كان مهبطها الأرض العربية . بعفهوم اليوم .
- (٣) عامل نفسى وشخصى: يتمثل فى استمرارية التطلع العربى للدور الفردى السامى الذى لعبه الرسول الكريم فى الحياة العربية الإسلامية كمؤسس للدولة مناط الشريعة ، وفى ذات الوقت كمؤسس للدعوة التى مثلت رسالة هذه الدولة ، وجوهر عقيدتها .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو المذى يوحى إليه ولا ينطق عن الهوى . وإذا كان خلفاؤه الراشدون رضى الله عنهم قد أمنوا المرعية جأنب العدل والرشادة والمعداواة كأسانيد شرعية لمعارسة هذا الدور . فضدلاً عن خضوعهم الشورى فى تأميسه كما بدا ذلك من ملابعات تولية الخلفاء ثم خطبهم بعد البيعة العامة فإن افتقاد من خلقوهم لأعلية هذا الدور تأميساً وممارسة ، فضلاً عن عياب نظرية سياسية للحكم فى الإسلام تقوم على الرقابة والتوازن والسلطة والمسئولية بالمعنى الكامل كان مدعاة لكل الراغبين فى فرض فريتهم على كيان الأمة بدعوى أهمية تأميس الإمامة وفى ظل صمت اجتماعى خاضع بطن فى الحقل العربى وحتى وجد تنظيراً تبريرياً له فى مقولة الإمام بن تيمية "ستون عاماً من سلطان جائز خيراً من ليلة بلا سلطان " وقد أرخ لهذا التحول فى التاريخ الإسلامى معاوية رضى الله عنه حيث بدأ مع حكمة ما يمكن تعميته بعصور الملكية فى الإسلام . والتى تعددت أنماطها فى ظل استمرارية فرديتها وشخصنتها التى حكمت تاريخنا

ففى أول خطبة له بالمدينة المنورة قال معاوية رضى الله عنه خالعاً عن نفسه إتباع الخلقاء الراشدين بعد أن صمع المنبر وذكر الله وأثنى عليه " والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتى . ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة ، ولقد رضيت لكم نفسى على صل لبن أبي قحاقة وأرنتها على عمل عمر فنفرت . وأردتها مثل ثنيات عثمان فأبت على فسلكت بها طريقاً لى ولكم فيه منفعة "

ونظرة مدتققة لما قاله الخابفة الخامس في التاريخ الإسلامي عن نفسه وكما هو مذكور بالعقد الفريد نجد النقاده الواضح لشرعيتي التأسيس والممارسة . فشرعية تأسيسه كانت سيفه ، ولما شرعية ممارسته فهي المنفعة على عمومية اللفظ ، وذاتية المعنى ونسية الإدراك وبالتالي هلامية المسئولية .

وإذا كانت العوامل الثلاثة قد أنتجت مجتمعة فكريات القردية وتقافة التسلط فإن العامل الأخير قد أنتج مرضاً آخر خطيرا وهو شخصنة القيم والمعايير السلوكية عن طريق تجسيدها في صورة أشخاص فضلاً عن حالتها المعيارية المجردة التي تتكفى بها أتماطاً أخرى من الحضارات والثقافات خاصة الغربية . وجوهر القكرة أنه قد رسخ في العقل العربي أن المثل الأعلى المنشود شخص وجد بالقعل تاريخياً وعلى الواقع تعلّه ، فإذا ما نشل المعاصرون في استحضار سماته كان ذلك تدنياً مرفوضاً دعاهم إلى تمثل صورته في الظاهر وإتكارها في الخفاء بما يودي إلى الشيزوفرينيا السياسية الفردية والجماعية ففي مقابل ما تودي به تجريدية القيم والمعايير من خلال عدم فرضها جسداً إنسانيا تاريخياً واقتصارها على موشرات الطيب والخبيث والمسالح والضار تاركة المفرد يصبب منها قدر استطاعته الكامنة في تكوينه الذاتي ثم مماسبته دون خشية الحكم المعسبق بالتندي – من شجاعة اختيار فردية ثم معمارحة سياسية عاملة . أنت شخصنة القيم والمعايير إلى التباس في الثقافة السياسية العربية فسانت الفردية تحمت شخصاي الدين وساد النفاق بدافع من التسامي ، وكرست الفردية ، والشخصية والاستبداد حتى صار الحل العربي كثر قبولاً لها . بل وحماساً وهو ما تجلي في دعوة الإمام محمد عيده بنهاية القرن الماضي ويداية القرن الحالي إلى نموذج المستبد العالل .

ثانياً : العاطفية وغياب العقلانية الذرائعية :

وتعد هذه السمة امتداداً السمة الأولى واتعكاساً لفقر الثقافة الطمية بل ربما غيابها في حياتنا الفكرية للمربية . فالحضارة لدينا تشبه مصباً له منبعان . المنبع الأول هو الثقافة التي تمثل المكون القيمي والمعنوى ، والمنبع الثاني هو المدنية التي تمثل الوسائل المادية التي تتجسد في صمورة الفن الإنتاجي السائد في كل عصمر ومدى نصيبه من الرقى والتقدم . وفي هذا السياق تعمل الثقافة العلمية كرافد يصل المنبعين معاً بما يوفر لهما التفاعل الخلاق قبل أن يصبا معاً في معين الحضارة .

ويمكننا القول بأن غياب التقافة العلمية عن حياتنا العربية لم بحدث فجأة بل أنه في نظرنا – يعود إلى تلك اللحظة الفارقة في عمر الفكر الفلسفي والذي انتقل عندها من مجرد كونه عملية توليد منطقي متمحورة أساساً حول اللغة إلى عملية لخرى أكثر أيجابية أبدلت الطبيعة باللغة وتجاوزت الفلسفة الميتافيزيقية إلى فلسفة علمية أبدعت عبر قرون التحول ومع بداية العصر الحديث مفاهيم المنهج العلمي التجريبي والثورة الصناعية ثم باقى قيم الحداثة وما بعدها .

إذن ويتفسير أدق فإن العلة الأولى تكمن في عدم استجابة العقل العربي المسلم للفكر العلمي ، والمنهج التجريبي بذات قدر استجابته للفكر الفلسفي والمنطق الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقي حيث بدت آليات التفكير العربي أثرب إلى المنهج الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقي حيث بدت آليات التفكير العربي أثوب إلى المنهج الاستنباطي وأبعد عن المنهج الاستقرائي الذي صحار منهج العلم الحديث وروح التجريب العلمي المعاصر . فهل يرجع ذلك إلى جوهر عناصر تقافتنا الإسلامية العربية القائمة على فكريات التوحيد المطلق للخالق بما يعنى الكلية والشمول ؟ وهل يمكن القول بأن تلك الرؤية الكلية الشاملة والمطلقة المخالي والنسبية التي يقوم عليها الاستقراء العلمي ؟.

إننا لا تجد في الفاسفة القرآنية ما يحول دون التحليل العلمي وتنبر الطبيعة والاندماج فيها وتفسيرها بدون خال في منظومة الإيمان الغيبي القائم على التوحيد فإذا كانت التعلورات التاريخية تشير إلى افتراق المسلم والمنهج العلمي الاستقرائي فإن علة ذلك تعود ريما إلى المشاكلة التي سار إليها الوعي العربي خلطاً بين واحدية الأسباب التي هي بطبيعتها متحددة . فالله وحده مطلق ، بينما الكون كثير معقد ومركب ، وبينما يحضنا القرآن على توحيد الله فرداً صمداً ، فإنه لا يحول بيننا والنظر في أسباب الحياة وعالها ، وتركيب هذا الكون ومعادلات وجرده واستمراره إلا أن صمور الضمف الحضاري والتداعي السياسي غالباً ما تحمل في ثناياها تشوهات لأهم المضامين الثقافية والنفسية والعقلية المحورية وربما كان حال ثقافتنا العلمية منذ خمسة قرون على الأثل .

وهكذا ياتى التفكير السياسى العربى كاحد عناصر ثقافتنا المعنوية منبت الصلة إلى حد بعيد بقواعد وآليات العلمية والمقلاتية مشحوناً بروح العاطفة معولاً على الذوايا ومجتكماً إلى الصدفة مجافياً الشروط العقلنة التى ترتبط المقدمات والنتائج حتى ليبدو محكوماً بمنطق الأزمات والمفلجئات فضلاً عن سمات منهجية هامة على رأسها السعى نحو المطلق على حساب النسبى وهو منهج يجافي الطبيعة

السياسية التي تتطلب آليات جزئية نسبية مرنة قادرة على المساومة التحقيق الممكن دون الوقوف على عتبة المستحيل .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سيادة التفكير الماطفى على المستوى الجماعي العربي يصاحبه في ذات الوقت سيادة روح بر اجماتية نفعية شديدة على المستوى الفردى ليس نقط على الصعيد الرسمى لأشخاص يجاهدون الحفاظ على مواقعهم في السلطة بل حتى ادى الأفراد والتيارات الفكرية المتباينة التي تحاول الالتحاق بمواقع ويؤر الفحالية الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مقولات ومواقف ورؤى فكرية ربما استهلكت دهراً من أعمارهم دفاعاً عنها وتكييفاً لها في ظروف سياسية

إن عدم العقلنة فى القكير السياسى للعربى يعد أحد أبرز الآفات التسى تمهدد وحدة الفكر العربى ، بل ووحدة المصير المشترك لما تخلقه من توقعات مئزايدة لا تقوم على الحسابات بل على المشاعر وما يؤديه ذلك إلى خلق الأزمات ، وإهدار الجهود ، وتضييع الفوص .

ثَالثًا : الإستاتيكية والجمود أو الداثرية :

إن نظرة سريعة إلى طبيعة القضايا للمطروحة على الفكر العربي مشلاً توكد
هذه السمة . فلا يزال الفكر العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين يدور
حول ذات القضايا التي دار حولها في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية العشرين .
ربما تغيرت البيئة المحيطة بهذه القضايا ، وريما لختلفت الأساليب المتداولية
لتحقيقها، وربما جدت قضايا أخرى ولكن القضاييا للمحورية كقضية النهضية على
سبيل المثال والجدل حول آليات تحقيقها سواء حسب المرجعية الإسلامية الأصلية
أو المرجعية الحداثية المعاصرة لا ترال محور التفكير العربي فيما يجب انتهاجه من
مسالك نحو التاريخ أو للجغرافيا ويمكن القول ومنذ بدء لليقظة العربية الحديثة ومع
أوائل القرن الناسع عشر والفكر العربي بمختلف تياراته يعيش مشكلة النهضية " بل
إنها كانت ولا ترال وراء انبعاث الفكر العربي وانقسامه إلى تيارات واتجاهات.

فهناك التيار السلقى الذي يرجع في أساسه الأخلاقي والديني إلى سمى العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه . ويستعد هذا التيار فعاليته من كونه يعقل عن الله إما بفكر ونظر كما يقول المتكلمون ، وإما بصديرة ومعرفة كما يقول المتصوفة السنيون . والعقل السلقى إذن مكبوح الجماح مربود الشطط لا ينتج العلم بل هو صديق له نقط يبحث في أسرار الكون ولكن مع احترام الحقائق الثابتة . إنه عقل الماضي الذي كبح جماح مسيرة النهضة الماضية التي شيدها عقل المعتزلة والقلاسفة والعلماء (1) .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن شعار النهضية ظل هو المتحكم لدى هذا التيار حتى العقدين الأخيرين اللذين بدت فيهما جماعات وتبارات تدعو إلى الشورة والعنف كوسيلة التغيير حتى يمكن القول إن شعار الثورة قد طغى على هذا التيار وحل محل شعار النهضة في المقد الأخير على الأقل .

وعلى الصعيد الآخر "فهناك التيار القومى الليبرالى أو الاشتراكى واللذان يسعيان إلى تقديم نموذج النهضة يقوم على تمثل مسارها الأوروبى الغربي وأسلوب تطورها ومحاولة استرجاعه فى الحياة العربية أى أن كلاً من الاتجاهين سلقى فى الحقيقة مع اختلاف ينابيع كل منهما وموقفيهما من العلم الذى يجافى الإبداع ويتمحور حول الصداقة وإن بنت هناك صداقة إيجابية وهنك صداقة سلبية (١).

وهنالك قضايا أخرى وثيقة الصلة بقضية النهضة . بل ريما جاز القول إنها أحد تجلياتها . فقضية الدين والدولة تعد مثلاً على ذلك فهى تثير ذات الجدل بين ذلت التيارات . " فالقصل بينهما شرط محورى لدى القكر " الليبرالي أو الاشتراكي العربي لأجل تحقيق النهضة حيث كتب أحد رواد الليبرالية العرب يقول منذ قرن " وما دام قومنا لا يميزون بين الأدوان التي يجب أن تكون بين العبد وخالقه والمدنيات التي هي بين الإنسان وبين وطفه أو بينه وبين حكومته ولا يضعون فاصلاً بين هذين الميدائين المتميزين فلا يؤمل نجاحهم في لحدهما ولا فيهما جميعاً " .

وعلى صعيد آخر يعد الربط بينهما أساساً ضرورياً للنهضية لدي التسار

الإسلامي بكافة فصائله حيث يقول مفكر سلفي رداً على مقولة الليبرالى" إنا معشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقر آننا فلا خير فيه لنا ولا يمكن التخلص من وصمة لتحطاطنا وتأخرنا إلا من هذا الطريق . وإن ما نراه من حالة ظاهرة وحسنة فينا من حيث الرقى والتقدم والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقيقر والاتحطاط لأتنا على تمدننا مقلون (7) .

وتجسد قضية العروية والإسلام تجلياً آخر أقل مباشرة من سابقتها وهي قضية قديمة متجددة شهدت مداخلات عديدة حول مواقسف متطرفة في الماضي إلا أثنها الآن تشهد نوعاً من التقارب على الصعيد الفكري - إثر محاولات عديدة لدى مفكرين سياسيين التوفيق بين طرفي الإشكالية حيث يحاول الخطاب السياسيي القومي " إعادة ترتيب العلاقة بين العروية والإسلام تاريخياً وقانياً موكدا على أن الإسلام في حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروية وأقصت عن عبريتها أحسن أوصاح فلا يمكن أن يكون هناك صدام . ولكنه يوكد أيضاً على أن الاعستراز بالإسلام والتراث وإعطاء القيم منزلتها لا يعنى اتخاذ الإسلام رابطة سياسية بمكن إقابة كيان سياسي على أساسها بينما يطرح مفكر سلفي رويته النقيضة فيقول " إن أمة العرب قد عزت بالدين إن أرانت الحياة ورغبت في العزة فلن تقوم الأمة ثانية ألم به أولها " ()) .

والحقيقة أن الطرحين القومى والإسلامى فى أبرز صورهما النقية يكادان يتوحدان حول المضامين الفكرية الأساسية على أن الفارق الوحيد يبقى هو برجماتية التيار القومى فى مراعاته لجماع العوامل الدولية الحضارية فيها والسياسية بل والنفسية والتي تعوق موضوعياً تمثل كيان سياسي إسلامي بأى شكل من الأشكال بينما يتوفر الجسد المربى مقومات وركائز نفوق بكثير - ليمن فقط ركائز الجسد الإسلامي بل وأيضاً مقومات تلك الموضوعية ذاتها وذلك فى مواجهة المثاليات الإسلامية التي تنحت نفسها من جماع تجريدات تبدو فى عزلة وانقصام في موقفها من البيئة الدولية بكل مكوناتها .

على أن المحصلة المقوقية التى أفرزتها السنون الأخيرة تتجاوز حدود الفكر وتبقى رهينة بذلك الاتفالات العسكرى ، والتضمارب الضمارى بين تيارات العنف المجديدة في الحياة العربية حتى أن مشكلة جديدة ثارت جوهرها إمكانية التوقيق بين التيارات الإسمالمية ذاتها . في صورتها الفكرية الأصلية ، وفي نتوءات العنف المتبرعمة منها مما يزيد من أزمة التكامل الفكرى ويعقد كثيراً عملية الانتئام في المقادة السياسية العربية بوجه عام .

وفى ظل قضية النهضة أيضاً نلمح تجلياً آخرافى الجدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية . وهى قضية وغلقة الصلة بإشكالية المصحوة الإسلامية وعلائقها بعملية التجديد الفكرى التي مارسها العقل العربي على مر التاريخ ولكن الجديد فى الأمر هو أن ممارسة حملية التجديد كاتت تتم داخل المنظومة الفكرية ذاتها وبالياتها المستخدمة أما الآن فإن عملية التخيير أصبحت أكثر ثورية بعد الاعطافة التاريخية في مسيرة الفكر القائوني والتشريعي العربي إثر مرحلة الاستعمار وفترة التحرر القومي وحيث تعاول هذه العملية أن تحقق من خارج المنظومة الفكرية العائدة الآن فيما أصبح يسمى بظاهرة الصحوة الإسلامية .

" وحلى الرغم من ارتباط هذه العبارة بأحداث معينة على رأسها الثورة الإيرانية ، وظهور بعض التبارات والتنظيمات التي تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامي في مختلف مرافق العياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن كلمة الصحوة تبقى مع ذلك غريبة على القلموس الإسلامي أو أنها على الأقل لا تتناسب مع ما هو كائن ولا ينبغى أن يكون . ذلك لأن وصف ما حدث في إيران وما عرفته بلدان إسلامية من حركات وتيارات تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامي بأنبه صحوة إسلامية يوحى بأن الإملام كان قبل ذلك نائماً في حين أنبه مدواء كمقيدة أو شريعة أو مثل أعلى الحياة لم ينم يوماً ولم يغب عن وجدان المسلمين أو مسلوكيم (°).

وفضلاً عن قضية النهجة وإمداداتها ، وعلى صعيد الاستمرار والإستاتوكية يعكس الفكر السياسي العربي قضية القومية العربية منذ ما يربو على القرن وفي ذات الوقت الذي اشتحلت فيه قضية النهضة في الوجدان العربي ، ويدرجة أكثر حدة جعلت من هذه القضية محور التفكير السياسي العربي الذي أخذ يبحث في ركازها، وأماطها ، وتحدياتها ، وإشكالاتها عبر مراحل مختلفة من تاريخ تطور النظم العربية العدية .

فلقد مثل التجانس الثقافي الغريد الأساس والدافع الجوهري الفكرة القومية والنظام الإقليمي العربي في وقت ولحد فقد تعينت هوية هذا النظام وحدوده الجغرافية السياسية بناءً على المعبار الثقافي . وقد تضمن ذلك بدوره انقطاعا ساسياً ورمزياً في المتصل الجغرافي الشاسع الذي يضم إلى جانب العالم العربي أجزاة كبيرة من غرب آسيا غير العربي وكذا منطقة القرن الأفريقي وجزء من غرب أفريتيا . ولم يمنع ذلك بروز تحديات تقافية لهذا الاساس الجوهري للنظام العربي فالدعوات الإسلامية الأصوابية الوست عند معتبر من المصلمين ، وعلى الجانب الأغر برز تحدي المصوصية الجهوية في عدة أقالهم من الوطن العربي باعتبارها تملك تقافت فرعية بين مجتمعات فإن ذلك لم يمنع ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصمة بين مجتمعات فإن ذلك لم يمنع ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصمة بألليات قومية أو عرفية أو لغوية رأت في النظام العربي نفياً أو إذابة أو تجاهلاً في أزمات متعافية مربها وهزة هذا التحديات للأسلس الثقافي النظام العربي عن نفسها في أزمات متعافية مربها وهزة هذا أعنياة (ا).

وواقع الأمر أن النظام العربي باعتباره نظاماً أو رابطة بين دول لم يشكل عائقاً دون قبام أقالوم الوطن العربي بصياغة شخصيتها المستقلة في الإطار الجامع النظام . كما لم يمنع أو يصادر حق الدول الأعضاء في التكيف المبدع مع التعديبة الداخلية . ربما تكون التحديات التي صادفها من هذا الاتجاء قد نشأت عن الخلط بين

النظام الإقليمي من ناحية ، والدعوة القومية من ناحية أخرى ، وقد مالت الأطروحات القومية ذات النفوذ الأعلى على المتقين العرب إلى صياغة مقولاتها على نحو يعطى إيحاء قوياً بضرورة فرض الاندماج القسري للأقليات والتوحيد القام على الصمير وليس المضافرة بين الأقاليم الفريية العالم العربي (١٠) ، وواقع الأمر أن الإستاتيكية التي تناول بها الفكر السياسي العربي قضية القومية بالذات ربما لا تتجاوز معنى استمرارية طرحها على جدول أعماله وربما أيضاً استمرارية الجدل حول التحديات التي تواجهها والبحث في أليات تحقيقها وصحيح أن الجدل ذاته حول هذه الأمور قد أصابه نوع من الهرم والكمون إلا أنه ورغم ذلك يمكن القول في نظرنا أن قضية القومية منذ اشتعالها في الوجدان والفكر العربيين قد شهدت تطورات فعلية على مستوى الطرح الفكري لها على صعيدين أساسيين على

الأول : هو صعيد تحدياتها والتي كان على رأسها منذ القرن الماضي ربما نيارات العالمية الإسلامية . وفكريات الخلافة الإسلامية تلك التي لاقت رواجاً حتى منتصف القرن بل وربما جاز لنا القول بأنها قد مثلت أساساً لتقارب الإخوان المسلمين ، مع الملكية المصرية ردحاً من الزمن في حياة الشهيد حسن البنا وعلى رغم تغير وهبوط هامش تحدى للمالمية الإسلامية في الستينات ثم السبعينات ، فإنها عادت بقوة في للشائينات والتسعينات اتمثل أبرز تحديات الفكرة القومية .

وفى السياق ذاته تبرز التحديات الجهوية داخل الدولة القطرية العربية لترتمم
حول أقليات قومية أو عرقية أو لغوية أو دينية وينفعها افتقاد آليات الصوار
الديموقراطى إلى مواجهة متوهمة مع النظام العربى الذى لم يكن ليشكل لا بقوانينه
ولا يتقاليده مواجهة أو قيوداً على حركة وحقوق هذه الأقليات . والذى أعاقها بالفعل
كان هو جمود التطور الداخلى وعدم نضع المجتمعات المحلية والدولة القطرية
العربية وقد برزت هذه التصديات الجهوية منذ نشأة النظام العربى ولا تزال تواجه

كما يتوقع لها أن تستمر حتى يجد لها النظام العربى أو الفكر العربى حالاً لا نظنه سوى الحل الديموقر الحي .

أما الشانسي : فهو صعيد الخطاب الوحدوى ذاتــه فــى طبيعتــه ومضمونه والذي يمكن لذا القول إنه قد مر بمراحل تطورية هامة وأساسية .

فقى المرحلة الأولى: طرحت القضية طرحاً عاطفياً صرفاً فلم يكن الاهتسام موجهاً نحو البحث عن الأسعى الموضوعية التي تجعل الوحدة ممكنة ، ولا عن المراحل الى لابد من قطعها قبل الوصول إلى الوحدة الشاملة هذه كبديل عن والمع المأساة الناجمة عن التخلف والتجزئة والاستعمار رغم عدم تهيو الظروف الموضوعية لذلك وهو الأمر الذي كان يؤلم المفكرين العرب .

وفى المرحلة الثانية: تميزت بطرح ألما روماسية وإن تسمت بملامح ألما روماسية وإن تسمت بملامح ألملاطونية ركزت على أن القومية العربية ليمست مبدأ وليست فكرة تدعو اليها. فالمبدأ أو الفكرة أشياء طارئة يمكن أن توجد اليوم لتنتهى غذاً وإنما القومية العربية وجود قائم ليس لنا حيلة فيه . لا في الإبقاء عليه ولا في الفائه ونحن حينما ندعو للقومية العربية فنحن لا ندعو إلى الإيمان بفكرة وإنما ندعو إلى الوعى على وجود وحقة فلا يكتمل وجود الإنسان العربي ولا تتفتح حضارته إلا بوعيه القومي .

أما المرحلة الثالثة: فهي التي عاصرت فترة المد القومي النظام العربي والمصاحبة الثورة المصرية والحركة الناصرية والبعثية وقد أتسمت بسمتين:

الأولى : خلط الوحدة بالاشتراكية وإقاسة ربياط بينهما باعتبار أن الاشتراكية العربية ضرورة اليناء الوحدة ، وبالتسالى طرحت الانستراكية ليس بوصفها تطوراً اللوجود العربي بل على أنها شرط له .

والسمة الثانية: هي الثورية التي صبغت الفكرة ودعت إلى استخدام القوة في تحقيقها باعتبار أن بعض المنعطفات التاريخية في عمليات التحول تستوجب ذلك الاستخدام حيث عبر عن ذلك مفكر قومى قائلاً " إن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة لحياة الأمة الحاضرة والمستقبلية ولمجرد دفاعها عن بقائها ما يفوق في ميزان المقارنة الثمن الذي يتطلبه استخدام قوة.

أما المرحلة الرابعة والحالية: فهى مرحلة أقل ثورية وأكثر عقلانية فى دعوتها إلى الوحدة وتركز فى طروحاتها على أن وحددة الأيدولوجيا لابد أن تسبق الوحدة السياسية العربية المنشودة وذلك ما يستخلصه كاتب قومى فيقول " إن فكرنا القومى لا يصدر عن مواقع واحدة ولا يشق لنفسه قنوات مشتركة وهو لهذا السبب يشكو من تعدد الاجتهادات التى تؤدى فى النهاية إلى تشويش العقل العربى ومنع بناء تصور مشترك للقضايا الرئيسية المطروحة فى حياتنا الفكرية (أ).

والواقع أن التحديات الخارجية الدعوة القومية معتلة في تبار العالمية الإسلامية والتحديات الداخلية معتلة في الأقليات الجهوية ، بالإضافة المتغيرات الدولية صاخبة الإيقاع ، وفهيارات أزمة الخليج الثانية في البنية النفسية والثقافية للمجتمعات العربية وما فرضته من مراجعات لا قومية في أغلب الأحوال في الخليج العربي كواقليم ، والمغرب العربي للكبير كواقليم . جميمها عوامل فرضت قبوداً على الوعى العربي العربي العربي للقيار القومي على وجه الخصوص لإعادة بناء مقولاته في صبغ أكثر موضوعية وألل فرية مع تفكيك ونزع كل الارتباطات الاشتراكية والثورية بها فيما يبدو وكأن هذا التيار بيني صياغات قومية بشروط دولية والليمية بل ومحلية معاصرة .

وتأتى آخراً الديموقر لطية كثالث القضايا المحورية المطروحة على الفكر السياسى العربي . والمحقيقة أن الديموقر اطية وحزمة القضايا الفرعية المرتبطة بها كمشكلة الأقليات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تمثل إشكالية خاصة ومعقدة ترجم إلى حقيقين . الأولى: أن الديموقر اطية لم تمثل يوماً مطلباً ملحاً بالفعل سواء بالنسبة الفكر السياسي العربي أو النظام العربي ولذا فهي لم تكن على جدول أعمالهما الفعلي أو الجاد بمعنى أنها لم تمثل هماً عربياً فكرياً أو نظامياً .

الثانية : أن شعار الديموقراطية هو أكثر الشعارات رواجاً في ساحة المطالب الشعبية في الوطن العربي . فهي المطلب الذي يكاد يحظى الآن بالإجماع فالجميع ينادون بها ، وفي ذات الوقت يتجاوزها الرسميون دون أن يواجهوا بضغوط فعالمة من المجتمعات العربية .

وتفسير ذلك يكمن في تفاعل نوعين من العوامل :--

الأولى : هو مجموعة للضغوط للتي أفرزتها المتغيرات الدولية فكرياً وسياسياً على الفكر السياسي الحربي دون النظام الحربي .

فعلى الصعيد الفكرى تشكلت مجموعة من التصولات المتفاعلة عالمياً يمكن أيجازها في مسمى قيم ما بعد الحداثة شكلت في جماعها ضغوطاً نحو الديموقر اطية وحقوق الإنسان في سياق عملية الانكشاف المالمي التي صحاحبت ثورة الانتصال الكونية والتي تواد معها وفي ثناياها ما يسمى بالموجة الديموقر اطية الثالثة وعلى الصعيد السياسي طفرت التحولات الدولية بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية نحو الانقر ادبقمة النظام الدولي مع ما صحاحب ذلك من طفرة لجماع القيم الغربية وعلى رأسها الديموقر اطبة والتي صحارت - في لفة الخطاب الغربي والأمريكي خاصة - ضمير وإلهام تفاعلات النظام العالمي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة ممارسة الضعوط لفرضه وبالتالي فرضها كتيمة على كافة الأقاليم الفرعية في العالم ومنها العالم الحربي .

وبينما وجنت التأثيرات الفكرية والسياسية لهذه المجموعة مسن العواسل طريقها المباشر إلى الحقل السياسي العربي لتجمد زخماً هائلاً ومداً لا مسبوقاً نصو أبعة وقضية الديموقر اطية حتى باتت مطروحة على نسق تفكيره بإلحاح شديد. فإنها لم تتمكن من طرح ذاتها بذات القدر الناقذ على النظام العربى نتيجة ابروز تيار العالمية الإسلامية وتصاعد حركات العنف المصاحبة له على الساحة العربية خاصة بعد أزمة الخليج وحيث لم يسمح التوظيف الذرائمي النيمة الديموار الطيبة لدى الولايات المتحدة بعمارسة ضغوطها على الأنظمة العربية المتحالفة ممها المتسامح مع المجتمعات المدنية الخاضعة حتى لا يشكل هذا التسامح قيداً عليها في مواجهتها للنسان الإسلامي من ناحية ، وحتى لا تسمح اليات هذا التسامح الديموقر اطبى بصعود تيار ات إسلامية ديموقر اطبة من ناحية أخرى كما حدث في الجزائر . على أن تطوراً هاماً قد حدث على صعيد الطرح الفكري القضية الديموقر اطبية جوهره سيادة الصياغة الليبرائية لها . باعتبارها مزيجاً من حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسي وحرية تشكيل الأحزاب ، والانتخاب وهي الصيغة التي لاقت قدراً كبيراً من الانتقاد والاستهجان في حقية المد القومي باعتبارها ديموقر اطبة برجوازية كبيراً من الانتقاد والاستهجان في حقية المد القومي باعتبارها ديموقر اطبة برجوازية

وفى مواجهة الطرح الليبرالى السائد الديموتر اطلية يبرز الطرح الإسلامي الها وجوهره الشورى وفى الحقيقة فإن الشورى الإسلامية تعد مفهوماً تنمياً مضايراً إلى حد ما للديموقر اطبة . يركز على العدل أولاً ، وغياب الاستبداد المطلق ثانياً ويؤكد الرشادة والاستقامة ثالثاً . ويعول على الضمير القردى للحاكم رابعاً وجميعها قيم قد تصيب مضامين ديموقر اطبة ولكن المرجعية الفاسفية مختلفة تماماً بين الطرحين . وليس بعيداً عن الذهن دعوة مفكر أسلامي متحرر هو الشيخ محمد عبده منذ قرن لمفهوم المستبد العادل .

على أنه ورغم هذا التباين تبقى الحقيقة الهامة الجديدة كامنة فى توارى الطرح الاشتراكى المنهوم الشورى فى الطرح الاشتراكى المنهوم الشورى فى مواجهة سيادة الطرح الليبرالى للديموقراطية الغربية .

الثَّالَّى: وهو مجموعة من العوامل الداخلية المنتلمية في التكوين القطرى للنواحة العربيـة والناجمـة عـن عماليـات النمـو ، والتكيـف المجتمعـات العربيــة المعاصرة. ففضلاً عن التعقيد المتزايد المهدائل الاقتصادية والاجتماعية العربية مع التوليد الطفيف في عمليات التصنيع ، وتزايد دور قطاع الخدمات في الاقتصاديات العربية، وتنامي الطيقة الوسطى كشريحة اجتماعية تضم كثيرا من القفات الطامصة نحو معارسة قيم حرية الفكر والتعيير ، وبالتالي تزايد الاهتمام والإحساس بالنزعة الفرية وضرورة احترام حقوق الإنسان ، تأتي مشكلة الأقليات لتمثل أهم الحوافز لقضية الديموقر اطية وتأججها في الوعى العربي إذ تقدم الديموقر اطية في معظم الأحيان على أنها الحل الوحيد أو الأمثل اقضايا الأقليات في الوطن العربي .

" فالخريطة الإثنية العربية على صعيد اللغة تضم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي وهم الأكراد والأرمن والآراهية والسريان والشركس والتركمان والأثراك والإيرانيون واليهود والزنوج والنوبيون والبربر . وعلى الصعيد الديني تثمل نحو ٢٠ مليون بنسبة ٩٪ من جملة السكان والفئة الثانية هم اليهود الربانيون، والأرثونكس ، واليهود القراءون والساديون ثم الديانات التوفيقية غير السماوية الصائبة واليزيدية ، والبهائية ثم الديانات القبلية الزنجية (أ) .

ولا ثلث أن الخريطة العربية الإثنية تثير بهذا الشكل قدراً هاماً من التوترات على الساحة العربية وتخلق مزيداً من الهموم خاصسة في السودان وابنان والعراق ولذا كان من المسعب على الفكر السياسي العربي تجاهل تلك القضية والعبور عليها دون التوقف أمامها وكذا يرصد هذا الفكر ثلاث معضلات أساسية تمثل دافعاً لتلجيج حدة هذه المشكلة وهي :

المعضلة الأولى : مفاهيمية بين القومية والإسلام فهناك راقد ينظر إلى الرابطة القومية بين العرب على أنها اللغة العربية وهذا يشر مخاوف المدى الأثليات غير العربية ، وهذاك الإكليات غير المعلمة .

المعضلة الثانية : سياسية وتنطوى على أزمة بناء الدولة الحديثة وتشمل تعثر وفشل القطرية في صياغة مقبولة المهوية تأخذ في الحسبان التحدية الدينية والثقافية حيث توجد . كما تنطوى على تعثر وفشل في صياغة مقبولة لمسالك الوصول إلى السلطة وكيفية إشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيهما بصمورة متكافئة وهذا وذاك فى النهاية هما تجسيم لتعش أو نشل عملية الدمج السياسية أفقياً ورأسياً للجماعة الإثنية فى المجرى الرئيسي للمجتمع واللولة .

ويمكن القول بأن هذه العضلات هي المسئولة عن تأزم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها بما يجعل من علاجها ليس فقط وسيلة لدعم السلم الداخلي في هذه المجتمعات بين الأقليات والأغلبيات بل هي بنفس القدر من أجل تكريس الشرعية بين الأنظمة المحاكمة وكافة شعوبها "و إزاه هذا التحدي يطرح الفكر السياسي المربي ثلاثة بدائل تعمل متكاملة لصياغة إطار عام يمنع المشكلة الإثنية من التفجير المسلع ، بل ويحتوي مثل هذه الانفجارات القائمة بالقعل وهذه البدائل تتحدور حول الديموقر لطية والقيدرالية والمجتمع المدني فمن شأن هذه المبادئ أن توازن بين حقوق الأقليات سواه على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الوطرن العربي كله (١١).

وبينما نجد تأثيراً غير متوازن بالنسبة لمجموعة الموامل الخارجية إذ تميل بشدة إلى الضغط على الفكر المدياسي العربي دون النظام العربي ، فإن المجموعة الثانية من العوامل الداخلية تحقق تأثيراً متوازناً إلى حد بعيد إذ تضغط على الفكر المدياسي العربي ، وفي ذات الوقت على الأنظمة العربية القطرية بما يحقق بالفعل تطوراً على هذا الصعيد لدى بعض البلدان وإن لم يكتمل في صمورته النهائية . بينما تبقي بلدان أخرى في مرحلة المتردد الفعلي خلف مسميات الخصوصية الثقافية ، والنسبية الحضارية وغيرها وإن لم تستطع جميعها - تحت ضغط الفكر المدياسي - والنسبية الحضارية وغيرها وإن لم تستطع جميعها - تحت ضغط الفكر المدياسي - التصريح بمعارضة أو مجافاة التيار الديموقراطي المنتامي ، وإذا كان ذلك يبقى في النهاية رهنا مناخ وتطور وظروف الدولة القطرية دون أن يشكل هماً ملمحاً على جدول أعمال النظام العربي في مجموعه .

على أن انصواء القضايا المحورية الثبلاث : النهضة ، والقومية ، والتوميد ، والدموقراطية تحت ملمح الإستاتيكة في الفكر السياسي العربي لا يجب أن يخفى فضلاً عما أسلفناه من ديناميكية الطرح أو التناول الفكرى وخاصة بالنسبة للقضيتين الاخيرتين . حالة النباين النسبي بين القضايا الثالث خاصة حول معيار التحقق . فقضية النهضة مثلاً لا يمكن وضع معيار مطلق التحقق ادخل كل بلد ، أو بصمورة عامة داخل النظام العربي حيث يستطيع كل قطر أن يدعى بوجود مشروع المنهضة لديه بأي صيغة من الصيغ و ولذا ربما كانت أكثر هذه القضاية القضية تقرض استعرارية القضية القومية فريما كانت أكثر هذه القضايا قليائية لتطبيق معيار التحقق بصمورة وضحة وإن لم تكن مطلقة فالوحدة القومية هي عمل سياسي يتضمن ممارسة الإرادة على الأكاليم القطرية العربية في إطار قانوني جديد . ولذا فهي تملك من الملامح البارزة ما يمكن قياسها وبالتالي التأكد من تحققها أو عدمه وقياس ذلك التحقق .

وتأتى قضية الديموق اطية لتمثل حالة وسطى من القضيتين السالفتين ! انسا تحتوى عدة موشرات تتعلق أولاً بالمبادئ ، وثانياً بالآليات . غير أنها نبقى مبادى قيمية وبالتالى نسية ورغم أن الآليات قد تكون أكثر وضوحاً وقابلية للملاحظة إلا أنها في النهاية فضلاً عن المبادئ قد تقع أسيرة تحدى الخصوصية الثقافية وغيرها من الدعاوى التي تعوق قياس مدى تحفظها .

ومن جماع ذلك يمكن القول إن هذه القضايا لاعتبارات محوريتها وإلحاحها تنتمى وتتزع لأن تكون من القضايا ذات الطابع الاستمرارى بصفة عامة ويبالقدر الذي يجعلها عرضة الطرح الدائم أو المتجدد على أنظمة التفكير العالمية بصفة عامة . غير أن إلحاح هذا الطرح واتصاله على مدار القرن ونيف خاصة بالنسبة للقضيتين الأوليين مثلاً على النظام الفكرى العربي يجعل منه حالة خاصة جداً تقترب من الجمود برغم بعض التحفظ بما يستدعى تسمية ذلك الملح بالإستاتيكية وذلك فيما نعزوه إلى عدة عوامل أهمها :- ازداوجية المرجعية الفكرية العربية وهو الأمر الذي يولد تيارات فكرية متضادة ومتنافية . وربما قد تكون متعاقبة بما يحرم الفكر السياسي العربي من توليد تراكمات متجانسة خاصة بالقضية الواحدة قد تدفع بها نحو التحقق . ولمل التناقض القومي - الإسلامي يجسد بوضوح هذا المامح في المالة العربية .

العامل الاستعمارى وما ولده من القطاعة فكرية وسياسية طويلة نسبياً أعانت - إلى مدى بعيد - السياب الإرادة الوطنية نحو تحقيق غاياتها ثم الإرادة القومية بالتبعية وهو ما أعاق تحقق هذه القضايا في الواقع وبالتالي دفع إلى استمرارها على جدول أعمال النظام والفكر العربيين البطح النسبي لعملية التطور العربي على الصحيد القطرى وهو الأمر الذى من شائه إطالة مدى تحقيق أولوبات هذه البلدان العربية واستمرارها لفترة طويلة موضع جدل ، وأمل باعتبارها أهداف وطنية

وأخيراً تأتى هامشية التأثير الفكرى فى الحياة العربية على الأنظمة السياسية لتشكل دافعاً لبطء عملية التحقق لهذه القضايا وبالتالى استمرار طرحها فى مدى زمنى طويل.

رابعاً : إنعدام المرونة أو التسامح :

وتومية .

فمن جماع الفردية وما تعنيه من نزوع إلى التسلط ، والعاطفية وما تفرزه من اللهات الانفعالية والحدة واللاعقلانية ، وصا تعكسه الإستانيكية بدواقعها ومضامينها من نقدان للقدرة على الإنجاز تتولد في الممارسات السياسية العربية ، ويعكس الفكر السياسي العربي في أحد ملامحه الهامة حالة من عدم التسامح مع الآخر العربي ويتعكس ذلك في العجز الرهيب عن حصار الأزمات ، وافتقاد آلية التعامل معها بما يسمح بتفجيرها ابتداء ، واتساعها التهاء أمام مواقف تبدو جامدة إدى الأطراف

المتنازعة ، وضمن أجواء إعلامية ومعنوية مشحونة سرعان ما تتسم بالاستقطاب الداد والانفعال الشديد بما يدفع الأزمات في الغالب نحو الاسترسال ولو بالقصور الداد والانفعال الشديدة بما يدفع الأزمات في الغالب نحو الاسترسال ولو بالقصور الذاتي حتى تبلغ منتهاها من التفجر الواسع العنيف وخاصة مع المثالية الشديدة والتجريد الهائل في النظرة إلى العربي الأخر الذي يجب أن يكون مثالياً جداً تلك النظرة المجرد العروبة الثقافية وهي نظرة إن أكنت في وجهها الإبجابي عمق تلك النظرة لمضامين العروبة والوحدة وغيرها ، إلا أنها في التجليات السلبية لها حاصة مع افتقاد صاحبها ذاته لمثل هذا التسلمح ومع افتقاد الفكر السياسي التقليدي في حياتنا العربية امفهوم المصلحة لدى الآخر على أنه خروج على روابط القربي ووشائح العروبة والقومية وهو الأمر الذي يحاول دون بناء مواقف تفاوضية تساومية تسعى إلى التوفيق عبر حلول جزئية مرنة تحقق الممكن وتتجاوز المستحيل وتغلب النسبى السياسي على حمياب المطلق المثالي ،

كما تتعكس سمة عدم التسامح في التفكير السياسي العربي في تلك النماذج الانقطاعات السياسية في حيلتنا العربية نتيجة التباين في الروية مع الأخر أو حتى الاختلاف معه وهو ما يودى إلى حالة من شمولية المداء واستعراره وتراكمه . والخلاف البعش بين سوريا والعراق يوشك على نصف قرن من الامتداد والتشعيب دن دواقع موضوعية ورغم وحدة الفكر في صورته النقية بينهما حول الوحدة القطرية أن التطبيقية الأخر ضمن أشواء عديدة بالطبع جودرها التنافس الشخصي والترب أن التحقيق الرحدة التقية بينهما حول الوحدة والتارية أن التطبيقية الأخر ضمن أشواء عديدة بالطبع جودرها التنافس الشخصي والتاريق التنافس الشخصي التاريق من المارية التربية التيافس الشخصي التاريق التنافس الشخصية المداوية التاريق على المنافس الشخصية المداوية التاريق على المنافس الشخصية المداوية التاريق المنافس المنافس التنافس المنافس المن

روى الأنظمة السياسية الرسمية ، إلى مرارات شعبية عميقة تنعكس فى الفتور حيال الجامعة العربية ، وفيما أثير الجدل حوله من استطلاع لمارأى بدول الخليج خاصمة الكويت أكدت على ذات المعنى ، وما ووجه به وزير الخارجية التونسى أثناء زياراته للكويت العام الماضى ٩٩٣م حتى أنه اضطر أمام موجة العداء الإعلامى والشعبى إلى قطع زيارته والعودة إلى بلده التي لم تكن عدواً مباشراً في الأزمة ، ورغم أنها قد عبرت عن موقف رأته قومياً في ظل مناخ فكرى وسياسى معقد ثم أنها حاولت إجراء مراجعة له حينما أثنيت التطورات عدم صدقيته .

قلا يفكر أحد المرارات الناجمة عن أزمة الخلاج في الوجدان العربي العام ولكن نلك لا يجب أن يكون عائقاً أمام عودة التحام الفكر السياسي العربي خاصعة وفي ضبوء محاولة هذا الفكر الالتئام مع الفكر الإسرائيلي اليهودي الصمهيوني رغم صبر اعات السلاح والعقائد والمصالح والرؤي لأكثر من نصف قرن شهد انسياب الدم العربي على رمال الصحراء العربية في فلسطين فيما سجلته الملاحم الشعرية والرؤايات الأدبية وحقائلته المثاقة العربية بل وحفرته في الصمير القومي العربي

إن تندم التسلمح الذكرى مع الأخر العربى لا يؤدى فقط إلى شمولية المداء وتراكب ، بل هو أيضاً يكشف عن حالة من عدم الثقة الحضارية والسياسسية والثقافية. فعدم التسلمح يند إحدى سمات الفكر المتأزم والمهزوم طالما بقيت له قدرة على التسامح مع الفكر المضاد له والخارج عنه ، واللهم إلا إذا كمان تسامحاً جبرياً وهو ما يكشف عن معانى أسوأ بكثير .

خامساً : غياب الرؤى الاستراتيجية والشاملة (سيادة الرؤى الآلية والعلول الجزئية) :

لا شك أن التخطوط للمستقبل فضلاً عن إدارة الحاضر هو أحد أهم وظائف الدولة في المجتمعات المعاصرة التي نشأت معها وترتقى برقيها فهى وظيفة حية ومتنامية رغم الجدل حولها في الفلسفات المياسية المتباينة ورغم بعض المراجعات لها في الفلسفة الليبرالية خاصة والتي تسعى في الحقيقة إلى ضبطها وتدعيم فعاليتها لا الحد منها أو تهميشها . ويمكن القول إن الصعابات الإستراتيجية باعتبارها ذلك التخطيط المستثبلي والاستشراف الواعي بحاجات وإمكنيات الشعوب والهادف الأفضل استثمار ممكن الطاقاتها في مجابهة تحدياتها وتحقيق تقدمها تعد سمة الحداثة في كافة تجاياتها يعد الفقادها دليلاً على التخلف الفكرى والسياسي الذي يرتبط في الغالب بمجتمعات ودول تعلني الحرمان من تراكم المعرفة والخبرة فضلاً عن الاقتصاد والشروة المن مميزات التخطيط الإستراتيجي أنه يتوج الفرص للقاتمين به التكامل و المتراكم والاستمرارية دونما الحاجة للاستبدال والهذم والإلغاء أمام سطوة التناقضات التي قد تتج عن المبادرات المشوائية والحول الجزئية وغيرها.

ورغم نشأة النظام السياسى العربى ممثلاً في جامعة الدول العربية منذ نصف القرن تقريباً لأجل تحقيق هذا الهدف بين كافة الأقطار العربية رغم طبيعة هذا النظام وتلك المؤمسة وباعتبار دما يضمان دولاً مستقلة ذات سيادة تعد إرادتها القطرية هي مرجعها الأخير في سلوكها السياسي . فإن هذا الهدف لم يتحقق وبدا حاماً طوباوياً مع الوقت واتحكس ذلك على طبيعة وأنساط التفكير السياسي العربي بوجه عام ليوكد ذات الملامح والسمات . كما لتعكس على الواقع السياسي العربي ينجد على الساحة من نناقضات في الدروى والمواقف والمصالح وغيرها مما ينحكس في عدة مؤشرات أهمها :

(أ) ميادة التفكير الآمي اللحظي وغياب الروية للتاريخية التى توكد على التصال وتواصل الماضى والمستقبل مع الحاضر دون أن تنزعه من سياله التاريخي لأجل تضخيم تناقضاته بما يبرر المواقف السلبية والدوى الإتقطاعية في التاريخ المعرص . فرغم مرارة اللحظة التاريخية التي قد تحمل شحنة عاطفية وخبرة سلبية كأزمة الفزو العراقي الأخير . إلا أن الحقيقة التاريخية توكد أنها ويكل المقاييس لحظة استثنائية لا يمكن الوثوق بها وحدها أو الركون إليها وحدها في تفسير الحقية التاريخية ، وصياغة أتماط الفعل وأسس التحرك المستقبلية وبالتالي تصبح البني الفكرية والسياسية التي قد نتأسس عليها عرضة للتقد في أسسبها

المعرفية ، وللإزالة والهدم في هياكلها المؤسسية والشلل والعجز فــى وظائفهــا المتصورة .

(ب) سيادة الحلول المالية على حساب الحلول الاقتصادية :

وهى إحدى تجليات التفكير الجزئى فى ثقافتنا السياسية الحربية حيث تسود حتى على المستوى القطرى محورية ما يسمى بالمحفظة المالية على عقلية المسئولية الاقتصادية ، والفكر الاقتصادى داخل جل البلدان العربية حيث عملية زيادة المحوارد المالية بالجباية الجمركية أو الضريبية أو التحويلية تكتسب أهمية خاصة فى هذا المدياق فى محاولة لإقامة توازن مالى هش ومظهرى يعكس حقائق القتصادية وهمية لدى هذه البلدان وتحقيق أهداف جزئية ومرحلية يجب تجاوزها إلى أفاق أحد وأرحب .

إن معظم الحديث عن إمكانية بناء سوق عربية مشتركة ورغم الإحباط الذي واجهه ذاك الهدف . إنما يرتكن إلى أسانيد تتمحور حول تدنى مستوى التجارة العربية البينية إلى ٧٪ مثلاً مع توخى زيادتها إلى معدلات أعلى دون اهتمام حقيقى بإمكانيات تطوير الإنتاج السلعى والخدمى ، وتعقيد الهياكل الاقتصادية وزيادة ترابطها قطرياً وقومياً .

وحتى الحديث الدائر حول الشرق أوسطية ورغم سلبية منطق هذا التذكير الدواسي الدوري الا الإليمي على حساسية التوسى فإن الحدث الته الدى تهارات التذكير الدواسي الدوري الا الإليمي على حساسية الثانية إلى المدائرة الدي التنظيمية أن المدائرة المدائرة الدورة المائرة المدائرة المدائرة

ومن جماع النظرة القطرية لعملية النتمية الداخلية أو النظرة القومية الآليات التعاون الاقتصادى العربى ثم التعاون الاقتصادى العربى ، ثم التعاون الإقليمى الشرق أوسطى نتأكد الروية الغالبة على التفكير السياسى العربى ممثلة فى الحلول المائية والتحويلية كأحد أبعاد التفكير الجزئي على حساب الحلول الاقتصادية الهيكلية الشري تجسد الشمول والكلية المبتغى توافرهما لأى تفكير إستراتيجي علمي .

(ج) سيادة التفكير الأمنى على حساب المجتمعى :

فنظرة فلحصة أو حتى سريعة توكد هذا الملمح فى تقافتنا وحياتنا العربية بوجه عام . وهـو ملمح يوكد غلبة الجزء على الكل ، والقصور على الشمول فالأمن هو قطاع ضمن قطاعات عديدة ، ووظيفة ضمن وظائف متعددة فى إطار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتخللها وظائف الدولة المعاصرة .

كما أن الأمن على صعيد آخر هو جماع لعوامل الاتساق والتوافق الإلليمي النوتر بين عناصر الأرض والبشر والتاريخ وأى خلل في هذا التوافق يودى إلى النوتر وحدم الاستقرار بالقدر الذي ينمي الإحساس بعدم الأمن رغم أي ترتيبات اصطناعية قد تحدال السطو والاتفاف حول هذه الطبيعية اعتمادا على تسييد عنصر ما وهدم آخر مما يخلق في النهاية كيانات لا آمنة ضمن بيئة عامة مشوهة وصوداً على بدء نظم غلبة التفكير الأمني المحدود على العقل السياسي العربي في السياق القطري ، فضل الصعيد القطري وفي مواجهة الحركات المعارضة سياسياً أو ألصراعات المنتامية لجتماعياً نجد الدولة القطرية العربية رافعة للواء الحل الأمني سواء في سياق تبريرها لمواجهة وتبح جماح هذه القوى المعارضة أو المستخبار والتسلح وامتلاكها لوسائل القهر المعنوى والنفسي فضلاً عن المادي وهي الاستخبار والتسلح وامتلاكها لوسائل القهر المعنوى والنفسي فضلاً عن المادي وهي مرحلة تنزع إلى تجميد المشكلات وكبح جماحها دون اجتثاث مسبباتها ودواعيها من الذي الذي نا الذي نا الذي نا لذا للتي نشأت عليها .

وعلى الصحيد القوم علمح آلية التحاور العيف في صور وصيغ متباينة بدءاً من التهديد باستخدام القوة ، إلى استخدامها القعلى ، ثم عملية الاستخدام المصداد والمقرط حين تواقر القدرة على ذلك وهكذا تبدو الآلية المحرمة دولياً - نظرياً على الألقل - هي الآلية السائدة في تقافتنا وحيلتنا السياسية العربية على ما تزخر به من وشائح القربى ، وموارد التكامل ، وآليات للتفاعل السلمي الهادئ على مستوى الدول والشعوب أيضاً . وحتى في سياق التفاعل الودي بين الدول العربية فإن الملمح ذاته يتأكد في غلبة القطاع الأمنى على كافة القطاعات إن صراحة أو ضمناً حيث الدافع الأمنى يكمن خلف تيار سياسي أو سلوك دول ما في الإطار العربي نحو التقارب أو التباعد مع دول أخرى أو مجموعات إقليمية أخرى وهكذا .

ولعلى هذا الملمح ليضاً يتـأكد في ظاهرة تصاعد الحركات الإسلامية على الساهة العربية بوجهه السلبي والإيجابي فعلى الوجه السلبي لعب البعد الأمنى دوراً هاماً في محاولات الاختراق العقيدي للسيطرة على وتكييف شكوك دول عربية معينة من جانب دول أخرى ويتبدى هذا في صحورة التفاعلات المصرية السودائية منذ عام ١٩٨٩م وحتى الآن تقريباً وفي وجهه الإيجابي كان البعد الأمنى دافعاً خلف تيارات التقارب والتسبق المصرى - التونعي - الجزائري منذ عام ١٩٩١م وحتى الآن ليضاً رغم أن المواقف السياسية لدى البادان الثلاثة من أزمة الخليج كانت قد الترف كثيراً وكان من الممكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً ويعمق على علاقاتها ولو لفترة محدودة على الأقلى ولعمل الموقف الغليجي العام إزاء التحدي الأمنى في أعقاب الأزمة الأخيرة هو خير تجسيد لهذا الملمح إذ حدث تسابق وتسارع نحو مله الغواغ النفسي والسياسي والثقافي الناجم عن انهيارات الأرمة بتولجد أمنى وصيغ أمنية وعسكرية بجنة تغلبت عليها المصبغة الغربية وسلاتها الصبغة الأمريكية بصفة عوصه عبر عدة صفقات أمنية وعسكرية تهدف إلى عسكرة المنطقة ، واخترال نمط خلصة عبر عدة صفقات أمنية وعسكرية تهدف إلى عسكرة المنطقة ، واخترال نمط تفاعلاتها حول البعد الأمني فقط وهو ما يبدو اخترالاً مخلاً إذ يحاول توفيير الأمن بالمسلح وتكييف الأوضاع الاولية ضد روح الاسجام بالمسلح وتكييف الأوضاع الاولية ضد روح الاسجام بالمسلح وتكييف الأوضاع الاولية ضد روح الاسجام بالمسلح وتكييف الأوضاع الاولية ضد روح الاسجام

الإقليمي - القومي - الثقافي لمضاصر الأرض ، والبشسر والتساريخ في صباعة الصطناعية لا نرى أنها سوف تصمد طويلاً أو أنها سوف تتجز شيئاً رغم تكافقها الباهظة لأن الأمن لا ينتج نقاقة ، ولكن العكس الصحيح حيث يمكن الثقافية أن تنتج الأمن على طريقة الانسجام والتفاعل الودى الوئيد .

إن سيادة التفكير الآمي ، والروى اللحظية ، مع سيادة الطول الجزئية ، وهيمنة التفكير الأمنى على تقافتنا السياسية المربية فضلاً عن كونها ملامح وسمات للتخلف والتفليية في مو لجهة التقدم والحداثة فاتبها أيضاً دواقع نصو الفائد السياسي الذي تعانى منه العياة العربية إذ تبدو العوائد غير متسقة مع التكلفة والقوى غير متسقة مع الموارد في سياق ممالجات جزئية تقصر عن تحقيق الأهداف ، وروى لحظية تغيب الماضني وتغفل المستقبل ، وطغيان أمنى يعمى الفكر والممارسة عن ضرورات الاسجام والتكامل والتوافق النابعة من روح الأرض ذاتها وإني كانت تلك الملامح الفكرية المسلبية لها من الخطورة والأهمية بالنسبة لأي بلد أو قطر عربي منا العربي من الخطورة والأهمية من روح الأرض ناتها والذي والقومي العربي من الخطورة والأهمية ما ليمان القكري والقومي العربي من الخطورة والأهمية ما يجمل لها الأولوية . ليس فقط في تحديد مدى التقدر واللازدهار ، ولكن أيضاً – وفي ضوء المتغيرات الدولية الماصفة – في تحديد احتفالات الصمود والبقاء بذات الهوية القومية العربية والإسلامية .

مدادساً: القدرة المحدودة على التكيف الخلاق ، وظلبة الدفاع المدليي علسي المهادرة الإيجابية:

وهو أحد الملامح التى تكتسب أهمية خاصة فى هذه الأونة التى يظب نيها على الحركة الدولية والإقليمية قدراً هائلاً من التغير والديناميكية إذ تبدو أدق الحسابات السياسية علجزة عن التوائم الكامل مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة بما يجعلها فى حاجة دائمة الإعلاة النظر من أجل التكيف المرن والخلاق مع تلك المتغيرات .

وفي التفكير العياسي العربي يمكننا - ويجهد يسير - أن نامس القدرة المحدودة على هذا الصعيد سواء في الإطار القطري، أو القومي وهو الأمر الذي

يخلق صدامات متكررة بين الإرادة العربية ، والبيئة الدولية المحيطة بهما . وبالتالى فأن عملية التكيف مع هذه البيئة الدولية – إذ تأتى متأخرة ، وغير جنرية – تكون غير خلاقة لأتها في الفالب تكون وليدة القسر لا الفهم ، والضرورة لا الرغبة وهو الأمر الذي يفسر كثيراً من الأزمات بين النظامين العربي والدولي وحيث تتخذ الاستجابة العربية الفكرية السياسية أنماطاً سلبية في مولجهة النحديات الدولية مثل الاستئماد الهش شديد التكلفة أو التضعضع الخاتع غير المرغوب أو الممبرر وبما لا يحقق النتائج المرجوة في النهاية على صعيد ضبط هياكل العوائد والتكلفة لهذه الاكماط من الاستجابة .

وامتداداً لهذا الملمح يمكننا الحديث عن سمة التردد وغلبة الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية في التفكير السياسي العربي وهي سمة تبدو منطقية في ضموء القدرة المحدودة على التكيف ، وريما لتعدام القدرة على الاستشعار . ففي مواجهة معظم التحديات الدولية والإقليمية وإزاء كافة القضايا تقريباً نلمس سكوناً مبدأياً قد يطول أو يقصر فحواه انتظار ما تفرضه تلك التحديات ، وما يبادر به الآخر قبل أن يبدأ التحرك إزاء ذلك المطروح من الآخر لمناقشته أو التفاعل معه برفضه أو قبوله وكأن مهمة الفكر العربي قد انتصرت في مجرد عملية الترشيح هذه دون قدرة فعلية على الطرح الإيجابي لمبادرات ، والصياغة الفكرية لنماذج شاملة تواجه ذلك المطروح من وجهة نظر المصلحة والفكر العربيين وفسي هذا السياق نبدو الحركة العربية على صعيدى الفكر والممارسة مجرد ردود أفصال منضبطة ببارادات الغير ولو كان ذلك في إطار واسع نسبياً يتضمن قدراً من الحرية الظاهرية أو الوهمية على منوال جل البراماتات العربية في أداتها السابي لوظيفة التأييد والتهليل والمباركة لممارسات القيادات السياسية والسلطات النتفينية ولعمل السمتين السالفتين هما من الأصالة والوضوح في التفكير السياسي العربي بالقدر الذي يجعلهما من ثوابته حيث مارسهما على صعيد تطوره المعاصر ولا يزال وحيث ينعكس ذلك في موقفه من الأطروحات حول الشرق أوسطية ربما بصورة أكثر حدة وخصوصية تجد دوافعها في: (أ) إن التجاوب الفكرى العربى مسع هذه الأطروحات بدأ ولا يزال ينطلق من حقيقتين متناقضئين . الأولى هى كون عملية التعاون الانتصادى الإقليمى هى شر لابد منه ، وأمر واقع لابد من دفعه ثمناً لعملية السلام .

والثانية : هى كون هذا النعاون آلية لتحقيق الرفاهية الإثليمية ومن هذا النتاقض بدأ الفكر العربي متخوفاً ومنرداأ أو رافضاً ثم تحول فجأة إلى هرولة سريعة - في تيار كبير منه - نحو هذا التعاون وأنماطه .

- (ب) حالة التشرزم والقطيعة التى يمر بها النظام العربى والتى حالت دون بناه فكر جماعى حتى الآن حيث ارتبطت التعبيرات الفكرية والتزمت بمواقف سياسية ومصالح قطرية ذاتية دفعت دول الخليج جماعة وفى ضدوء علاقاتها بالولايات المتحدة – إلى إلغاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة فلم يبق سوى التمامل السياسي المباشر معها .
- (ج) إن عملية صياغة النماذج المتطلبة للمبادرات الإيجابية القكرية بما تستلزمه من تكلفة نفسية عالية وجهد لدراكي كبير وخيال قومي خصب قادر على ضبط الأحلام والأهداف مما تبدو عملية شاقة وعميرة تستلزم شروطاً مبدئية على رأسها وحدة الوعي والضمير القوميين فضلاً عن الإرادة السياسية وهمو ما تفقده حياتنا المربية ، ولابد أن يجاوبها التفكير السياسي المربى مكتفياً بردود القمل حيث هي أسهل فملاً وأثل تكلفة .

سابعاً: استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي:

عرفت التقاليد السياسية ربما على كل الخريطة الدولية المعاصرة آلية توظيف العدو الخارجي باعتباره تهديداً حالاً يستلزم تضافر قوى الشعب والدولسة فسي مواجهيته دفاعاً عن قيم وتراث وثروات ذلك الشعب على أن ذلك التوظيف الذرائعي للعدو الخارجي من قبل الحكام والقيادات لضمان قدر من المسائدة ، والحفاظ على الشرعية ، وربما حفظ التكامل القومي والإقليمي في أن واحد ، والذي عرفته خبرة ممارسات النظم السياسية ، والملائمات الدولية بصفة عامة قد اقتصر على تقالود الممارسة السياسية في معظم الأحيان ، وعلى فترات الأزمات الداخلية الحادة في كل الأحيان ، وعلى صمعيد الحركة والفعل القطرى بصفة عامة وفي هذا السياق تبدو عملية استحصار الآخر في الخطاب السياسي العربي ذات أبعاد ودلالات أكثر عمقاً وخصوصية وتقرداً .

فمن ناحية أولى نجد عملية التوظيف لفكرة العدو تتجاوز مجرد الممارسة السياسية لنظام الحكم هذا أو ذلك انتخال الخطاب السياسي بصفة عامة ثم لتشكل أحد ملامح التفكير السياسي لبور فكرية ، وجماعات ثقافية ، وتيارات سياسية عربية حتى كانت أن تشكل نظرية جديدة في التطيل السياسي لدى الفكر العربي وهي ما صمارت تسمى بنظرية الموامرة في تفسير التاريخ والتي تحيل معظم أزمات الواقع العربي إلى عوامل خارجية جوهرها الموامرة الدولية على العالم العربي . ولعل هذا المنعح يشكل أحد أبعاد اللامبالاة في الحياة العربية ، ومن مخاطر هذا الملمح أنبه يولد حالة زائفة من الرضي عن النفس وشعور وهمي بالاضطرار وعدم المسئولية حيال شتى أزمات الواقع العربي باعتبارها موامرات تشنها قوى معادية متفوقة إن لم يكن باعتبارها أقدارا ، وحتمية تاريخية .

ومن ناحية ثانية نجد هذا الاستحضار للأخر في التفكير السياسي العربي يتجاوز مجرد أوقات الأزمات الحادة حين تفجرها ليتخذ طابعاً استمرارياً حيال آليات التعامل مع نتائجها وتداعياتها وتوابعها .

فرغم مرور أربع سنوات على أزمة الخليج الثانية لا يزال الفطاب العربى وخاصة غطاب المصالحة يستحضر الآخر بأشكال سافرة أو مقنعة فجل المبادرات في هذا السياق تتحطم على صخرة تسلط مجلس الأمن ومقولات الشرعية الأخساذة ، ومن خلفهما الإرادة الأمريكية ، كما تعلن معظم الفعاليات العربية شروطها لتحقيق المصالحة العربية متمحورة حول ضرورة خضوع العراق لقرارات الشرعية الدولية ورغم بعض التعنت والمهاترات في الخطاب السياسي العراقي المأزوم وحتى أزمة

تحريك القوات الأخيرة في أكتوبر ١٩٩٤م إلا أن ما شهدت به الأحداث قد عبر عن تطور جوهري في هذا الصياق كان لابد وأن يدفع الفكر والنظام العربيين النتجاوب معه خاصة وأنه كان قد نفذ التزاماته في مواجهة المجتمع الدولي على صعيد التسلح كما لم يحدث من قبل ، ولكن التفكير العربي وقف عاجزاً عن أن يعكس هذا التطور، ومستكيناً لعمار سات النظم الحاكمة واستحضارها للزرادة الأمريكية، والشرعية الدولية كوجه آخر مقبول للتغطية إما على حال الاستحضار الجبرى وجوهره التبعية ، وإما الاستحضار الدعائي من أجل تعدكين الواقع العربي داخل محدداته الحالية مع الحفاظ على تناقضاته القومية لأجل مصالح قطرية ضيقة وأنانية ومن ناحية أخيرة يتجاوز التوظيف العربي للآخر العدو مجرد الخطاب القطري أو خطاب الدولة إلى الخطاب القومي والإقليمي بصفة عامة ولعل التجلي الأمثل لهذا الملمح يتأكد في تلك النزعة المعبرة عن عميق الاتزعاج من العداء الغربي -المسيحي للإسلام الشرقي - العربي والتي بدأت مع مقولة الساحث الأكسانيمي والمفكر الأمريكي صمامونيل هانتيجون - في اتضاد الخطوط بين الثقافات والمضارات محاور للصراع فيما بعد المدرب الباردة - في اكتساب طابع ديماجوجي على الصعيد الفكري العربي يعكس في جزء منه عدم الوعبي ، وفي الجزء الآخر عدم الصدق أو المصداقية . على أنه في كل الأحوال قد خضع لتوظيف ذرائعي مضاد جوهره تبرير العنف في الدلخل العربي لصباب جماعات سياسية في مواجهتها للنظم الحاكمة العربية وفي صراعات الدين والسلطة الشرعية. وفي السياق العام جسنت التجايات الثلاثية لهذا الملمح نزعة في التفكير السياسي العربي نحو اللامبالاة واتعدام المسئولية والقدرية الانتهازية .

ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف مع سيادة التفكير القبلى :

وهو ملمح شديد الإشكالية ، وفي ذات الوقت شديد الأهمية إذ يتكون من مركب لجتماعي ، التصدادي ، سياسي ، ثقافي ، في تدلخل ملحوظ يؤكد على وينبع من حالة التخلف الهيكلي العربي بوجه عام ، كما أنه ملمح يبدو مستقلاً عن الملاسح السابقة عليه وناتج منطقي لها كتميير عام عن واقع مجتمعات تعيش ما قبل الحداثة بكافة تجلياتها جوهره النظر إلى الأشداء والوقائع من زارية ولحدة وهو ما لا يحقق رغبات ومصالح الأطراف المتباينة ، بما يثير خلافات نفقد لأداب إدارتها في ضوء هيمنة المطلق ، والسعى نحو تحقيق الأهداف الكلية دون اعتبار للأخرين وفيذات الوقت العجز عن توليدالمصالح المشتركة ويناء الموقف الثالث الذي يشكل روح الوسطية الفكرية والسياسية المتسامحة وفي نظرنا في هذا العجز عن إدارة المتلافاتنا أو الاتفاق حولها يجد دوافعه في أمور ، وحقائق ، وسمات تتجذر في النرية السياسية والثقافية المورية منها :-

(أ) معيادة نعط التقتير القيلى حيث لا يزال العقل القبلى مسيطراً في بلدان عربية غير اللية وما يثير من أهمية التراث الاجتماعي مع هيمنة شيخ التبيلة الذي غالباً ما يرتدى ثوب الحاكم مطالباً الجميع بالخضوع له وإلا فالتهديد بالنبذ من قبل الأعراف والتقاليد والأفراد إذا لم يكن في الأمر ما هو أسواً من ذلك .

وفي هذا السياق يبدو التفكير القبلي دلفعاً نحو مزيد من الفاقد السياسي إذ تبدو إدارته للأزمات شديدة التكلفة ، ونظرة سريعة إلى الواقع العربي في الصومال واليمن تؤكد مدى الفاقد السياسي والتكلفة النفسية الاقتصادية المترتبة على العجز عن إدارة حوار خلاق حتى تبدو الحرب الأهلية أو الإقليمية خياراً أكثر سبهولة من مجرد اقتحام حوار خلاق حول مائدة مستديرة للتفارض ، وفي ضوء العجز عن الحوار القطري - المجتمعي فلا يتصور إمكانية القيام بهذا الحوار بين هذه الدول في السياق القومي .

(ب) هيمنة القطرى على القومى : وهى سمة الازمة اسالفتها فالمقلية القبلية التبلية وهذا المتجلية التبلية والسلفية حتى يبدو المجز عن التحاور وإدارة الاختلاف الازمة لتلك العقلية القبلية والسلفية حتى في داخل المجموعات الإقليمية المتجانسة في السياق العربي كمجلس التصاون

الخليجي الذي أخذ يمكس خلاقات حادة نوعاً ما حول الحدود فيما بعد أزمة الخليج وضد التوقعات المترايدة . له خلالها ، حتى أن الضلاف القطرى – السعودى بلغ ذروته فيما بين سبتمبر – بيسمبر ۱۹۹۷ وكد أن يتقجر لمولا الوساطة المصرية فروته فيما بين سبتمبر – بيسمبر ۱۹۹۷ وكد أن يتقجر لمولا الوساطة المصرية التي لم تتجاوز مجرد تجميد الخلف دون قدرة على حله إذ تضمنت الوساطة أساساً للحل لم يستطع الطرفان تطبيقها على النزاع . بل إن الأمر قد تجاوز ذلك حيث يخدت قطر طلباً للمسادة في علاقات مع المعراق منذ ۲۸ أكتوبر ۱۹۹۷ ، وصع على ذات المنوال لدى الاتحاد المغاربي العربي " إذ يمجز الاتحاد عن عكس نوع على ذات المنوال لدى الاتحاد المغاربي العربي " إذ يمجز الاتحاد عن عكس نوع بعيد . فليبيا تجاهد لرفع الحظر المفروض عليها منذ لربول ۱۹۹۱م بسبب أزمة لوكيربي بينما تحقف الجزائر على أزمتها الدخلية ذات الصبغة الأمنية ، أسا تونس والمغرب فربما كاتنا الأكثر انشغالا بالحوار المغاربي – الأوربي أملاً في تحقيق نوع من الشركة الاقتصادية بينما تتنظر موريتانيا باقي الأطراف حتى نفرغ من أولواتها لمناقشة الأولويات المغاربية المؤجلة (۱۲).

ح- غلبة التفكير الإقليمى: وهو امتداد ثالث للحقيقتين السالفتين القبلية والقطرية في نطاق أوسع. عبر عن ذاته في صورة الاتحادات التماونية في الخليج والمغرب العربي ، وهي في جرهرها تعبير عام عن الخصوصية الإقليمية على حساب التجانس العربي وهي إشكائية تبدو معقدة الطابع القانوني السياسي لمؤسسة الممل العربي الجامعة والتي تضمنت في صلب موائيقها ما يحض على مثل هذا التماون الأوثق في إطارها وفي خدمة أهدافها . إلا أن واقع الصال يؤكد دائماً أن نشأة مثل هذه التجمعات غالباً ما يكون في سياق عملية مراجعة سياسية حيال النظام العربي توكد على الخصوصية دون أن تخدم التجانس وفي محاولة ازيادة الفعالية التي تفكدها الجامعة العربية ومؤسساتها .

د- العدام المؤسسية: فعياب المؤسسة عن الحياة العربية في شدى مناحيها ومعظم أقطار ها يعد دافعاً نحو مثل هذه الملامح الفكرية والثقافية إذ إن غياب المؤسسة إنما يصاحبه نزايد عملية الشخصنة في السياسة العربية بما يحرم هذه الحياة من ميزات التمايز الوظيفي ، والتعقد الهيكلي المصاحبة الإمكانيات منزايدة على صحيد تراكم المعرفة والخبرة والضامنة لدرجات متفاوتة من الاستمرارية والتواصل ، والمؤكدة الأداب الاختلاف والرغبة في التحقق ولو من أجل البقاء الوظيفي أو غيره .

إن وجود المؤسسة في الحياة القطرية أو القومية مع تزايد تعقدها وتشابكها يعد ضمانة قوية لقيم الاستمرار والتراكم المعرفي السياسي بما يتيح قدرة أكبر على إدارة الاختلافات بعيداً عن الشخصنة المقينة .

هد أرّمة الإدارة وفقدان العمل بروح الفريق: وهى لازمة لفكرة انعدام المؤسسية وانعدام عملية صمهر الكوادر المؤسسية فقديماً قال العلامة ابن خلدون الكثير عن الشخصية العربية موكداً سمة الأنفة والفردية وصعوية الاتقياد إلا بالدين ولا شك أن المؤسسة بالمعنى الحديث هى دين الإدارة الحديثة يعد فقدانها دافعاً إلى عجز وشلل هذه الإدارة بما يبقى العمل السياسي رهناً بأشخاص وجهود متنائرة ويحرم المجتمعات العربية من موارد التنظيم وقيم الاستمرار والنزاكم ولعل ذلك يفسر نجاح علمائنا العرب في الخارج وفشلهم بالداخل العربي . فهم يحملون ذات العقول والاتخليم ، ولكن المناخ الإدارى والعلمي والتنظيمي يدفع الجميع هناك نصو النجاح بما يضمنه من تكامل الخبرة والمعرفة والمعلومات .

وهكذا يبدو هذا الملّمح الهام وليد عوامل هيكلية في المجتمعات فضملاً عن الاقتصاديات بل والثقافات السياسية الفرعية العربية وهو ما يزيده تعقيداً وتشابكاً حتى أن الأمر ليبدو في النهاية كأنه أزمة حضارية تقلقية تستقى جذور هما من واقع التخلف العربي على شتى الصعد وفي كلفة المناحي بما جسد حالة التقليدية ما قبل الحداثية ادى معظم بلابنا للعربية .

وفى هذا المدياق تبدو جل التفاعلات العربية الداخلية القطرية ، أو القومية على الصحيد السياسي هي مجرد تفاعلات فوقية لا تمكس حنتها والجدل الفكرى الدائر حولها حقيقة التفاعلات التحتية الهشة اقتصادياً ولجتماعياً . فلا يزال الاقتصاد العربي هش البنية يفتقد إلى التقعيد ويعتمد على السلعة الولحدة في كثير من الأحيان ويعاني من فقر انتاجي تبديد حيث إن دولة كسنطاورة لا تتجاوز نحو الثلاثة ملايين نسمة أكثر تصديراً المعالم من شتى الأقطار العربية .

ولا تزال المجتمعات العربية بنسبة الأمية بها واتعدام الطبقة الوسطى فيها ، والتهميش الاجتماعى لقنات عديدة بها ، مجتمعات هشة وغير مقعدة حتى يصعب القول بوجود مجتمع مدنى يمتلك قدراً من الاستقلالية النسبية عن الدولة بما يتيح لمؤسساته الحركة المستقلة ، ولأثراده المبادرة الإيجابية ، حتى أن هذه المجتمعات تعانى في معظمها من ركود عميق واغتراب سياسي أعمق تارة بالاختلاف والتتازع حول الدين في حالة الققر ، وتارة أخرى بثقافة الاستهلاك والخمول في حالات الوفرة .

وكان لزاماً على الأنظمة الحالية وكنتيجة منطقية أن تعكس مثل هذه السمات في ممارستها السياسية فتقيد الحرية التنظيمية ، وتجب حرية التعبير . وتتجاوز حقوق الإنسان وتكرس مواردها لامتلاك أدوات العنف حفظاً تشرعيتها في مواجهة الجميع .

وأمام هذه الحقائق - في نظرنا - تبدو الألطار للعربية في معظمها رأساً بــــلا جمعد حوار فوقي دون بناء تحتى . قمة بلا قاعدة .

وكان نتيجة ذلك أن يبدو وعينا الفكـرى ، والسياسـى العربـى حـائراً خاويـاً ، متردداً لأنه يجسد تفاعلات عقل لا يرتكز إلى جسد صحيح .

تعقيب : نحو رؤية متفائلة لآفاق التفكير السياسي العربي :

رغم ما أسلفناه من ملامح وسمات سلبية الطلبع للتفكير السياسي العربي على مشارف القرن القادم ورغم تأكيننا على الطبيعة البنيوية لهذه السلبيات وخاصـة في العلمح الأخير . إلا أن ذلك لا يجب أن يدعونا إلى التشاوم الناجم عن عدم رؤيـة الحقائق الجديدة في الحياة السياسية العربية والفكر العربي على السواء ومنها :

ا- ظاهرة الانتشار شبه الطاغى فى العقد الأخير لظاهرة المراكز البخيية على الغريطة العربية ومصدر بخاصة . وما لها من مدلولات إيجابية وعوائد عميقة تنجسد فى القدرة على بناء تفكير سياسى عربى جماعى حيال القضايا المطروحة بما يساعد على صياغة رأى عام عربى واع على منوال ذلك الحرأى العام الشعبى الذى وادته الممارسات الناصرية القومية وربما بمستويات أكبر من الوعى . ليس هذا فقط بل وأيضاً ما توديه هذه المراكز البحثية والعمية من عقلة للتفكير السياسى العربى والسياسية في الحياة المعالية والعربية ثم الوظيفة الأهم وهى خلق أجبال بحثية متعاقبة ومتوازية بما يعمل ليس فقط على تواصل حوار الأجبال بحثية وعقلة الأجبال المجديدة أيضاً فقى إحدى هذه التجليات انعقد بمركسز البحوث والدراسات السياسية بكلية الانتصاد جامعة القاهرة موتصر البحوث والدراسات السياسية بكلية الانتصاد جامعة القاهرة موتصر متحمياً وواعياً لشباب واع وصاعد سوف يفرز آثاره ، ويفرض ذاته على الفكر العربى فى أنماط من المقلانية .

٢- تزايد الاهتمام بالرأى العام في العالم العربي ولعل استطلاعات جرت بدول الخليج في أعقاب الأرصة الخليجية ، فضعلاً عن قوة الرأى العام المصرى حيال العديد من القضايا ، بالإضافة إلى ما تشهده الخريطة العربية من تطورات على صعيد حرية التعبير معالمة في الانتشار الصحفي والإعلامي الملموس . مع تزايد الاحتكاك المجتمعي والثقافي بين الشعوب العربية والعالم في ظل ثورة الاتصال. كل تلك العوامل تدفع نحو دور منزايد للرأى العام صحيح أنه حتى الوم يؤدى مجرد خدمة نحو دور منزايد للرأى العام صحيح أنه حتى الوم يؤدى مجرد خدمة

استكثافية للأنظمة الحاكمة دون أن يستطيع تغليب رؤياه ولكن الصحيح أيضاً أن تراكم الكم سوف يدفع إلى تميز الكيف حسبما تقضى طبائع الأمور .

٣- تنامى النزوع نحو الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية ففصلاً عما تجسده التجربة المصرية فى هذا السياق والتونسية إلى حد ما تجرى محاولات لزيادة جرعة الديموقراطية فى المغرب والأردن بل والكويت والسعودية التى تحاول خصخصة اقتصادها حالياً بعد تأسيسها لمجلس الشورى ، وحتى موريتاتيا التى أجريت بها مؤخراً لكثر انتخابات رئاسية عربية تنافسية .

وغنى عن البيان أن تحرير الاقتصاد فى أى بلد يدفع إلى قوة طبقة رجال الأعمال ، ويدعم المدادرة الفردية لهم ، مع تقامى الطبقة العاملة واستقلالها نسبياً فى ظل نشأة انتحادات ونقلبات تعبر عنها فى مواجهة المستغرين وفى مواجهة الدولة ، الأمر الذى يقود إلى مزيد من التقدم الاقتصادى الاجتماعى ، ويؤدى فى النهاية إلى استقلال وترسيخ مفهوم المجتمع المدنى وزيادة نقله فى مواجهة الدولة بما يضبط شطط تفاعلاتها الفه قية ويغرض عليها نمطاً من المقلنة فى معارستها السياسية .

التغير التدريجي في شخصية الإنسان العربي وهو تغير ناجم عن تزايد معدلات التعليم والسغر والاحتكاك بالآخر مباشرة أو عن طريق الإعلام وهو ما أدى في الفترة الأخيرة مثلاً إلى تتامى المطالبة بحقوق الإنسان وظهور منظمات عربية عديدة لحقوق الإنسان وظهور منظمات عربية عديدة لحقوق الإنسان بالذات ، ونمو الشعور بكونية العالم فالمتصور أن يطرح الإنسان العربي على ذاته ، وعلى مجتمعه وحكامه أسئلة تضاطب أهداف وتوجهات تطوره في سياق مجتمعه تقرض محاولات الإجابة عليها درجات شتى من الالتزام والعقلانية .

٥- التعاقب الجيلي: إذ ربما كان الشعور العاطفي المجرد والمتطرف

بالوحدة القومية أكثر ارتباطاً بالجيل الذي عاش فترة التحرر الوطني ومواجهة الاستعمار ويرغم أهمية وجمال العاطفة القومية إلا أنها ربما أنت لنوع من الإحساس بالإحباط والإخفاق لمسطوة الواقع أمام ثورة التوقعات الوحدية مما أعلق عملية الالتحام الإيجابي عبر جسور وسبطة تجمع المصلحة مع العاطفة عند حدود الممكن ، ولذا ربما كانت الأجيال العربية الجديدة أكثر قدرة على التعايش عند هذه الحدود لبناء فكر قومي أقل طوبارية وأكثر تحققاً .

١- ربما جاز أيضاً القول إن الصراح العربي - الإسرائيلي كنمط للعلائات العربية مع الآخر وبرغم المرارات التي خلقها بسبب الهزائم التاريخية والعسكرية وحتى السياسية - قد أدى إلي تزايد العكلانية في التفكير السياسي العربي الأمر الذي يؤكده تزايد ملمح الموضوعية في الغطاب العربي حيال عملية التسوية السلمية الجارية على عكس العقود الماضية ذات الخطابات الاتعالية . فبرغم أننا لا نتصمس للطروحات الشرق أوسطية المصاحبة لهذه التسوية إلا بشروط تبدو عسيرة وريما مستطيلة في الواقع المحالي إلا أن نماذج التعامل العربي مع هذا التطور ، والجدل في الواقع المحالي إلا أن نماذج التعامل العربي مع هذا التطور ، والجدل الفكرى ، بل والحوار السياسي دلخل مجتمعاتنا العربية حول تعد دلائل على تنامي روح الحوار العقلاني والقدرة على الاختلاف سوف يكون له بلغ الأثر في حياتنا العربية مستقبلاً إذا ما استمر في تطوره وبقوة دفع العوام الموجهمية التي خلفته .

القصل الثاني

تفاعلات الواقع السياسي العربي بعد حرب الخليج الثانية

تقديم: بين الافتراق ومحاولة الالتقاء

شهد العالم بنهاية الثمانينات وبداية تسعينات هذا القرن موجة تحول حميق
صاحبت اخترال التجربة الشيوعية الكبيرة إلى مجرد نظرية فلسفية - كما بدأت -
عبر مناظرة طويلة وعنيفة استغرقت معظم هذا القرن في مواجهة الليبرالية الغربية
مما دفع بالمديد من البلحثين والكتاب التبشير بنظام عالمي جديد ظناً منهم في أن
عملية الهيكلة الجديدة لمراكز القوى العالمية تكفي وحدها انشأة نظام عالمي جديد
ومتجاهلين القيم أولاً والمؤسسات القتونية ثانياً كمحددين هامين يجب تحققهما للقول
بنظام جديد وذلك برغم التخير في أتصاد الأدوار والعمليات التي تتبقى من القيم
وتخلل المؤسسات والتي حدثت قصراً أو تشويهاً في محاولة الإدارة العالم بالإياب
جديدة من خلال الهياكل القديمة ذاتها والقيم التي تحكمها مع الإيحاء بأن جديداً هناك
في الألق يستحق من الجميع عملية التكوف والتألم العنيف التي لخدت القوى الكبرى
في العالم تطالب بها أتاليمه الفرعية وعلى رأسها العالم العربي ، وربما أثبتت
مظاهر الفوضى العنيفة التي صاحبت التسعينات وجرت وقاتهها على معظم
طاهر الفوضى العزيفة التي مصاحبت التسعينات وجرت وقاتهها على معظم
الخريطة الدولية ومنها أوروبا ذاتها أن مجمل ما حدث لا يتجاوز مجرد عملية
هيكلة لتوازن قوى جديد في مناخ من الفوضي لا النظام .

على أن هذا الذى جرى عالمياً فضلاً عن كونــه قـد مشل انقطاعــات الاستمر اريات عربية قديمة فى التعامل الدولى تعود إلى الخمسينات فإنه قـد ولـد فـى الفقه السياسى العربى تيارين هامين بدوا وكأنهما قد ورثا الثقائيات العربية المألوفـة والمتضادة امناخ الحرب الباردة العربية - العربية .

أولاهما يدعو للانصياع لتلك القواعد السياسية التي أخذت تفرضها القوى المهيمنة عالمياً من خلال المؤسسات القديمة للنظام الدولي فيما أصبح يسمى بثلك التسمية الأخاذة "الشرعية الدولية". وثانيهما يتبنى طروحات معارضة تجب ذلك الاتصباع وتؤكد على معارضة الشرعية الدولية باعتبارها مفهوماً تبريرياً المصلحة الغربية وما تتضمنه من أتماط سلبية في ممارسة علاقات القوى من المراكز الغربية تجاه الأقاليم الفرعية للعالم ومنها الحالم العربي .

ولقد جسدت حرب الخليج الثانية هذا الانتسام في وضوح تام باعتبارها لحظة تاريخية تم في أتون تفاعلاتها الحادة ليس فقط تفجير وعي قومي وأمني متضاد مع ما اطرد عليه التفكير العربي وأيضاً تفعيل تناقضات الفكر السياسي العربي بنقل تتاقضات النظام الدولي إلى الأرض العربية لتضغط ويقوة فعل الأزمة وشروطها على تناقضات الوعي العربي حتى تم تقطيره إلى معسكرين جامدين وعلى نحو مضاير نسبياً لطبيعة وأنماط التحالفات المرنة التي درج عليها التحرك السياسي العربي في الماضى .

وقى فترة من أكثر فترات العالم دينامية اتسم العمل العربي بالجمود نتيجة ذلك التشطير إلى معسكرين متمايزين تسيطر على كل منهما فكريات الأزمة ، وتحكمه إفرازاتها وإذا فكليهما يفكر بفقه الواقع دون محاولة تجاوزه عبر أليات جزئية تدور جميعها في إطار الدفاع السلبي الذاتسي ودون اكتراث بظاهرات سلبية عديدة خيمت ولا ترال على الواقع العربي وتضغط في مجملها نحو تقليص إقليمي ووظيفي للنظام العربي على طريق أقلمته وتكيفه للطروحات الإقليمية والملاتومية .

على أن عمق ما يجرى عالمياً وديناميكية التغير الليمياً قد فجرا تبارا في التفكير الليمياً قد فجرا تبارا في التفكير العربي أخذ يتنامى محدثاً قدراً منزلداً من الخلخلة لواقع ما بعد الحرب العاصفة فيدت هناك روى تاريخية لا لحظية ، تتخذى بالقومية لا القطرية ومدفى عنه إلى المستقبل صعباً إلى مشروع النهضة عبر المصالحة يدعم الأمن ويحفظ هويته القومية العربية ونظامها الجامع .

وفى خضم صراع هذا التيار الإيجابي المتفجر مع التيار الآخر المضاد خرج الواقع العربي من شرنقة عاصفة الصحراء تدريجياً ولكنه أبداً لم يبلغ غايته المرجوة المرجوة، إذ برغت عدة ظاهرات تداخلت إيجابياتها وسلبياتها وغنت كل منهما الأخرى في بعض الأحيان حيث تبدو الملاقة بينهما جدلية إلى حد بعيد يمكن معه القول بأن أهم هذه الظواهر التي ميزت الحياة العربية في السنوات الأربع الماضية هي وجود لحقيقة ولحدة جوهرها محاولة لم تكتمل لإعادة الالتثام العربي تدور في بيئة عالمية بلغت حركتها من الدياميكية والتأثير الحد الذي فرضته تساؤلات هامة وأساسية تبدو أحياناً ذات شرعية ولو وهمية ~عن جدوى عملية إعادة الالتشام هذه وفيما يلى نعرض لأهم هذه الظاهرات في الواقع العربي .

أولاً: التفكك الجزئي لتحالفي أزمة الخليج:

رغم حدة الاتقسام اللامسبوق في النظام العربي منذ نشأته عام ١٩٤٥ والذي جسدته مواقف الأطراف العربية في اجتماعات القمة العربية الطارئة في العاشر من أغسطس ١٩٩٠م بالقاهرة . إلا أن ذلك الانقسام كان قائماً في الحقيقة على أسس هشة عكست الطبيمة الموقتة لنمط التحالف على الجانبين وهو الأمر الذي ساعد على تجاوز نسبي لواقع التمزق العربي حيال التعقيدات – السياسية والمجتمعية للأزمة تلك التي فرضت نمط الانقسام الحاد والمأزوم لمدة عامين على الألل .

فرغم استمرار هذا النمط بشكل حاد في عام 1991م وإيان تصاعد المد نحو (علان دمشق على وجه الخصوص - بوصفه صيغة لتأكيد والعة التحلف التاريخي لأحد المسكرين (لا أن هذا النمط أخذ يتداعى منذ 1997م ثم تنامى إلى درجة التفكك خلال عامى 1997 ، 1994م على نحو تدريجي مدفوعاً بعدة دوافع وتطورات معظمها إقليمية نذكرها على النحو التالى :

١- حالة الجمود التي أصابت إعلان دمشق :

بزغت فكرة الإعلان مع إرهاصات الاقتتال فى الخليج وانطلقت بعد توقفه مباشرة مدفوعة بزخم الأحداث ودور مصر وسوريا فى صياغتها وموكدة على " أن النظام الأمنى لمنطقة الخليج بعد الحرب يجب أن يكون عربياً فحسب وأن وجود وضع خاص لدول الجوار مثل إيران وتركيا لا يعنى مشاركتهما فى ترتيبات الأمن القادمة (ا).

وكان من الطبيعى فى ضوء ما أتاحته الأزمة وتداعيلتها اللقوة الإيرائية من فرص أن تعارض إيران هذا التوجه من منطلق مضاد جوهره الأمن الإلليمي وضمن مركب معقد لعب الموقف الإيرائي دوراً فى إيطاء التفاعلات الخاصسة بالإعلان حيث يتم تأجيل توقيع اتفاقيات الإعلان وينوده الخاصة إلى أبريل ثم مايو، ثم سبتمبر ١٩٩٧م وحتى بدا الأمر وكأنه تجميد للشق العسكرى منه وقبل أن يتم تجميد شقه الاقتصادى أو على الأقل استبداله بأتماط من الدعم والتعاون لا تدخل فى إطار صيغة التحالف التي تضمنها الإعلان .

ويمرور الوقت بدا نظام الأمن الخليجي الجديد رهناً بالتوجيه الغربي والأمريكي بوجه خاص وتوالت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية وخاص الكويت التي استبعد وزير دفاعها في ٢٣ مايو ١٩٩٣م " عقد اتفاق عسكرى أو إجراء مناورات مشتركة مع أية دولة عربية في الوقت الراهن " بينما استمر اتجاه عقد اتفاقيات دفاعية مع الدول العربية .

" ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م عقدت الكويت اتفاقية نفاعية مع الولايات المتحدة ثم تلتها اتفاقية مع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٩٧ ثم فرنسا في ١٨ أعسطس ١٩٩٢م ثم أخيراً مع روسيا في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م (١).

ولقد أدى هذا التوجه الغربي السافر إلى تقليص المضمون العروبي لأمن الخليج فضلاً عن المضمون الإقليمي الذي نانت به إيران وحيث تم تفريخ إعلان دمشق من مضمونه الجماعي وقصره على إمكانية عقد اتفاقات أمنية ثنائية عند الحاجة بين مصر وسوريا ، ودول الخليج من جانب آخر مما أدى إلى تفكيك أواصر هذا التحالف فعلياً وإن استمر ظاهرياً بصيغة أو بأخرى وعلى الرغم من كل التنبيرات والدوافع لهذا التطور السلبي الذي جاء معبراً بالأساس عن حالة عقلية ونفسية جمعية جوهرها القنوط الخليجي حيال كل ما هو عربي ومحاولة المراجعة خليجية لا قومية لمسالح انتماءات أخرى أكثر ضيقاً أو انساعا ، وطنية ، أو جهوية، أو دولية ، فإن المحصلة الثانية لهذا التطور قد دفعت إلى تخفيف النزام مصر وسوريا إزاء أمن الخليج عبر تجميد أحد تحالفي الأزمة الأمر الذي نفع البلدين المجوب بصورة أكثر فعالية مع تنفقات عربية إيجابية من قبل المعسكر الأضر مما أدى في النهائة إلى تطور إيجابي جوهره التداخل بين المحسكرين مما ساعد على ادكيل جزئي - على الأمل - لأواصر تحالفها .

٧- ضرورات التنسيق في مواجهة الحركات الأصولية :

كانت إحدى أبرز نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية هي نفسل دور الحركات الراديكانية المستفات العركات الراديكانية الإسلامية في السياسات العربية منذ بدء التسعينات والذي بدا قوياً مؤشراً بمجرد انتهاء تفاعلاتها في 1911م بمصر وتونس والجزائر على وجه الخصوص فضلاً عن دورها المنظم في السودان .

ورغم أن مصر قد جسدت فى الأزمة موقفاً مضاداً أو على الأقل مفارقاً للموققين التونسي والجزائري إلا أن تصاعد الاحتجاجات المدعاة بالإسلامية داخل كل منهم قد دفعهم إلى التنسيق فيما بينهم . وقد كان التنسيق للمصدري – التونسي المبيق إلى الوجود حيث برغ بنهاية ١٩٩١ في الوقت الذي ساحت فيه الملاكات التونسية الجزائرية نتيجة " التسامح الذي أبنته الحكومة الجزائرية في المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس بن جديد تجاه بعض عناصر حركة النهضة التونسية المقيمين في الجزائر والذين شكت السلطات التونسية من قيامهم بدعم نشاط هذه الحركة داخل تونس (7) .

وعقب إلغاء انتخابات يناير ١٩٩٢م ورحيل الرئيس الجزائرى بن جديد شهدت العلاقات التونسية - الجزائرية تحسناً ملموساً مما حـول التفاهم الثنائي إلى ثلاثي مصرى -تونسي - جزائرى بنهاية ١٩٩٢م وخاصة مع تفاقم موجة العنف داخل مصر مما أدى بالتفاهم الثلاثي إلى إعلان اتهاماته صراحة السودان ثم إيران بتحريك ودعم موجة العنف داخل كل من البادان الثلاثة وإن نفع هدوء الموقف في تونس عقب سيطرتها على حركة النهضة الكف سريعاً عن اتهام إيران ومحاولة تدعيم العلاقات معها .

ومرة أخرى يمكن القول بان ضرورات التنسيق في مواجهة العنف الاجتماعي قد دفعت ولي ثلاث على الأقل وقعت على خط التقابل في تحالفي الأزمة للتقارب فيما بينهم بينهما اضطرت دولتين لاتهام دولة ثالثة هي السودان شاركتهما نفس التحالف في الأزمة وهو الأمر الذي دفع نحو تفكيك آخر جزئي في تحالفي الأزمة .

٣- حاجة لبييا إلى دور عربى مسائد في أزمتها مع الغرب:

ينهاية ١٩٩١م وفى مناخ عربى شديد الإحباط والاستقطاف والتداعى بدت النوصة مناسبة للضغط على بقايا وجبوب التفكير القومى العربى - وكانت ليبيا إحداما ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لقيادة حملة اتهام لها بالمسئولية عن حادثتى تفهير الطائرة الأمريكية "بان أميريكان ١٠٣ " فوق لوكيربى في ديسمبر ١٩٨٨م . والطائرة الفرنسية " يوتى ايه٧٧٧ " فوق الصحراء النبجيرية في ديسمبر ١٩٨٩م .

ولقد أسفرت الحملة الغربية عن توقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادى على ليبيا . بل كلد الأمر يتطور إلى حملة عسكرية لولا الوساطة المصرية والمغربية . ورغم أن العلاقات المصرية - الليبية كانت قد تطورت إيجابياً قببل أزمة الخليج إلا أن تعارض موقفى البلدين منها كان من الممكن أن يلقى بظلاله على هذه العلاقة مع وقوع كل منهما في تصالف مضاد . وعلى هذا النحو أيضاً تأتى

العلاقات الليبية - المغربية التي استندت رغم تعارض موقف البلدين في الأزمة إلى ضرورات المساندة المغربية لليبيا بأكثر ما استندت على رابطة الاتحاد المغاربي الذي يضم كلا البلدين دون أن يمنع تعارض مواقفهما من الأزمة .

وبذلك يمكن القول إن حاجة ليبيا إلى دعم حربى فى أزمتها مع المغرب حول لوكيربى سواه بالوساطة لتقادى العمل العسكرى ضدها ، وحتى بالتساهل فى فرض الحصار الاقتصادى للتقليل من وطأة العقوبات الاقتصادية كانت دافعاً إلى تفكيك جزئى لتحافى الأزمة بين دولة من دول الضد "كما تسميها الأدبيات الكويتية ودولتين من التحالف المغاوئ هما مصر والمغرب على الأثل .

٤- تفجر الأزمات الحدودية في المصكر الخليجي :

ففى سبتمبر ١٩٩٢ م تفجر نزاع على الحدود بين قطر والسعودية دفع الأولى لأن تبادر " بسحب قواتها العاملة في إطار قوات درع الجزيرة وهي قوة مشتركة ذات طابع رمـزى تضم جنوداً من جميع الدول الأعضاء بالمجلس كما قاطعت مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها تلك التي تولت الإعداد للقمة الثالثة عشرة للمجلس والتي شاركت فيها قطر بعد نجاح الوساطة المصرية في التوصل إلى أسس لحل الخلاف خارج نطاق المجلس أيضاً (4).

ورغم أن وساطة كويتية - إماراتية قد حدثت بين البلدين إلا أن ظروف الاستقبال داخل المجلس أنه ها البلدان الداخل المجلس أنه ها البلدان المجلس أنه ها البلدان المجلس أنه ها البلدان المجلس أنه المجلس أنه المجلس أنه المجلس أنه المجلس أنه أنه أنه المجلس أنه المجلس

وعلى النحو ذاته تفجر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين واتخذ نفس المسار السابق وخاصة مع بداية هذا العام الذي شهد تصعيد قطر النزاع إلى محكمة المعدل الدولية ضد رغبة البحرين التي نادت بوساطة خليجية داخل مجلس التعاون مما اعتبرته قطر محاولة للاستناد على النقل السعودي الموالى للبحرين والمناوئ القطر . وذلك قبل أن تعود البلدان في مارس ١٩٩٥ لمعاودة طلب وساطة خليجية لتجميد النزاع أو محاولة حله وهي الوساطة التي رحبت السعودية بالقيام بها .

وفضلاً عما أثبتته هذه النزاعات الحدودية خاصة بين قطر والمسعودية ، وقطر والبحرين حول جزيرة الخفوس من محدودية تماسك هذا التحالف بالقدر المتصور له عقب أزمة الخليج وتشكيل قوات درع الجزيرة فإنها قد دفعت إحدى دول هذا التحالف أيضاً لتجاوز العقدة العراقية ذاتها وتطبيع العلاقات معها وبهذا تكون قطر قد سلكت أبلغ الطرق لتفكيك تحالفي الأزمة الخليجية في الحياة السياسية . العربية .

٥- الانعطافة السلمية في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي:

شسهد عــام ۱۹۹۳م تحــولاً هامــاً علــى صعيــد إدارة الصـــراع المريـــى ــ
الإســرائيلـى حيث تجـاوز المصـار الفلسطينـى بـالذات صيغـة مدريــد ، ثــم ج ولات التفاوض الطنية ليسفر عبر مفاوضات سرية عن اتفاق لإعلان المبادئ وحكم ذاتـى محبود فى غزة وأريحا تبعه لتفاق مشابه بين الأردن وإســرائيل وهــو الاتفـاق الـذى مهد لعقد اتفاقية سلام بينهما فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات تمثل جزءاً من رصيد مشاعر مشمترك للمالم المربى فكان لزلماً عليه التحيير الجمعي عن موقف إزاء هذا التحول الجارى وبالتالي إزاء المنظمة والأردن اللتين مثلتا معا كثر المواقف تشدداً في مسائدة المراق ومناهضة الكويت إيان أزمة الغزو وكان معنى ذلك أن يحدث استفتاء من قبل المحمدكر المضاد على سياسة المنظمة والأردن معا وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يشكل دافعاً نحو تحسن العلاقات بين الطرفين أو سوئها .

على أن ثمة دواقع قد تراكمت التدفع نحو موقف إيجابي خليجي بالذات إزاء التحول السلمي الجاري يأتي على رأسها .

(أ) إن التحول السلمي الجارى هو اتعكاس لتغير في أركان الإدراق السياسي والاستراتيجي لدى طرفيه في محلولة شبه جادة للتوافق مع قيم ومعطيات تدعي الاستراتيجية الأمريكية جدتها . بينما تبدو الخريطة الدولية أكثر قابلية لها بغض النظر عن دواعي مذا القيول لدى جميع الأطراف والتي تراوحت بين الههمنة والتمايش أو ربما الشعور بالإهلاس . ولا شك أن أزمة الفزو العراقي الكويت كانت إحدى المحطات الهامة لتتشون هذه المعطيات الجديدة في السياسة الدولية شم اختبارها عملياً . ولذا فلم يكن من المتصور أن تعارضها دول الخليج وهي الطرف ولمو

(ب) إن التحول السلمى أخذ يتدفق منذ السبعينات برعاية أمريكية أصبحت الضمامن الأول والأهم لأمن الخليج ، وقيسادة مصرية تتسم حركتيسا بالاعتدال والمحافظة في مواجهة القوى الرانيكالية العربية التي جسدها المعراق واندفع بفعلها نحو ارتكاب حماقة الغزو .

ج- إن الوجود الإسرائيلي قد ازداد قبولاً بوجه عام نيما بعد أزمة الخليج لأكثر من دافع وعلى أكثر من صعيد إلى الدرجة التي نفمت إلى التساؤل عن جدى ودوافع المقاطمة العربية لإسرائيل واذا كان التعبير الخلوجي الإيجابي عن المواقف من التحولات السلمية الجارية وسيلة فعالة الإزالة التقاقضات بين الالتزامات القومية المبتداعية ، والالتزامات الإطليمية البازغة بل وربما الدولية .

د- إن سوريا وهي إحدى ركائز التحالف الدولي مع مصر في جانبه العربي تعد أيضاً من أهم الدول المتفاوضة حول صيغة مدريد . وإن كمان نجاحاً مصائلاً للمفاوضات على المسار السورى - الإسرائيلي قد تناخر فلا يعنى ذلك أن هذا المسار قد فشل . ورغم معارضة سوريا آذذاك ودعمها المنظمات الفلسطينية العشر على أرضعها والتى رفضت اتفاق إعلان العبادئ فإن الغضب السورى يبقى مفهوماً فى دوافعه وبتمحور بالأساس حول افتقاد القدرة على تحقيق ضدرورات التنسيق العربى بالأساس وليس لتحقيق السلام ذاته .

ولهذا كله جاء الموقف الخليجي مؤيداً للتحول السلمي ودافعاً نحو التفاعل المباشر أحياناً بين بعض دول الخليج خاصة السعودية مع منظمة التحريس الفلسطينية، والأردن ، وهو الاتجاه الذي تدعم بعد المواقف الإيجابية التي عبرت عنها الأردن على لمان الملك حسين وأكدت تبرأ الأردن من السياسات المراقية ثم تيما مقطر بتحسين علاقاتها مع الأردن ثم تحسين علاقات الطرفيس الفلسطيني والأردني بالإمارات وغيرها من التفاعلات الإيجابية العديدة خاصة في عام ١٩٩٤،

وخلاصة ذلك أن الانعطاقة السلمية للصراع العربى الإسرائيلي بما جسدته من وقائع ، وما مثلته من تفاعلات كلتت دافعاً نحو حوار عربى – عربى حول الثوابت العربية في الصراع مع إسرائيل وهو الحوار الذي تخلق في رحمه تدفقات سياسية عربية عديدة عبر خطر التقابل بين التحالفين المتضادين وخاصة على صعيد العلاكات الخليجية بالأردن ومنظمة التحرير ثم باقي دول الضد العربية وذلك برغم استمرار هيمنة العقدة العراقية على مناخ العلاقات العربية – العربية وهو الأمر الذي حال في الحقيقة دون تطور عملية التفكك هذه إلى نوع من المصالحة العربية

الله المستعران المهور والمراج المساه أدال إرقاء

والكواب عديد القطي الأثاثر أن مع ملايح الأوبياء الأدن المدادية الدوري الثانا في الأناف عدد العديد الأداد المداد المساول إلى القريرة المعاديد الدوري

المنظول و المنظم ال المنظم وفى هذا السياق يمكن القول بأن دول هذا التحالف - المسعاة بدول الضد فى الأدبيات السيامسية الكويتية - كانت مستعدة دائماً منذ انتهاء الحرب فى مارس ١٩٩١ لإنمام عملية المصالحة مع دول التحالف الآخر بما تستأزمه هذه المصالحة من مراجعة نقدية قامت بها بعض دول هذا التحالف صراحة بينما قام بها البعض الآخر ضمناً .

وعلى صعيد المراجعات الصريحة أعلن الملك حسين مراراً نقده للسياسات العراقية ونظام صدام حسين وكان مما أعلنه " فن النظام العراقي أوصلنا بممار سساته إلى وضع قصم ظهورنا " كما جاء على لعان وزير خارجيـة اليمن " إنه كان من حق الكويت الاستعانة بالشيطان الدفاع عن نفسه " .

وأيضاً مراجعة تونسية جاحت في سياق زيارة وزير خارجيتها للكويت في معدورة عتاب لمهجمة إعلامية كويتية ضد الزيارة ودعا فيها إلى "العودة إلى محاضر اجتماعات جامعة الدول العربية للتعرف على الموقف التونسي من أزمة الخليج "(⁶⁾.

وعلى الصعيد الضمنس تمنت مراجعات باقى دول هذا التحالف في سياق زيارات لمسئوليها أو تصريحات لهم حيال دول التحالف الآخر وفسي مناسبات بروتوكولية ثنائية أو جماعية وخاصة من الجانب الفلسطيني .

ولقد استمرت دول هذا التحالف - صاعدا العراق بالطبع - في إجراء هذه المراجعة ، وفي إعلان تحمسها لإجراء عملية المصالحة طبئة الفترة المنقضية على الأزهة . ويرغم أنها لم تتمكن في عامي ٩١، ٩١ من كسب ود التحالف المصداد الهان تماسكه وتصاعد الجدل دلخله حول إعلان دمشق إلا أنبه استطاع منذ ١٩٩٣م عبور خط التقافض معه عبر المحددات السالف بياتها لعملية التفكيك الجزئي وتطبيع العلامات معه على نحو متزايد بعرور الوقت حتى تمكن من إحداث تفكيك كامل لصيغة التصالف والتدافض المأزومة وإن بقيت عملية المصالحة رهينة العقدة العراقية حتى الآن .

أما التحالف الثاني:

فقد أكنت الأحداث وتداعياتها صدقية مواقفه ، وانتصدرت لإرادته ورؤيته ولذا فقد اعتبر نفسه هو العصفول والمكيف للعلاقات العربية ~ العربية .

والمضاطب والمهيومن على حديث المصالحة العربية . وقد مرت مواقف. إزاءها بثلاث مراحل متمايزة نوعاً على النحو التللي :

المرحلة الأولى : وهى مرحلة التحالفات شبه الجامدة وأعقبت الأزمة مباشرة واستعرت تقريباً حتى نهاية ١٩٩٢م فى مناخ عربى سلبى تتتازعه المؤشرات النفسية السلبية الناجمة عن انهيارات الأزمة .

وتتسم هذه المرحلة بسمتين هامتين . الأولى هي محاولة دول هذا التصالف مصر -- سوريا ودول الخليج في بداية المرحلة لتلكيد صيغة تحالفهم عبر إعلان دمشق لإكسابه مضمون سياسي -- أمني -- اقتصادي ضمن مناخ بدأ متفائلاً وسرعان ما انتهى إلى نوع من المرارة بنهاية المرحلة إذ خفت الاندفاعة الخليجية نحو صيغة التحالف ، وحدثت محاولات لإبطاء تفاعلات الإعلان ، ثم تفريغه من مضمونه الأمنى والسياسي ثم الاقتصادي أخيراً حتى انتهى إلى حالة الشال

أما المسمة الثانية فهى التحكاس للأولى وفحواها إهمال دول التصالف بصفة عامة لمحاولات دول التحالف المضاد زيادة التفاعلات معه أو إجراء نوع من المصالحة ولو بصورة جزئية . المرحلة الثانية : وتمتد زمنياً بين عامى ١٩٩٣م – ١٩٩٤م ويتخللهما بالأساس مشروع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المصالحة العربية ، دواعيها وأليات تحقيقها "والجدل حوله وحتى أحداث أكترير ١٩٩٤م على النحو التالى (٢).

دواعى المصالحة العربية:

- ازمة الخليج وإفرازاتها التي مازالت مستمرة وتشكل جوهر المأرق
 العدير .
- ٢- عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وما تتطلبه من ضرورة الإعداد المرحلة المقبلة .
- ٣- مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها
 القومى.
- الأمن القومي للعربي ولتكثباف جواتب عديدة منه الأمر الذي يستدعى
 رؤية جديدة له قولمها القوى الذاتية للأمة العربية .
 - ضرورة الثقاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار .

ثم انتقل المشروع في جزئه الثاني إلى الآلية المقترحة لتحقيق المصالحة حيث حددها في تشكيل لجنة ثلاثية من وزراه الخارجية رؤساء الدورات ٩٩-٩٨ - ١٠٠ ، لمجلس الجامعة " مصد والمغرب وموريتائيا " إلى جانب الأمين العسام للجامعة العربية وتكون مهمة اللجنة هي الاتصمال بالدول الأعضاء للوقوف على مقترحاتها وطرح جدول أعمال يتسم بالمصارحة التصديق عليه من المجلس ثم إدارة الحوار واقتراح التوصيات الهادفة إلى تتقية الأجواء .

وتضمن الجزء الأخير من المشروع مبادئ المصالحة المستقاة من ميشاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي ، وقرارات مؤتسرات القمة فيما يتعلق بالتضامن وتنقية الأجواء . واعتبر هذا المشروع هذه المبادئ نواة لحوار يعقد حولها بهدف الاتفاق على شكلها النهائى وهي :

- (١) لحتربام استقلال وسيادة وسلامة أراضى ونظام حكم كل من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل فى شنونها الداخلية والتعهد بعدم القبام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا العبدأ بصورة مبشرة أو غير مباشرة .
- (٢) الأمن القومى هو وسيلة الحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستتبلها
 ومصالحها وهو جزء لا يتجزأ قوامه ووسائله القدرات العربية .
- (٣) تحريم استخدام القوة أو التهديد أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى .
- (٤) الالتزام بتسوية المناز عات بين الدول العربية الأعضاء بالطرق السلمية في إطار مؤمسات الجامعة بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق والتحكيم، أو من خلال لجان المساعى الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع.
- (٥) الالتزام الكامل بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهية من شين
 الحملات الإعلامية ضد دولة عربية أخرى .
- (٦) العمل على تقفيذ واحترام ما تم الاتفاق عليه في مجالات التعاون
 المختلفة .

ورغم الشمول والتحديد للنظرى الدقيق اللذين التسمت بهما مبدارة الجامعة المربية من ناحية ، ونتسامى عملية القكيك الاجتماعى لتحالفى الأزمة بمد توقيع التفاق إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣م من ناحية أخرى إلا أن عملية المصالحة لم تتم رغم تصاعد حديثها فى بداية ١٩٩٤م وحتى أحداث أكتوبر من نفس العام عندما قام العراق بتحريك قواته مجدداً فى اتجاه الكوبت ولقد اتسمت هذه المرحلة بسمتين هامتين هما :

السمعة الأولى: وهى تغير القناعات الحاكمة الأليات التعامل مع النظام العرقي التعامل مع النظام العرقي التي شهدت العرقي التحالي التي شهدت توقعاً بقرب زوال النظام العراقي الحاكم . فإن المرحلة الثانية شهدت تراجع هذه الثناعة وربما تفهم أسباب بقائه سواء في الإدراك الأمريكي الذي يجد في بقائم عاملاً لإثارة القلق والخوف ومبرراً للحشد والاستنزاف وسواء في الإدراك الإقليمي خشية التنازع على الخلاقة وبروز مخاطر التقسيم الثلاثي للإثليم العراقي .

السعة الثانية : وهى نتيجة الأولى وفحواها تطوير دول التحالف الثلاثي لصيغة جديدة بشروط أكثر مرونة - اللهم سوى الكويت - التعامل مع دول التحالف الأخر كنوع من الإقرار بالأمر الواقع ممثلاً في استمرار النظام العراقي الحاكم من نلحية ، وضرورة تجاوز أجواء أزمة الخليج من نلحية ثثية ، والتفاعل مع حقيقة الثقكك في تحالفيها من نلحية ثالثة وإن بقى حديث المصالحة بعيداً عن التحقق لاستمرار العقدة العراقية - الكويتية ومع لإراك استمرارية هذه العقدة فإن شروط هذا التحالف المتداف المتداعي قد تراوحت على النحو اتتالي :

١- مصر: وقد طورت حيال العراق ما يمكن تعدميته ' بالتعامل المشروط " وهم ما ألمح إليه الرئيس محمد حسنى مبارك في نهاية ١٩٩٣م قائلاً " إن المصالحة العربية لها شروط كثيرة ومطلوب التزامات من جوانب عديدة في هذا الشأن " () وهو ما أكنته أيضاً الملابسات التي أحاطت بما أثير عن مبادرة في المصالحة عبر وساطة مصرية . حيث أثارت مصد مطالب الكويت مجسدة في قرارات مجلس الأمن قبل أن تعود مصر لتنفى المبادرة في أغسطس ١٩٩٤م فيما بررته بعض الأوساط بضغوط كويتية .

ثم طورت حيال باقى الأطراف ما يمكن تسميته " بالتمامل اللامشروط " وهو ما أكدته الممارسات المصرية فضلاً عن الخطاب السياسي المصرى سواء بالتسيق مع تونس والجزائر أو بمسائدة ليبيا في أزمة لوكيربي أو بدعم التنسيق الأردني -الفاسطيني - السوري في مباحثات السلام أو دعمها لمنظمة التحرير القلسطينية .أو التوسط فى الأزمة اليمنية وغيرها وهنا يمكن القول بأن مصر قد جسنت بصفة عامة رؤية موضوعية جوهرها الالتزام بالثوابت والتسامح حيال الماضى .

٣- سهوريا: وقد جسدت رؤيا قريبة من مصر إلى حد ما . حيث تفاعلت بلا شروط مع كل دول التحالف المصناد . وأعلنت في خطابها السياسي بوجه عام حديث المصالحة العربية وعلى لسان أهم مسئوليها . كما أعلن الرئيس الأسد " أن الظروف الذي تمر بها الأمة العربية حالياً والتحديات الذي تواجهها تجعل من التضامن العربي ضرورة حيوية لاستمرارية الأمة (4).

وأما حيال المراق فإن سوريا قد ألمحت إلى التعامل المشروط فى خطاب وزير خارجيتها فاروق الشرع حينما قال " بضرورة القيام بمراجعة جدية وموضوعية من أجل المصالحة العربية (")وإن كانت هناك بعض الدوافع سيأتى ذكرها قد أضفت نوعاً من الغموض على الموقف السورى الحقيقي تجاه السراق.

٣- دول الخليج : بالرغم مما جسدته القمة الخليجية في ديسمبر ١٩٩٣م من تمبير جماعي سلبي حيال العراق . إذ دعا بينها الختامي في ٢٢ ديسمبر المجتمع الدولي " للتصدي لمحاولات العراق المائقاف على قرارات الشرعية الدولية حتى يكف عن عدوات وينفذ كافة الالترامات الدولية - ولا سيما القرار رقم ٢٨٧ - المنعلقة باحترام القرارات الخاصمة بالحدود والأسرى الكويتيين (١٠). وبالرغم أيضاً من عدم التحمس بوجه عام لتفعيل علاقاتها بباقي الأطراف للعربية إلا أن هذا الانترام الرسمي العام يخفي تباينات هامة بين ثلاث روى أساسية على الأقبل على النحو التالى:

الدولة القطرية – العمائية: وتجسد الانفاع نحو التطبيع مع العراق وتحقيق المصالحة بصغة عامة . فعمان لم تقطع علاقاتها بالعراق أساساً . أسا قطر فقد أعادت علاقاتها بالعراق في عام ١٩٩٢م إيان تفجر أزمة الحدود بينها والعربية السعودية . وأرسات أيضاً ناتب رئيس أركانها الذي التقي مع الرئيس العراقي في أخر نوفمبر ١٩٩٣م في زيارة وصفتها بأنها زيارة خاصة (١١).

وفضلاً عن ذلك فقد مارست الدولتان علالمات طبيعية مع باقى الدول فى التحالف المضاد . فكانتا بذلك أكثر الأطراف العربية حماسة نحو المصالحة .

الرؤية السعودية - البحرينية - الإماراتية :

وقد جسدت موقفاً وسطاً بين الانتفاع القطرى - الممانى نحو المصالحة والرفض الكويتي - كما سولى لها . وإن اتسم العوقف السعودى ومعه البعريني بقد من الغموض .

فالإمارات قد مارست علاقات طبيعية مع باقى دول التحالف ، ثم جسدت نعط واضح من التعامل المشروط مع العراق مثل الموقف المصرى تماماً وقد أثيرت وساطتها فى مبادرات عراقية متناثرة منها مبادرة أغسطس عبر مصر فضلاً عن دعواتها للمصالحة ودبلوماسية رئيسها النشطة التى بلغت ذروتها فى تصريح فى أغسطس ١٩٩٣م حيث طالب دول الخليج بضرورة التسامح مع الأخوة ثم أضاف * لولا التزامى مع لخوانى فى مجلس التعاون الخليجي لكنت قد اتخذت قرار التسامح مناورة باتجاه الأشكاء * (١٢).

أما السعودية والبحرين فقد مارستا نوعاً من الإبطاء في تفاعلاتهما مع بالتي الأطراف العربية خاصة الأردن ، ومنظمة التحرير حتى ما بحد توقيع اتفاق إعلان المبدئ في سبتمبر ١٩٩٣م باعتبارهما أكثر الدول تأييداً للعراق وفي اتجاه للعراق بنت الشروط السعودية البحرينية غامضة وغير محددة فيما بدا وكأنه نوع من التأجيل أو الرفض التام غير المعان تضامناً مع الكويت .

الرؤية الكويتية :

يمكن القول بأن الكويت تمثل المقدة الأولى في سبيل لنجاز المصالحة العربية إذ هي المعتدى عليه في الأزمة التي فجرت هذا الواقع كما أنها الطرف الذي انتصرت له البيئة الدولية والإالليمية ، وإذا فهي الطرف الذي تسعى إليه وتتوقف عنده كافة المبادرات والطروحات العربية التي تسعى إلى مخاطبته بالأساس ، والا شك فى أن المرارات النفسية التى صاحبت أزمة الغزو قد أحدثت انهيارات الجتماعية وسياسية عميقة بدت ملامحها فى بعض استطلاعات لماراى أجريت بين المجاهير الكويت وألمحت إلى حالة من فقدان الثقة والشعور بالقنوط حيال كل ما هو عربى .

ويرغم إدراكنا أن تلك الملامح تبقى رغم وضوحها رهن اللحظة التاريخية فإن الحقيقة فى الموقف الكويتى تكمن فى رفض تىام للتعامل مع النظام العراقى الحالى وهو ما يبدو – رغم أى ملاحظة عليه – سياسة كويتية حازمة . فضلاً عن الإبطاء والتمييز حيال باقى الأطراف العربية والمسماة بدول الضد فيما نرصده كالتالى :–

[1] العراقى: ويمكن استخلاص الشروط الكويتية فى التعامل معه من خلال الخطاب الكويتى ، وخاصمة فى سباق المبادرة العراقية ، والوساطة المصرية - الإماراتية التى أعلنت فى أغسطس ١٩٩٤م كما يلى :-

إن أية خطوة لتحقيق المصالحة مع العراق يجب أن يكون لمجلس الأمن دور أساسي فيها خاصة وأنه قد تحمل تبعية تكييف العلاقمات العراقية صع مختلف قوى المجتمع الدولي في الفترات الماضية .

- دفع تعويضات حرب الخايج .
- إنهاء قضية الأسرى الكويتيين .
- ~ ضرورة اعتراف للعراق للكامل والرسمى الواضح بقرارات مجلس الأمــن والتعهد بتغید هذا القرارات .
 - الاعتراف بترسيم الحدود العراقية الكويتية (١٣) .

ومن قراء هذه الشروط نلمس اتفاقــا في الثلاثــة الأخيرة مع الثوابـت التــي تؤكد عليهـا مصــر ، والإمــارات والـرؤى الاعتداليـة الأخـرى ، بينمـــا نلمــس فــي الشرطية الأولية نوعاً من التعسف الاقتصادى تجاه العراق وخاصة فى ظل أوضاعه الحالية . ثم الإشكالية الأهم المتمثلة فى رهن المصالحة العربية بإرادة مجلس الأمن وهو ما يؤدى إلى تفريغ دعوة المصالحة من محتواها القومى الفطى والإجابى .

[۲] الأردن ومنظمة التعريد : ويصعب القول بأن الكويت وقد وضعت شروطاً محددة للتعامل معها وإن كانت قد أبدت تشدداً أكثر في مواجهتهما حتى بالرغم من التطور السلمي الذي شهده العام الماضي وفيما يبدو أن الكويت لا تزال ترى عدم جدوى في التعامل معهما .

[٧] دول الضد باستثناء الأردن ومنظمة التحرير وقد حدثت الكويت شروطاً في التعامل معها هي :

- تأكيد هذه الدول إدانتها للحدوان العراقي على الكويث بوضوح.
- أن تدعو هذه الدول النظام العرائي للالتزام بقرارات مجلس الأمن .
- دعوة النظام العراقى للالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ المتعلق بالحدود المشتركة (١٤).

وبرغم أن كثيراً من شروط الكويت قد لبنها تطورات السياسة العربية ، ثم الاعتراف العراقى بعد أحداث أكتوبر إلا أن الأمر الحاسم فى السلوك الكويتى يبقى كامناً فى دوافع تتمحور حول عدم الحماسة لعملية المصالحة بصفة عامة وهو الأمر الذى يكشف عن هبوط حقيقى فى مستوى رويتها لجدوى النظام العربى بوجه عام .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وتمند حتى الآن ويمكن تصور أربع سمات هامة طبعت هذه المرحلة وأحدثت بها أثارها المشهودة حتى الآن وهذه السمات هي :- ١- التفكك الكامل لتحالفي الأزمة الثانية بالخليج وهو تطور بدا سابقاً واكتمل لاحقاً لهذه الأحداث التي مثلت الفرصة المواتية لدول التحالف المضاد للكويت للإعلان رسمياً وعملياً عن المراجعة النقدية التي أجرتها معظم أطراف إن صراحة وإن ضمناً وهو النطور الذي دفع نحو تزايد قبول هذه الأطراف لدى العقل الخليجي عامة والكويتي خاصة وبالتالي اكتمال عملية تفكك التحالفات ، والتي كان من المفترض أن تحدث أثاراً ليجلية تمتد نجو عملية المصالحة لولا اختلاطها بباقي السمات والنقاعلات الأخرى والتي أحدث بعضها أثراً معوقاً .

Y- الاعتراف العراقى الرسمى بعديادة وحدود الكويت فى محاولة لتلبية شرط رفع الحصار الدولى وايس على سبيل تلبية متطلبات المصالحة العربية ذلك أن السراق بطبيعة خطاب الاعتراف ، ولطبيعة الصفقة التى تم من خلالها عملية الاعتراف عبر الوساطة الروسية التى نشلت فى تحقيق أهدافها وبطبيمة الأجواء التى تمت خلالها عملية الاعتراف كان يخاطب الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن أملاً فى رفع الحصار دون لكتراث بموضوع الأسرى مثلاً والذي يعد آلية هامة لتسحن وتقريخ الوجدان الكويتى من المرارات النفسية التى عاشها بسبب انهيارات الاثمة.

ولأن الاعتراف العراقي جاء منقوصاً من وجهة النظر الخلوجية والكويتية ولأنه غير كافع أو ذي أهمية لرفع الحصار الدولي من وجهة النظر الغربية فقد استمرت المقاطعة العربية التي لم يقصد العراق – لحظتها – محاولة رفعها ، استمر الحصار الدولي الذي حاول العراق رفعه بمبادرته التي بنت غير ذات جدوى لأنها ناورت الداخل العربي المأزوم ، وزاينت على الخارج الدولي الرافض والمناوئ والمناور أيضاً ، ولأنها في النهاية جاءت كرد فعل سلبي ودفاعي وليس كفعل أيجابي مخطط .

٣- تزايد الشكوك الخليجية نحو العراق ، والمقصود هذا دول التماس معه خاصة الكويت . إذ إنه وبمرور الوقت حدثت عمليات إزاحة لميكانيز مات الأزمة في الوجدان والعقل الخليجية في التجاه صد الإدراك العربي والصمالح الإدراك الأمريكي .

فمع تفجر أزمة أحداث تحريك العراق اقواته مهداً نحو الحدود الكوينية كان الاتجاه السائد والغالب برى في نلك مناورة لتحريك الجمود الذى ران على الوضعية العراقية الاتعزالية . وكان واضعاً أن العراق مستعد لإعادة قواته مقابل تندج رفع المحالمة المحالمة العربية إن أمكن . ومع التحرك الأمريكي واضطرار المراق لإعادة قواته قهراً فقد تناسى الخليجيون المعنيون مضمون المناورة لمسالح لإراك الخطر العراقي وحده إذ بزغت بقوة احتمالات إعادة تفجير الموقف ويقدر ما ابتعدت هواجس المناورة عن الوجدان فقد ظلت فكرة الخطر قائمة في العقل منقوصة وغير كافية كنوع الخليجي برغم مبادرة الاعتراف التي اعتبرها ذلك العقل منقوصة وغير كافية كنوع من تلبية شروط حالة الإدراك الجديد لصالح استمرار الوضع الراهن بغض النظر عن معيارية الصواب والخطأ في مفرداته .

٤- تغاقم حالة من الركود القومي في ضوء الجدل حول الشرق أوسطية الإليمية إذ إن جماع المقولات حول الشرق أوسطية والتي تغجرت في ظل العطافة السلام على الممسار الفلسطيني منذ سبتمبر ١٩٩٣م ويضض النظر عن صوابها أو خطفها أو الموقف حيالها قد أنت لدى الأغلبية السربية – إلى نوع من الجمود والانتظار والاستكشاف لمجرى التحولات الغالبة والممكنة المترتبة على ما يجرى ويدر في محلولة لاستثمارها إيجابياً أو نفعياً على الأثلن .

وفى هذا المناخ كان من الصعب رغم استبدال الجدل العربى حول أهمية التكثل والمسائدة والتضامان القومى كمحددات لوضع ليجابى ودور فعال فى سياق التفاعلات الإقليمية – إحداث تحول هام أو جوهرى فى مجرى التفاعلات العربية حتى أن المصالحة العربية – الإسرائيلية بدت طيلة هذه الفترة أقرب كثيراً فى المصالحة العربية – العربية .

وبرغم ليجابية المستين الأوليين ، فإن تأثيرهما قد تم تعويقه بغمل الأخبرتين حيث احتجزت عملية المصالحة العربية خلف حولجز من الشك لدى أطراف ، وحواجز من العجز لدى أطراف أخرى ، بينما بنت حواجز عدم الحماسة مهيمنة على عقل الأغلبية إزاء تننى مستوى نظرتهم للنظام العربى .

تَالثاً: تصاعد الجدل حول إمكانات واتجاهات تطوير نظام الجامعة العربية:

ربما لم يعرف التاريخ للحى كله أمة توفرت لها عناصر الوحدة كأمتنا العربية حتى أن عملية تكرار هذه العناصر تعد انتقاصا لها وتجزيناً لكلياتها التى المتزجت عبر خبرات وتتقلت عبر تجارب لتشكل ضميراً قومياً ذا أبحاد مجتمعية عميةة تثريها الاتكمارات ربما بأكثر مما تغنيها الانتصارات ، فحرب أكتوبر لم عميقة تثريها الاتكمارات ربما بأكثر مما تغنيها الانتصارات ، فحرب أكتوبر لم الحقية المحاصرة بينما استطاعت هزيمة يونيو رغم مرارتها - أن تستغذ الضمير القومي نحو وحدة من الألم استمرت ست سنوات ، ويرغم أن المفارقة قد تجسد بعض سلبيات الثقافة السياسية العربية ، إلا أنها في الوقت ذاته تكشف عن عمل اجتماعي لضمير قومي له منابع حضارية وينية من الطراز النفيس الذي قد يغفل عنه إدراكنا حيناً ، واكننا قد رقى له في لحظات الألم .

وعندما حاولت الثقافة السياسية العربية أن تجاوب هذا الضمير القومى فى المحقمة المعاصرة قامت بإنتاج نظام الجامعة العربية الذي يمكن تلخيصه فى صبياغة قدونية تفتقد للبعد الاجتماعى ، وتعلى السيادة القطرية على حساب الوحدة القومية . وهى الصياخة التي اجتمع على انتقادها حشد الفعاليات الفكرية والسياسية العربية طيلة نصف قرن هو كل عمرها .

على أن هذا الانتقاد قد فاض زخمه ، واكتسب أهميته فى لحظتين تــاريخيتين هامنين لـهما معناهما ودلالتهما فى سياق دواقعهما على النحو التالى :

اللحظة الأولى: وهى لحظة النشأة لما سمى آنذلك ميثاق الحد الأدنى " الذي جسد تلك الصياغة القانونية التي هدأت من المناخ القلق وأزالت تتاقضات المصالح غير المتسقة للحكومات والأنظمة ، بينما عجزت عن مجاوبة آمال التسوب فنالت غضبها وانتقادها وريما إهمالها والدعوة إلى مجاوزتها على لمسان فعالياتها . قطى المستوى الفكرى رأى مفكر عربى قومسى كمساطع الحصيرى " أن الجامعة التي تأسست بموجب الميثاق المطوم لا يجوز أن تعتبر معثلة للأصة العربية (10 وأما حزب البحث العربي الاشتراكي فقد عبر عن روية مقسابهة فحواها " أن التماون الذي حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قلصر قد يتحقق مثله بين دولغريبة متباينة في اللغة والعنصير والثقافة ، فالميثاق في مجموعه إقرار لحالة التجزئة الرابقة " ودعا البحث إلى " إنشاء جامعة عربية شعبية تكون سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حينما تساك هذه طريق الصواب ويعوزها التصدير ومعارضاً ومقوماً لها حين يحوزها الارشاد والتقويم (11).

وبينما الفعاليات التقالية السياسية الشمية ترفض ميثاق المد الأدنى في صياغته القنونية تلك ، فإن الفعاليات الرسمية للأنظمة العربية على النقيض كانت مدفوعة الدفاع عن ابتاجها بلغة بنت أكثر موضوعية واعتدالا لدى ممثل لبنان في لهنة توقيع الميثاق الذي قرر في إيجاز " أن الجامعة ليست هي غاية ما يصبو إليه العرب واكتها خطوة مباركة (١٠٠).

ويرغم وجود دوافع حقيقية تجمل من دعوة الوحدة القومية الشاملة أنذاك نوحاً من اليوتوييا السياسية ، وتنفى عن ميثاق الجاسعة كونه عملاً إجهاضياً وتأمريـاً على الأمة العربية لصمالح بريطانيا . وهذه الدوافع على سبيل المثال :(١٨)

۱- أن الدول المؤسسة كان بعضها مستقلاً بالمحنى القانونى فقط ، وكانت تخضع عملياً لدول الانتداب المعلقة التي تعارض توثيق الملاقات العربية فيما بينها، أو الذهاب في ذلك بعيداً حيث كانت تسارس درجات اختراق عالية النظام ، وتعارض بشدة قيام قطب أو تحالف عربي قوى في إطار مؤسسى قد يستطيع أن يعرقل أو يولجه مصالحها مستقبلاً .

٢- أن الدول المستقلة حديثاً ذات حساسية بالغة فيما يتطق بالتخلى ولـو المحدود عن جانب من سيلاتها القانونية فضلاً عما كانت تحمله الأنظمة من شكوك كبيرة فيما يتعلق بأهداف بعضها باتجاه الآخر خاصة وأن من هذه الأهداف التوسيعية والحاملة لمشاريع الهيمنة ما يختلط مع الدعولت الشعية والقومية . ٣- أن الحالة القومية في الداخل لم تكن منظمة أو معبأة بشكل ضماعط على الحكومات العربية أو بعضها بحيث تستطيع أن تقرض أهداقها على النخب العربية حيث لم تستطع التأثير في العملية التي أنشأت الميثاق فكل ما استطاعت القيام به لاحقاً هو انتقاد الميثاق لقصوره "

نقول برغم هذه الدواقع ، فضاداً عن داقع هام آخر يتطق بالبنية الاجتماعية والثقافية العربية ما قبل الحداثية والتي كانت تتسم آنذاك – وربما لا تنزال بالتراتب والأحادية وعدم التعقيد وانعدام الموسسية والتخصيص مما يفقدها القدرة على إدارة آليات الوحدة التي تحتاج إلى تعقد ورسوخ التكوين الاجتماعي ، فضلاً عن هيمنة الثقافة السياسية الديموقراطية المتسامحة وغير العاطفية أو الانفعالية . برغم هذه الدواقع جميماً التي تعوق دعوة الوحدة الشاملة إلا أن الانتقاد الأساسي الهام يبقى في الإغفال شبه التام للأبعاد المجتمعية ، وإهمال البعد الاقتصادي ، ودنني الطموح السياسي خاصة في تنسيق السياسات الخارجية ، وفي الدفاع المشترك ، وفض المنازعات وغيرها من الأمور الجوهرية التي حاولت الجامعة العربية تداركها على نحو تدريجي طيلة حياتها فأصابت حيناً وأخطات أحايين في محاولة المتعلور ذات ميراث مشهود .

وخلاصة الأمر في هذا السياق أن اللحظة التاريخية الأولى والأساسية قد عكست قصوراً في نظام الجامعة حيال العمق الاجتساعي الضمير القومي بالقدر الذي رسخ معه الاعتقاد في أهمية تفعيل الميثاق ليرقى إلى مستوى للضمير القومي.

اللحظة التاريخية الثانية :

وتعكس في الحقيقة - تجلياً مضاداً جوهره قصور العمق الاجتماعي الضمير القومي عن نظام الجامعة العربية بالقدر الذي رسخ معه مناخ القلق حيال احتمالات ويدائل مستقبلية تخاطب نظام الجامعة العربية تبلغ ذروتها في دعوة الشرق أوسطية. على أن الفقه العربي المعاصر لم يعان إفلاسه بعد ولا يزال يصارع من أجل ترسيخ الدعوة القومية على أكثر من صعيد فهو يصارع الفكر الآخر من تاحية

سواة كان عربياً أو أيسر التليا ، ويصارع الأنظمة للحكومية والسيامات الرسمية المندفعة أو المهرولة أو المتغربة أو السلفية أو المحافظة من ناحية ثائية ، ويصمارع نفسه من ناحية أخيرة وأقصد هنا بصراع نفسه صراع تياراته المارقة المستسلمة ، والمتطرفة في الوقت ذاته وفي هذا السياق لابد من الاعتراف بحقيتين :

. الأولى هي هبوط مستوى الحماسة لدى القعوب العربية - ولو تسبياً - الموحدة القومية على الآقل بصورتها الشاملة والعاطفية التي اصطبغت بها في أعقاب فترة التحرر القومي وخاصة بعد أرمة الخليج الثانية وانهياراتها ، والعديد من الاحتكاكات السطبية بين الشعوب العربية عن طريق الاتصال بها من خلال السفر والهجرة وخاصة ظاهرة العمالة للعربية وهو انجاه تدركه الأنظمة العربية ولا شك. ويبدو أنها ! استراحت إليه المتخلص من الأعباء القومية الضاغطة اصالح خطاب الاستهلاك السياسي والتبريري غير المكلف ولا المقيد الذي تتبعه معظم الأنظمة وانخب الحاكمة وهو الأمر الذي يبرر الفجوة الهائلة بين الخطاب العربي السياسي، والنمر الذي يبرر الفجوة الهائلة بين الخطاب العربي السياسي، والعمل العربي السياسي،

. . الثانية وهى أن ثمة مجموعة من العوامل للدولية والإقليمية تضغط على المجامعة العربية وتقرض عليها ضرروة التطور وتحيل الميثاق لملاحقتها والثقاعل ليجابياً معها ولعل أهم هذه الضغوط "تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في الحامم المدا التعربي والتي وضع فيها الميثاق وقد شمل هذا التغيير فيما شمل الجامعة العربية ذاتها سواء في نطاق المعضوية في الجامعة . أو في اتساع مجالات نشاطها ونشره المنظمات العربية المتخصصة التي تدور في فلكها ، فضلاً عن بروز العديد من الأحداث والظواهر التي أثرت بدرجة أو بأخرى في نشاط الجامعة كما هو الشأن بالنسبة تقيام إسرائيل في قلب الأمة ~ ككيان شرعي ~ وتعدد الخلافات والمناز عات العربية – العربية وانقسام هذه الدول على نفسها بشأن القضايا القومية والإسلامية والدولية على نحو جعل من إجماعها حول هذه القضايا أمراً متحذراً ، وتزيد حالات المتدخل المضار عي منطقة الخليج

العربي والقرن الأفريقي . كل ذلك فضلاً عن ازدياد حدة الاتقسام والتجزو العربي الثاء وأعقاب حرب الخليج الأخيرة وما جمدته هذه الحرب من تفرد الولايات المتحدة بوضع القطب الولحد المسيطر في التطور الدولي الراهن للنظام الدولي).

ويمكن إضافة دافعين آخرين لعوامل التطور:

الأول : هو أن كثيراً من أهداف المجامعة قد تحقق بصورة أو بأخرى كما أن أهدالهًا أخرى قد تم تحييدها تاريخياً لانتهاء صلاحيتها الزمنية .

الثاني: وهو أن تجازات الجامعة العربية في كافة المجالات والميادين لم تكن على المستوى المطلوب أي أن النجاح لم يحقق الكثافة المتصورة وهو الأمر الذي يكشف عن خلل ما في آليات العمل يجب علاجه وتجاوزه ، وجدير بالذكر هنا أن الدافعين الآخرين يثور الحديث عنهما - في سياق ما حددته الجامعة ذاتها ويموجب ميثاقها نفسه من أهداف لتحركها بغض النظر عن طموحات الشعوب والمجتمعات العربية .

و إزاء هاتين الحقيقتين يدرك الفكر السياسي العربي أن النظام العربي الحالي لابد وأن يتغير لأنه وصل إلى منتهاه ، وينطلق في ذلك طرح هام وهمو أن النظام الثقافي العربي قد تحول بالفعل عن ثوابته القديمة إلى ثوابت جديدة خاصمة هول:(٢٠)

- (١) العلاقة مع العالم وذلك نحو إدراك التعامل مع حقائق كونية العالم .
- (٢) بلورة قناعة أساسية تتعلق بالرابطة القومية بين الشعوب العربية في التجاه ديمقر اطية العلاقات العربية – العربية . وحقوق الإنسان العربي أو شرعية النظم الراهنة °.

وبالتالي فلابد من مجاوبة النظام السياسي العربي في الاتجاه ذاته .

على أن القول بإجماع الفكر العربى حول ضرورة تطور النظام العربى ،

وبالتالى ميثاق الجامعة العربية وآليات عملها لا يصاحبه الإجماع ذاته حول طبيعة واتجاهات ذلك التطور وحيث يمكن بلورة ثلاث اتجاهات رئيسية يتوزع عليها الفكر السياسي العربي لكل منها رؤياه التاريخية ، ومنطلقاته الموضوعية حيال وضعية الجامعة في النظام العربي ومدى تعبير هذا النظام عن المجتمعات العربية ذاتها . وفي إيجاز نعرض لهذه الاتجاهات الثلاثة مع تاييم سريع لها ينتهي بالركون إلى أحد هذه الاتجاهات باعتبارها الأكثر موضوعية في رؤية الجامعة والأكثر إيجابية في التعامل مع الواقع العربي المعاصر .

[١] الاتجاه نو النزعة المثالية:

وينطلق هذا الاتجاه في نظرت إلى الجامعة العربية من حقيقة أنها - في صورتها القائمة لا تتفق وقوة الروابط والصلات الذي تجمع بين شعوب الأمة العربية . فعثل هذه الروابط والصلات من القوة والتماثل بما يكفي إيجاد وحدة عربية شاملة تجمع أجزاء الأمة في بونقة واحدة . أما الجامعة العربية بوصفها القائم فلا تعدو أن تكون أداة أو وسيلة الإجهاض مشروع الوحدة العربية الأمر الذي حاز رضاء الدول الاستعمارية في الماضي وخاصة بريطانيا (١١).

وبعبارة أخرى فإن انشاء الجامعة العربية على هيئتها الحاضرة يعد فى ذاتـه وبالنظر إلى ما يجمع الدول العربيـة من المقومـات والمصـالح المشتركة والروابط مظهراً من مظاهر تكريس التجزئة للتى تعيشها الأمة العربية (٢١).

[٢] الاتجاه الواقعي التشخيصي:

وهو اتجاه سلبى فى نظرته إلى الجامعة إذ ينطلق من فكرة أساسية وهى أسه "
" ليس فى الإمكان أبدع مما كان " الجامعة بوصفها القائم تمثل أو تكفل حداً معقولاً
وملائماً من التعاون بين الدول العربية إذ إنها لا تعدو أن تكون مرآة حقيقية الواقع
العربى تعكم بصدق ويوضوح تامين ما يكون عليه هذا الواقع مس أوضاع
ونقاعلات وحيث " إن الجامعة العربية لم توجد جمعية عمومية أو تأسيسية لمعثلين

عن الشعوب بمكنهم أن بخولوها الصلاحيات ويحاسبوها "وازما هي نتاج مؤتمر الدول ذات السيادة وأن الدول التي أوجدتها قد حجبت عنها السلطة أصلاً وفرعاً ولم تخولها أي سلطان عليها منفردة أو مجتمعة "وبالنظر إلى أنها تمثل حلاً وسطاً بين ما ترمى إليه الجدلية القومية والجدلية القطرية ، وبين النظرة القومية التي ترى أن الحدود والنتوع أموراً طارئة في الوطن العربي ، وبين النظرة القطرية الدول العربية الراغبة في الحفاظ على حدودها الإقليمية وسيادتها (٣٣).

[٣] الاتجاء الواقعي الإصلاحي:

ونقطة البده الأساسية بالنصبة لهذا الاتجاه فيما يتعلق بتجديد موقفه من الجامعة العربية تكمن في حقيقة أساسية مفادها أن الجامعة العربية لا تعدو في جوهرها أن تكون منظمة طبيعية تكونت بفعل وتأثير عوامل قومية غزيرة المنافع عديقة الجذور وعلى عوامل ليست من نوع الظروف الطارئة أو المنافع العارضة بل هي نوع من العوامل الأساسية للدائمة التي تتصمل بمشاعر شعوبها وتتبثق من أعماق نفوسها فهي نتولد من حيث الأساس من وحدة اللغة والتاريخ وتكفوى بكثير من العوامل التي تنضم إلى هذه الوحدة وتدعمها مثل الاتصال الجغرافي والمترابط والمشاكل والمضاطر والمستقبل (٢٠).

ويعبارة أخرى فإن الجامعة العربية على الرغم مما قد ينطوى عليه نظامها من مثالب وقصور تستطيع أن تصمد وتبقى وأن تطور من نفسها وأن يطورها أعضاؤها بالقدر الذي يمكنها من تخطى الصعاب ومواجهة تلك التحديث (٢٥٠).

وهكذا فيينما أصحاب الاتجاه المثالي وهم في الخالب من القوميين العرب التقليديين لا يرون في الجامعة بالصورة التي نشأت عليها لطاراً مناسباً لتنظيم التقليديين لا يرون في الجامعة جير يرتجى منها لحركة الوحدة ويالتالي فلا سبيل و لا معنى لمناقشة إصلاحها بالأساس أو محاولة تطويرها واللتي تصطدم بتعارض أساسي بين الشعوب العربية في طموحاتها والدول العربية في أنظمتها . بما يدعو

لإهمال ذلك الاتجاه المثالي المتشائم ، وبينما أصحاب الاتجاه الواقعي التشخيصي بما يسيطر عليهم من غلواء الجمود وما يفتقونه من الديناميكية والحماس وركونهم إلى مجرد الممكن الحالى ووقوفهم عند مجرد أسباب القصور دون محاولة تجاوز ذلك إلى وضع الحلول والتصورات حيث يرون الحل الجذري يكمن فقط مع تغير نوعى وجذرى في الإرادة السياسية للدول العربية لا نرى شواهدها في الأفسق المنظور . فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى تجاوزهم أيضاً إلى الاتجاء الثالث وهو الواقعي الإصلاحي وما يمثله من رؤية متوازنة تؤكد على حقيقة القصور الذي أصاب أداء الجامعة تاريخياً ، وفي الوقت ذاته تؤكد على إمكانية الإصلاح الموضوعي من خلال النظم الحالية وبذلت الآليات المتبعة انطلاقا من كون الجامعية منظمة طبيعية يمكن لها أن تنمو وتتطور وفق احتياجاتها ومتطاباتها والظروف المحيطة بها والتحديات المطروحة عليها باعتباره الاتجاه الأمثل في رؤية الجامعة وإمكانيات تطويرها ، وأليات ذلك التطوير في الماضي والمستقيل . بل يمكن القول أن الاتجاء ذاته هو الذي احتوى بعض التطور ات التي تمت بالفعل جينما ساعيت الظروف المحيطة بها على إنضاجها تاريخياً بينما احتوى على تكثيكات إيطاء في الوقت ذاته أعاقت تاريخياً بعض محاولات التطوير على بعض الأصعدة حينما لم تنضج الظروف المحيطة بدواقع التطوير أو تكتمل . وعلى سبيل عمليات التطويس عبر الممارسة الفعلية التاريخية نذكر:-

(أ) تطور مفهوم العضوية :

إذ ينص الميثاق في ملاته الأولى على أنه " تتألف جامعة الدول العربية من للدول العربية المستقلة الموقف الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الموقف في أن تتضم إلى الجامعة فيإذا رغبت في الاتضمام قدمت طلباً بذلك يودع لمدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول لجتماع يعقد بعد تقديم الطلب في أوبية شروط أساسية تعد ضرورية للاتضمام إلى الجامعة من بينها شرطان موضوعيان هما العروية والاستقلال ، وآخران إجرائيان هما التقدم الرسمي بطلب العضوية ، وقبولة من مجلس الجامعة .

وقد أكنت تقاليد الممارسة الفعلية داخل الجامعة على معنى المرونة إزاء هذه الشروط جميعاً وخاصة السروية التى لم يحدد الميثاق ضوابطها تماماً وإن تمحورت حول اللغة العربية وذلك فيما بدا عند انضمام دول كالصومال وموريتانيا وجبيوتى وأخيراً جزر القمر . ثم شرط الاستقلال الذي تعاملت الجامعة مع مفهومه الواسع حتى إزاء الدول السبع الموسسة التى كانت خاضعة أنذلك لهيمنة استعمارية بصورة أو بأخرى . كما يدا ذلك جلياً في قبول الجامعة الفلسطين كعضو كامل بها عام 19٧٦ م . بينما بدا التصافل حيال الشروط الإجرائية عند انضمام الكويت عام المرن الجامعة فيما استحدثته من ألبة لدمج البلدان العربية غير المستقلة في دو لاب عملها الخاص في المرحلة الأولى لعملها التي شهدت استمرارية احتلال بمض عملها الخاص في المرحلة الأولى لعملها التي شهدت استمرارية احتلال بمض البلدان العربية وذلك من خلال الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة . وكلها تقاليد تعكس محاولة الجامعة التكيف مع بينتها المشتركة في مجلس الجامعة . وكلها تقاليد تعكس محاولة الجامعة التكيف مع بينتها الإطبيعية والقومية (۱۳) .

(ب) التطور في أجهزة الجامعة العربية:

وقد حدث هذا النطور أحياناً تطبيقاً للميثاق ، وفي أحياتاً أخرى إضافة لـه أو خروجاً عليه ومنها :

۱- إن الممارسة في أعمال ونشاط الجامعة أدت إلى إنشاء اللجنة السياسية في عام ٢٤٦ م بجانب لجنة الشياسية الفرعية والمؤقتة . وذلك بدعوة مصر وقصداً إلى تنسيق السياسات العربية باعتبار أن الجامعة منظمة سياسية بالأساس مما يستدعي وجود لجنة تحمل الاسم السياسي مباشرة " ويرغم حدوث انقسام في روية الدول العربية حول اللجنة السياسية " إذ ساندت السعودية ولبنان المقترح المصرى وعارضته سوريا والعراق والأردن بدعاوى تشابه دور اللجنة السياسية مع دور مجلس الجامعة ذاته خاصة وأن المقترح المصرى تضمن نوعاً السياسية مع دور مجلس الجامعة ذاته خاصة وأن المقترح المصرى تضمن نوعاً من التمثيل المنعيز والقعال في إطار اللجنة السياسية على مستوى رؤساء الدوزارات

أو وزراء الخارجية وأيضاً لأن الدعوة إلى لجتماع اللجنة السياسية والاجتماع ذاتــه يتمان وفق الأحوال المقررة لاجتماع مجلس الجلمعة في دورة استثنائية (٣) .

إلا أن ثمة أسباب موضوعية دفعت إلى تلاشى المعارضات للعربية آفاً ربما كان أهمها الأحداث الجارية آنذلك على الساحة القلسطينية ضدد الاستيطان اليهودى والحاجة العربية الشديدة لإيجاد آلية للتسيق السياسي تتميز بالقعالية والديناميكية خاصة وأن اللجنة السياسية شهدت بالتدريج تحول توصياتها الاستشارية إلى ما يشبه القرارات الملزمة دون الحاجة للعرض على المجلس وإن كان دورها قد تراجع منذ منتصف الخمسينات اكتفاء بلجنة الشئون السياسية ذلت الوجود غير المستقل .

٧- ارتفاع معتوى التمثيل في اجتماعات مجلس الجامعة إذ أصبح التمثيل على مستوى الوزراء هو القاعدة وفقاً المدادة الخامسة فقرة أ، ب من النظام الأساسي لمجلس الجامعة وعلى معتوى المندويين الدائمين ، السفراء ، هو الاستثناء كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمناء العامين المساعدين فأصبح يتولى منصب الأمين العام (الثالث) محمود رياض ممن تولوا مناصب وزارية في بلادهم وأصبح الأمناء العاملون المساعدون من قدامي السفراء في بلادهم (٨٠) .

"- استحداث آلية موتعرات القمة العربية : وهي آلية اديلوماسية القمة التي شهدت تأثيراً متنامياً في الحياة السياسية العربية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة يرغم أن الميثاق لم ينص عليها منذ انعقاد موتعر القمة العربي الأول بالقاهرة عام 1978 مجرت محاولات لترسيخ هذا التقليد من خلال النص على دوريته وتحديد الوقت له برغم الجدل حول طبيعته والقشل في مؤمسته حيث ثار التنازع بين جانبين في القد العربي الأول براها آلية تابعة تعمل في إطار الجامعة وتقدرج تحت المادة الثالثة ، والثاني يراها مؤسسة مستقلة بنفسها ، ويعيداً عن هذا الجدل العقيم يمكن القول بأن آلية مؤتصر ات القمة صمارت - ليست فقط من السمات المميزة الميلوماسية العربية - ولكن أيضاً محطات رئيسية كبرى التلاقي والافتراق المياسي المربي في اللحظات التاريخية الحرجة من تطور هذا النظام العربي والتي منها على سبيل المثلل قمة بغداد عام 1974 والتي جمنت فيها عضوية مصر بالجامعة وقمة

عمان ١٩٨٧م والتى ألغت المقاطعة العربية لمصر فعلياً ثم قمة أغسطس الاستثنائية عام ١٩٩٥م بالقاهرة ايان إحدى أحرج اللحظات التاريخية للنظام العربي إثر الغزو العراقي للكويت .

ج- تطور منظمات العمل العربي المشترك :

وهو الأمر الذي تم تطبيقاً للمادة الرابعة من الميثاق وتلبية لمتطلبات الحياة السياسية العربية ودعماً للأمم القومي للعربي وتسأكيداً على شموليته للأبعماد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن العسكرية وقد تم ذلك من خلال عدة الفاقيات ، واقامة عدة تنظيمات على الوجه التالى :-

۱- توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٧ يونيو الممودة تدمي إلى سد فجوة ١٩٥٠م حدث تمثل هذه المحاهدة أول اتفاقية بهذه الأهمية ترمي إلى سد فجوة رئيسية في العمل العربي المشترك لم يتناولها الميثاق بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من معاولة بعض الأطراف طرح موضوع الأمن الجماعي في المشاورات المتعلقة بإنشاء الجامعة ويبدو أنه كان من الضروري ظهور عدة تطورات حتى تتدفع الدول العربية إلى إنشاء هذه المعاهدة وهذه التعلورات هي (١٩١٠):

– العدوان الفرنمسي على سوريا ولبنـان عـلم ١٩٥٤م والمجرز الـذى واجههـّـه الدول العربية حينذاك في إطار الجامعة للتعامل مع مثل هذا العدوان .

- قضية فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م والإدراك العربي المتأخر وخاصة عند دول المواجهة للخطر الإسرائيلي الجاثم على حدودها وقيام حالة حرب في الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات الهدنية التي توصلت إليها دول المواجهة العربية مع إسرائيل عبام ١٩٤٩م حيث شبعرت الدول العربية أنها لا تستطيع أن تولجه إسرائيل بشكل منفود.

بروز توجه غربي يضم الولايات المتحدة ويريطانيا وفرنسا عبر عنه
 لاحةًا في " الإعلان الثلاثي " يهدف إلى إخضاع أولويات الدول العربية في الصراع
 مع إسرائيل للأولويات الاستراتيجية للغرب في مواجهة للاتحاد السوفيتي كما كان

هذا التوجه يهدف أيضاً إلى إدماج إسرائيل مع الدول العربية في نظام دفاعي شرق أوسطي عرف باسم " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط " (MEDO) و هو ما كان يغرض على الدول العربية ليس فقط مهادنة إسرائيل بل الاعتراف بها والتحالف معها ومن هنا كانت الحاجة للوقوف في وجه هذه الضغوط بواسطة بلورة هوية قومية استراتيجية للدول العربية تميزها عن الآخر الإثليمي .

 النتائج المترتبة على إنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه ميثالها من التركيز على الأمن الجماعي في المواد ٥٢، ٥٣، ٥٤ من الفصل الثاني الذي يحمل عنوان المنظمات الإقليمية ، فكان على الجامعة أن تبلور هذا الجانب في تنظيمها لتعد منظمة إقليمية في أدوارها ووظائفها حسب ميثاق الأمم المتحدة .

وقد جاءت المادة الثانية للمعاهدة تطوير ا جوهرياً للمادة السادسة من الميشاق في إطار الأمن الجماعي إذ نصت على "حق الدفاع الشرعي باتخاذ جميع التدابير والوسائل . فضلاً عما حوته في ملاتها الأولى من عزم الدول المتعاقدة "على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية " بينما دعت المعاهدة في جانبها الاقتصادادي وفي مادتها السابعة إلى توثيق الملاقات الاقتصادية العربية وتقنيفها ، وإنشاء مجلس اقتصادي له دور استشاري واكنه يعمل انطلاقاً من فلسفة جديدة توكد كون الاقتصاد هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومي العربي بما يمكن معه القول بأن هذه المعاهدة للتي أطن - نوعاً ما - أنماط ما فوق القومية بأعمق معا جسد الميشاق وإن كانت لقد تحققت في سياق تحديث أمنية وسياسية عنيفة إلا أنها في جانبها الأهم تعد دليلاً على الحيوية والقدرة على التطور الذاتي لمدى بناء العروبة الجامع إذا ما صدقت

٧- اتفاقية الوحدة الاقتصادية في ٣ يونيو ١٩٥٧م ، الاستراتيجية الاقتصادية العربية الموحدة والتي تضمنتها قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٠م التي احتوت أربع وشائق رئيسية " هي ميشاق العمل الاقتصادي العربي ، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

فى الدول العربية . وعقد التنمية العربية المشتركة وإلى جانب مدخل المشاريع المشتركة اعتمدت القمة مدخلين إضافيين التكامل هما المدخل الإنمائي التكاملي والمدخل التخطيطي القومي (٣٠) .

٣٦- إنشاء العديد من المنظمات العربية بحيث غطت شتى المجالات وبرغم
 صعوبة حصدها على وجه الدقة إلا أنه يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع هي (٣١):

الشوع الأول: . منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية، منظمة التتمية الإدارية ، منظمة التربية والثقاقة والعلوم . وغيرها .

الشائى: منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتصادات النقابات العربية المهنية . كاتحاد المهندسين العرب ، اتصاد المحامين العرب ، اتخا.

الثَّالَث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

الرابع: منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافياً أو مهنياً مثل اتحاد المدن العربية واتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضية المختلفة ، واتحاد الإذاعات العربية . . . المخ .

وأما على صعيد محاولات التطوير التي أعلقها تكتيكات الإبطاء فنذكر " النظام القانوني لتسوية المنازعات ، ونظام قمع العدوان في الميثاق الحالي للجامعة، والهيكل التنظيمي أو البنيان المؤسسي للجامعة ، والأمانة العامة للجامعة بما في نلك دور الأمين العام ، وتطوير الميثاق أو تعديله بما يضمن مولكبة الاتجاه العـــالمي فــى ضمان واحترام حقوق الإنسان . وأخيراً القواعد والمبــادئ التــى يقــوم عليهــا نظــام القرارات فى جامعة الدول العربية (٣٠).

وبالرغم من المحاولات المتكررة لإحداث تعديل في الميثاق منذ إنشائه إلا أن الظروف الإقليمية والقطرية العربية لم تعمل على إنضاج مثل هذا التعديل اللهم سوى في تعديلين شكليين بخصوص موضوعي موعد الاجتماع بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبول فلسطين عضواً كاملاً بالجامعة . على أن هذا الفشل العربي في تعديل الميثاق قد جاء مناقضاً في أحيان كثيرة للغة الخطاب العربي التي أبدت استعداداً كبيراً لتعديله وخاصة في لحظات الاتفاق التاريخية النادرة للنظام العربي والتي منها الفترة بين ٦٧ ، ١٩٧٤م المسماة بمرحلة تطبيع العلاقات العربية ، وقمة بغداد ١٩٧٨م ، وقمة فاس الثانية عشرة بالمغرب ١٩٨٧م ، قمة الدار البيضاء ١٩٨٠م ، وعمان ١٩٨٧م ، والجزائر في يونيو ١٩٨٨م . وحتى اقتراح مصر فسي ١١ يناير ١٩٩٠م بتعديـل الميثـاق عن طريق إضافة الملاحق. ثم مؤتمر القمـة العربي غير العادي في بغداد في ٣٠ مايو ١٩٩٠م والذي أوصى بإنهاء دراسة مشروع التعديل الضاص بالميثاق والنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية وزفع تقرير عنها لمؤتمر القمة العربي بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٠م . وهـو المؤتمر الذي لم ينعقد عادياً بل جاء استثنائياً وعاجلاً في أغسطس ١٩٩٠م لظروف الغسزو العراقي الذي عطلت المد نحو تعديل الميثاق وجعلته في ضوء تطورات الحياة · العربية - ترفأ لا يجوز الحديث عنه وحتى بات ذلك التعديل أمراً ملحاً في ضوء التحديات الراهنة .

على أن نظرة شاملة للجانبين معاً على صحيدي النجاح ، والعجز عن تطوير أداء جامعة الدول العربية تؤكد صدقية الاتجاه الإصلاحي في الققه السياسي العربي والذي يؤكد على قدرة الجامعة في تطوير ذاتها بمسائدة أطراقها من خلال الآليات المنشئة لها لترقى إلى مستوى التحديات التي تنتجها الظروف المحيطة بها على صعيد البيئتين الدولية ، والإقليمية معاً وهو الأمر الذي سوف ينعكس — ولا شلك — على طبيعة الدور الذي ستلعبه الجامعة في الحياة العربية السياسية مستقبلاً .

رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربي - الإمراتيلي :

ربما كانت عملية التسوية السلمية للصراع المربى – الإسرائيلي والتي بدأت في مدريد منذ أكتوبر ١٩٩١م ولم تنته حتى الآن أهم تفاعلات الواقع العربي في التسعينات وفيما بعد حرب الخليج الثانية .

ويرغم من أن عملية التسوية السلمية لم تكتمل حتى الآن وتصانى عشرات عديدة إلا أن شعوراً عميقاً لدى طرفى الصراع يستبعد استخدام الأداة العسكرية فى إداراته على نطاق واسع . على: الألل – فى المدى القريب والوسيط إذا مــا انتظمت التفاعلات الجارية حسب أكثر الروى اعتدالاً وموضوعية .

وواقع الأمر أن المنطقة العربية تعيش حالة خاصمة جداً في طبيعة إبراتها للوجود الإسرائيلي يمكن القول بأنها قد جاوزت فكريات الحداء المطلق ، وإن لم تبلغ إبراكاً مستقراً للصداقة أو التعاون أو حتى التعايش فيلا يزال وصف الصبراع هو المهيمن على طبيعة العلاقات العربية – الإسرائيلية ، ولا ترزال معظم أديباتشا السياسية تؤكد على الإدراك القديم وخاصة مع استمرار العنف الإسرائيلي السياسي اللامحدود ، والعنف العسكرى المحدود حيال المنطقة العربية في تجليات شتى مصاحبة للمعلية العملية ذاتها بل ومتخللة لها في أحيان كثيرة .

إزاء ذلك فلا يمكن توصيف العلقات العربية الإسرائيلية بوجه عام فى تسعينات هذا القرن سوى بالتردد والسيولة وإن لحتوت هذه الفترة الممتد لنحو أربع سنوات مراحل فرعية ثلاث لها سماتها الخاصة على صعيد ثقلة السلام وديناميكية عملية التسوية نشير البها بإجاز:

أ- مرحلة مدريد :

والتى بدأت بمؤتمر احتفالى فى أكتوبر 1991م وبعد سبعة أشهر من انتهاء حرب الخليج الثانية وشهر واحد من توقيع الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر 1991م واستمرت حتى لتفاق أوسلو ثم إعلان المبادئ القلمىطينى – الإسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ولا شك أن بدء هذه المرحلة على صعيد نقافة السلام – كان استثماراً لجماع تحولات دولية الليمية كان لها بـالغ الأثـر فى إعادة تشكيل الإدراك للعربى .

حيث يمكن بلورة المحددات الأساسية للتفكير السياسي العربي حول هذا التطور فيما يلي :

[۱] درب من الواقعية السياسية المربية بوجه عدام . تأثرت بها وأشرت فيها دورة انعقاد المجلس الوطنى الفاسطيني بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨م وأدت إلى قناعه ملمية أكيدة ضد الروى العنترية التى صداحيت النهج السلمي المصدري بنهاية السيعينات .

[٢] عملية التكيف المرن والتألف الفكرى السياسي العربي مع متطلبات التحولات الدولية المتسارعة منذ عام ١٩٨٩م والذي دعمت قوى الاعتدال العربي التقليدية، ضد قوى الراديكالية الاشتراكية والقومية العربية بعد زوال التجربة السوفيتية الذي شكلت ركيزة ودعماً لهذه القوى ردحاً طويلاً من الزمن .

[7] تداعيات أزمة الخليج الثانية والتسى كرست قبولاً خليجياً خاصاً بالذات الأسياب أهمها:

إن التحول السلمى يأتى بدعم ومساندة الولايات المتحدة التى تحولت مع بداية التسمينات إلى أهم ضمانة أمنية لدول الخليج ، ومع كونها أكبر قوة عالمية، وذات أكبر تواجد عسكرى بالخليج العربى ، وهو ما جعلها فى النهاية صاحبة الطابع الأثير فى العقل السياسى الجمعى الخليجى .

إن الوجود الإسرائيلي قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج الأمر الذي أدى إلى التهتك والافتراق في صياغات الأمن العربي . وهو ذاته الذي دفع دول الخليج المتجاوب مع الرغبة الإسرائيلية ، والضغوط الأمريكية نصو إلضاء المقاطعة العربية من الدرجة الثالثة . والذي دفع بالتالي دول الخليج المحديث عن جدى المقاطعة العربية لإسرائيل . ولذا كان التغيير الإيجابي .

وفى هذا السياق بدت الفعاليات العربية الأساسية والمتمثلة في التحالف المصدري السوري الخليجي منفوعة نحو القبول بل والحماس للتحبول السلمي الحارى . ففضلاً عن الدوافع الخليجية السالقة ، كانت سوريا إحدى الدول المتفاوضة فعلاً حول صبغة مدريد مع إسرائيل ومعها ثبنان ، وكانت مصدر رائدة في هذا السياق ، فضلاً عن دوافعها في الالتماق الاعتدالي يقوى ومؤسسات المجتمع الدولي فيما يتبلور في حيازتها لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . وعلاقتها المتميزة بكافة مؤسسات النقد والقوى الدولية المانحة للمساعدات الاقتصادية والتي تعد هدفاً هاماً للسياسة الخارجية المصرية منذ عقدين تقريباً . على أن ثقاقة السلام الإسرائيلية لم تكن بالقطع على مستوى مثيلتها العربية حيث لم تخضع لعملية التكيف التي خضعت لها الثقافة السياسية العربية بل على العكس كان الانطباع السائد أن الجزر في السياسات العربية يصلحبه مد في السياسة الإسرائيلية باعتبار أن الصراع السائد يفرض منطق المباراة الصفرية عليهما وإزاء نلك استمرت ميكانيكية التسوية تعمل عند حدها الأدنى الذي بدا كنوع من التجميد عبر العديد من الجولات التفاوضية ومن خلال آلية التفاوض تتاتي المسارات من ناحية ، ومتعددة الأطراف من ناحية أخرى وهي الصيغة التي فرضتها إسرائيل لتجعل المسار متعدد الأطراف والخاص بالبحث في التعاون الإقليمي مصاحباً وموازياً للمسار الثنائي للخاص بالبحث في التسوية السلمية ذاتها دونما لتنظار الاكتمالها في محاولة لإحداث اختلالات هيكلية في حسابات العائد والتكلفة لصالحها .

ومن ناحية أخرى لتجعل من القصل بين مسارات تغارضها مع الأطراف العربية وسيلة لضرب التتسيق العربي الذى بدأ قوياً وانتهى إلى لا شيء غيما يعد نجاحاً ملموساً للبيلوماسية الإسرائيلية ظهر في أعقاب هذه المرحلة وفي ضوء الاختلال في مستويات ثقافة السلام على الجانبين حدث تعطيل لميكانيكية التسوية أمام التشدد الإسرائيلي العلني على كافة المسارات وحتى نهاية تلك المرحلة . ب- مرحلة أوسلو: والتي بدأت في ٢٠ أغسطس ١٩٩٢م حيث تم الكشف عن مضمون المفاوضات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي المفاوضات التي أنت إلى إعلان المبادئ ، والحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا عبر لحتفالية واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وقبل يحرم واحد من اتفاق النوايا الأردني - الإسرائيلي وهما الحدثان اللذان أوحيا بقرب اكتمال عملية التسوية وخاصة في بداية المرحلة والتي شهدت انطلاعاً ونشوة في ثقافة السلام العربية والإسرائيلية مما وتصاعدت خلالها مقولات الشرق أوسطية بكافة تعبيراتها والهاماتها وحتى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب حول التعاون الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال ألايقيا والذي مثل الذروة الثانية لهذه المرحلة بعد ذروة سبتمبر ١٩٩٣م والذي مثل المرحلة لعوامل أخرى خارجة عنه أفرزها العالى 1٩٩٥م .

على أن حقيقة هامة يجب التأكيد عليها وهي أن انتماش ثقافة المسلام العربية بوجه عام كان استمراراً للعوامل التي وانت في ظلها عملية التسوية برمتها وهي عوامل بنيوية إلى حد ما خاصة بالإدراك العربي ، بينما كان الخطاب السياسي الإسرائيلي يطرح روى مستقبلية تماماً تكاد تتجاوز بل وتنفصل عن عملية التسوية ذاتها في ديناميكيتها وياقي مساراتها ، وهو الأمر الذي أدى لاختلالات سريعة شهدها العام نفسه حاولت إسرائيل تمريرها رغم الوعي العربي وهي المحاولة التي كانت أن تتجح لولا إفراف المرحلة الأخيرة التي قطمت تعلور مساقتها وجوهر هذه الاختلالات يتمثل في طرح آفاق بعيدة للتعاون الإقليمي في موتمر الدار البيضاء ، في الوقت ذاته الذي يشهد تعويق تجربة الحكم الذاتي المحدود وعدم وغصاصة عدم الاتمحاب العسكري من الضفة لتمديد الحكم الذاتي المحدود وعدم المصاح بإجراء الانتخابات وهما العمليتان اللتان تشكلان معاً المرحلة الثانية للحكم الذاتي في الأرض العربية المحتلة ، وأيضاً في الوقت الذي يشهد جموداً واضحاً على المسارين السوري واللبنائي مما يعني نفياً وتجاوزاً المنطاقات الشرق أوسطية من خلال التجاوز والسطو على محدداتها وشروطها .

ج- المرحلة الحالية:

والتى بدأت تقريباً مع بداية العام الحالى أو نهاية العام الماضى 1918 م وخاصة مع قمة الإسكندية الثلاثية بين الفاعليات العربية الثلاث لمصر وسوريا والسعودية . تلك التى اعتبرتها إسرائيل موجهة ضدها وسعت من خلال الدبلوماسية الأمريكية لتحديد تثيرها وهو ما تم لها نسبياً من خلال انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة بين مصر والأردن والمنظمة وإسرائيل بهدف دفع عملية السلام رتسريع ديناميكيتها وهو التطور الذى لم يتحقق لأسباب عديدة بل شهد العام الحالى ما يمكن تسميته بمازق عملية السلام على شتى المعدارات إلى الحد الذى أخذ يشهر بعض بور الفكر السياسي العربي المعدارات إلى الحد الذى أخذ يثيم مسيرة العملام حيث صارت غير مجدية ولا محققة الأدنى المتطلبات العربية الأمر الذى يغرض عدم الاستمرار فيها وخاصة مع الهجمة الإسرائيلية على القدس .

ويغض النظر عن الرؤية الحادة لهذا القبيل أو ذلك فاني هناك إجماعاً عاماً على أن التسوية السلمية في الشرق الأوسط تعانى أزمات عديدة نرصد أهمها فيما يلى:

أ- على المسار القلسطيني :

فيرغم الذروة الذي بلغها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م إلا أنه أخذ يعانى من بطه في قوة الدفع نحو الاكتمال بدأ في ديسمبر ١٩٩٣م وتنامي خلال ١٩٩٤م برغم اتفاق القاهرة التي حلولت إسرائيل استيعابه ولم تتفذ منه سوى المرحلة الأولى حتى الآن بالرغم من أن المرحلة الثانية وهي التي تتضمن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج الضفة ، وإجراء عملية الانتخابات التشريعية الإقامة سلطة وطنية ديموقر اطبية كان محدداً لها يوايو ١٩٩٤م .

وكان من نتاتج الإبطاء الإسرائيلي على هذا المسار تزايد حجم للعنف المتبادل بين السلطة الإسرائيلية ، والقلسطينية خاصة حركتي حساس والجهاد الإسلامي وهو العنف الذى مارسته إسرائيل سياسياً وأمنياً من خلال قيود عديدة فرضتها على حركة العمالة الفلسطينية ، وحركة المعابر بين الضفة وغزة بل وحركة الدخول والخروج إليها سواء للمياسيين العرب أو حتى الفلسطينيين فضدلاً عن الدوليين كما حدث مع بي نظير يوتو رئيسة الوزراء الباكستانية .

وفى سياق المزايدة الحزبية الدلخلية فى إسرائيل ، وتصاعد المواجهة الإسرائيلة - المربية حول المحاهدة النووية خلال العام الحالى انتهجت إسرائيل طريق العنف والتصميد من خلال تكريس سياسة التهديد فى القدس بضم ٥٠ هكتاراً من القدس الشرقية اليها لبناء مستوطنات جديدة تهدد يتهويد المدينة العربية برعاية أمريكية ضد الشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن ، وضد أسس عملية العدام الجارية ذاتها ثم الحديث عن خطة القصل التام بين إسرائيل والقلسطينيين عن طريق بناء "سياج إسرائيلي حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فمال لملإسر البليين وخصوصاً بعد وقوع المملية القدائية الانتحارية الفلسطينية والتى أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلي وقد أوردت وكالات الأثباء فى ٢٥ يناير الماضينين ومنع عمليك النهجير الانتحارية من دخول إسرائيل وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية وأسرائيل وأفادت التقارير المحافية الإسرائيلية بأن الحاجز الذى يزيد طوله على ١٠٠ ميل سيتكلف ١٠٠ مليون جنيه إسترايني ويستخرق سنة لإكماله .

وواقع الأمر أن الأداء الإسرائيلي على هذا المسار يثير تناقضات حادة بـأكثر مما يثير حتى انتقادلتنا إذ تبدو أهداقه غامضة وغير مبررة ففى الوقـت الذى تنادى فيه إسرائيل بالتعاون الإقليمي الشرق أوسطى وتبشر بالاندماج والرخاء والتكامل تسعى أيضاً فصل القلسطينيين ذاتهم .

وبينما عقد اتفاق القاهرة لتنفيذ إعلان العبادئ المعلن في سبتمبر ١٩٩٣م فإنها فرضت القبود الشديدة على تطويره بل ومعارسته الأمر الذي أعاق مرحلته الثانية بل وأفرغ العرطة الأولى من مضمونها . وبينما الحديث عن القدس مؤجل المرحلة الثانية المعلية السلام على المسار ذاته فإن محاولات إسرائيل الاستباق هذه المرحلة وفرض الأمر الواقع عليها لم تتوقف أبداً.

فإذا ما أضغنا إلى ذلك المدياسة المزدوجة الذي تتبعها إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات ، والمعارضة الإسلامية بقيادة حماس والجهاد فيما يبدو أنه خطة الإضعاف الجميع نجد السلوك الإسرائيلي يعاني أشد درجات التقافض ليس فقط بين أهدافه والأهداف العربية ، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - بين مفرداته ذاتها وهو الأمر الذي وصل بهذا المعدار إلى حد الجمود والشلل خاصمة في المرحلة الحالية والتي بدأت مع مطلع هذا المعام .

ب- المعداران السوري واللبنائي :

وشهدا نفس الجمود الذي استمر منذ بده المفاوضات خاصة على الجانب السورى وأيضاً استمرار نفس المواتق حول مفهوم الاتسحاب ادى الطرفين من كل المجولان حسبما ترى سوريا ، أو بعض الجولان كما تود إسرائيل ثم حول ترتيبات الأمن على المحدود بين البلدين وكيفية إجرائها بالتوازى مع عملية الاتسحاب وتالياً لها كما ترى سوريا أو لفترة اختبار سابقة المعلية الاتسحاب الإسرائيلي من الجولان كما تدى الحكومة الإسرائيلية ثم الخلاف حول حدود المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين، فيبنما تطالب سوريا بمسلحات متساوية منزوعة السلاح على الجانبين، المورى فقط تكاد تشمل الجولان كلها .

وأيضاً استمرار الجدل حول رؤية كلَّ منهما الطبيعة العلاقة لت المسلمية والتعاونية مستقبلاً . هل الاكتفاء بالتطبيع الدبلوماسي الرسمي لم تجاوزه إلى أفاق أرحب اقتصادية وثقافية ومجتمعية ويرغم أن سوريا نتادى بالتطبيع الكامل في مقابل المسلام الكامل الذي يعنى لديها الاتسحاب الكامل إلا أن إسرائيل ترغب وتطالب بوضع سوريا تحت الاختبار افترة وهو ما تعتبره سوريا أمراً غير لاتي فضلاً عن كونه مراوضاً .

وفي ضوء الغزو الإسرائيلي حيال الجولان ، والمناداة بين الحين والآخر بإجراء استفتاء بها ، والطروحات المتلقضة حولها التى تعلنها الموسسات الإسرائيلية السياسية والإعلامية حولها يمكن استشفاف موقف إسرائيلي يقبل الاسحاب من الجولان ولكته يفرض مقابل ذلك شروطاً تبدو قاسية من وجهة نظر سريا حول حدود الأمن ، وشروطه ، والمدى الزمني لعملية الانسحاب وغيرها وحيث تطالب سوريا بصفقة لا نقل في شروطها عن التسوية المصرية ولمل المخاوف الإسرائيلية أهم جوانبها تتبع من ذلك الخطاب السورى الذي تحتبره إسرائيل كاشفاً عن نوايا سوريا لتكرار تجربة التطبيع المصرية والذي أكمدت الممارسة التاريخية له إصرار المجتمع المصدري بشتى فعالياته الأساسية على تتويفها من محتواها .

وفى أجواء عدم الثقة التى صلحيت التصعيد الإسرائيلى للمواجهة فى لبنان والتصعيد السياسى السورى خلال العام الحالى ضد السياسة النووية والسلاح النووى الإسرائيلي شهد المصار السورى - الإسرائيلى استمرارا بمل وتصاعداً نحو حالة الجمود التى تكتفه منذ انطلاق عماية التسوية .

وعلى المسار اللبنائي يستمر الجمود ذاته والذي يصلحبه تصعيد شبه مستمر المواجهة الأمنية والسكرية المحدودة في الجنوب اللبنائي قصداً من جانب إسرائيل إلى تفكيك هذا المسار عن المسار السوري وهو الأمر الذي ترفضه معظم الفعاليات اللبنائية حتى الآن وخاصة رئيس الوزراء رفيق الحريري والامتدادات المدورية التقليدية في ابنان والتي تؤكد وتكشف عن حجم الوجود السوري في لبنان.

ولذا ورغم عدم التعقد لذي يميز المسار اللبنائي نجد أنه سوف يستمر على الأرجح في حالة الجمود الحالي انتظاراً لما يسفر عنه المسار السورى - الإسرائيلي، أو حدوث انقلاب هاتل في توجهات السياسة اللبنائية بضغط قوى داخلية وهو الأمر الذي يدو مستبعداً حتى الآن .

ج- العلاقات المصرية الإسرائيلية:

فيرغم أن مصر أيست طرفاً مباشراً في عملية التسوية السلمية الجارية إلا أنها تقع في قلبها حيث إنها تؤدى دوراً هاماً له شقان . الأول هو دور الوسيط المذى لخذ على عاتقه تسريع العملية برمتها من خلال توظيف قدراته الهائلة في خطاب الطرفين المتقاوضين عبر القوات المقتوحة لمه لمنزع التناقضات وتسوية الأزمات حين تفجرها وكان الإدراك الجمعى الدولى والإقليمي لإمكانيات هذا الدور خلف الرجود المصرى في احتفالية مدريد الافتتاحية على النحو الذي أظهر مصر كطرف خامس محاور لهذه المفاوضات .

أما الشـق الشـــقى لهـذا الـدور فهــو توحيد وتكثيل المواقف العربيـة ومســاندة المتطلبات العربيـة وخاصــة عند حدما الأدنى على كافة المممارات النفاوضـيـة .

ويقدر ما كان شقا هذا الدور تلبية لحاجة عربية ملحة بالضرورة ، فإن نوعاً من التقاهض في التعامل مع هذين الشقين كان هو السائد في السلوك الإسرائيلي خصوصا ، والامريكي عموماً حيث استمرت إسرائيل تطالب بالشق الأول منه بينما ترفض وتجابه الشق الثاني له معتبرة أنه اعتداء على المصلحة الإسرائيلية ومروجة له إعلامياً على أنه مجافاة لروح الصداقة والتعاون التي تفرضها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية .

وبين شقى هذا الدور جرت تفاعلات عديدة إيجاباً وسلماً ولكن الملاحظة الأساسية هنا أن مصر قد وازنت مواقفها بمرور الوقت تعنحت الجميع النسق الأول، بينما وضعت الشق الثاني تحت نظر من يطلبه بإرادته وربما يفسر نلك المسائدة المصرية للمنظمة منذ اتفاق أوسلو وما بعده وخاصة في اتفاق القاهرة عماية 1992م والذي كان محطة هامة على هذا المسار، فضلاً عن استمرار احتضان القاهرة المفارضات القلسطينية - الإسرائيلية ومطالبتها المجانب الإسرائيلية وبالوقاء يتعهداته مراراً وينبرة وصلت لدرجة الحدة في كثير من الأوقات .

ويفسر في الوقت ذاته النزلم مصر بمعظم الطروحات السورية التي تعتبرها مصر أساسية لاكتمال عملية التسوية وذلك برغم محاولة مصر أحياناً لتليين المواقف السوية حيال الأمور ذات الطابع الشكلي والإجرائي والتي تخاطب عملية بناء الثقة دون تقريط في شروط العملية السلمية ذاتها ، وعلى النقيض يفسر المسلوك الأردني الذي أبدى استقلالا في التحرك إزاء التسوية إذ قبل الجانب الأردني مثللاً ، شرط تأجير بعض أرضه على الحدود الإسرائيل وهو ما ترفضه مصر وسوريا مثلاً مواكن مصر لم تفرض مواقفها على الأردن الذي لم يطلب ضمن أجواء تحالفات حرب الخليج – مشورة مصر أو مسائنتها .

وواقع الأمر أن الدور المصرى الإلليمى فى عملية النسوية يأتى مشدابهاً إلى حد بعيد للدور الدولى الأمريكى الذى يتضمن شقين أيضاً الأول هو تسوية العملية برمتها قصداً إلى تسكين المنطقة استراتيجياً ضمن النظام العالمى ، ولصالح الحركة الأمريكية ، والثاني هو ضمان أمن إسرائيل ووجودها المتميز بالقوة والقبول معاً .

ويقدر ما عارضت إسرائيل الشق الثاني للدور المصدرى فقد انتقدت الدول العربية الشق الثاني من الدور الأمريكي وربما تولدت قناعة لدى الجميع بأن الدور المصدرى العربي هو المعادل الإقليمي للدور الأمريكي في دعم إسرائيل.

وبرغم أن هذه القناعة قد ضمنت قدراً من المرونة لعملية التسوية مكنها من الاستمرار إلا أن اشتباكا قد حدث بين المكونات القومية لملدور المصدى والمكونـات الإسرائيلية في الدور الأمريكي حول ثلاثة مواقف على الأقل هي :

مؤتمر الدار البيضاء : وقصوى الاستباك حوله محاولة الولايات المتحدة تسريع عملية التطبيع دون انتظار لإكمال عملية التسوية وهو الأمر الذي يحيد أطرافاً عربية متفاوضة ، ويضعف الأخرى ويمس المصالح القومية العربية . وإزاء الدور الذي لعبه مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي لاتعقاد المؤتمر كان الدور التفريخي الذي لعبته مصر والذي أدى إلى نشوب مشادة كلامية عنيفة بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل بالمؤتمر حول القدس بصفة خاصة وصدورة المستقبل السياسي للمنطقة ومستقبل النظام العربي بصفة عامة . قمة الإسكندرية الثلاثية : والتى اعتبرتها إسرائيل نوعا من التكتيل العربى ضدها مما يعنى مجافاة روح السلام ويرغم أن القمة جاءت فى سياق تحريك الركود العربى بصفة أساسية إزاء المصالحة القومية ، الا أن الموقف المعلن فى البيان الصادر عنها حول السلاح التووى الإسرائيلى كان كفيلاً بتفجير هذا الإحساس فى الإدراك الإسرائيلى.

وإزاء ذلك ضعفطت الولايات المتحدة في سبيل انمقلا القمة الرباعية بالقاهرة لتهدئة الخاطر الإسرائيلي وتجميد تأثير القمة الثلاثية ، ويرغم أن ذلك لم يتحقق تماماً لإسرائيل وخاصة على صمعيد البعد النمووي إلا أنه جاء تعبيراً عن تصمادم إرانتين متمايزتين تعمل كلاهما اخدمة عملية التسوية السلمية ولكن من منطلقات متباينة .

الموقف المصرى من معاهدة حظر الانتشار النبووى: وهو موقف بدأ مع قمة الإسكندرية بنهاية العام الماضى وتنامى فى الشهور الأربعة الأولى من هذا العام حيث اتعمت دائرته عربياً بينما ظلت مصر فى مركزه وربما سوريا .

وبرغم أن البعد الأمنى لمصر ، فضلاً عن متغير المكاتة الإهليمية كاتسا دافعيها لبلورة هذا الموقف المصاد المسلاح النووى الإسرائيلي إلا أنه أيضناً جاء حاملاً لمقولات عربية تنطلق من شواغل أمنية على الصعيد القومي ، ولعل هذا ما سمح بتكثيل المواقف العربية عملياً رغم بعض المفارقات وأدى على الصعيد المناقض لاستماتة الولايات المتحدة في الدفاع عن البرنامج النووى الإسرائيلي واستثناءه رغم حقيقته ، عن طريق استحضار وانتقاء هولجس لبرامج نووية إلليمية الخرى رغم وهميتها .

ويمكن إضافة موقف رابع برز فيه الشق الإسرائيلي للدور الأمريكي بقوة وهو الفيتو الأمريكي بقوة وهو الفيتو الأمريكي بقوة وهو الفيتو الأمريكي الأمن ضد القرار الذي نال إجماعاً دولياً بإدانة السياسة الإسرائيلية بتهويد القدس وفرض الأمر الواقع بها واستباق عملية التسوية من خلال المفاوضات الخاصة بها وضد الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذاته . وبرغم أن الموقف المصدري الراقض يأتي هذه المرة ضمن تعبير

عربى جماعى متحد وبشدة فى رفض وإدانة سياسة التهويد إلا أن الموقف بوجه عام إنما يعكس الإختلالات الأساسية فى هيكل عملية التسوية الذى جاوز صيغة مدريد الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، بل تجاوز حتى بعض الاتفاقات التى كرستها التسامية ذاتها إلى درجة من الاستقطاب الصريح بين الدولى والإقليمي ، والإسرائيلى العربى تسعى إسرائيل إلى تكريسه وتنساق إليه الولايات المتحدة فى ظل قيادتها الحالية المترددة والقاصرة .

وفضلاً عن هذه المواقف التى تكشف عن حالة الاستقطاب فى هيكل عملية التسوية السلمية يبقى متغير هام أكثر حدة وأبلغ فى تأثيره على نمط تطور العلاقات المصرية – الإسرائيلية وهو السعى نحو دعم الوظيفة الإقليمية لكل من البلدين فى سياق الشرق الأوسط الجديد حين قيامه ولعل البعد النووى فى هذا السياق يبقى شديد الأهمية . فقصلاً حن كونه كاشفاً لهذا الصياق فإنه من ناحية أخرى يعد أحد ركائزه من وجهة النظر الإسرائيلية حيث تسعى من خلاله لمعادلة الانتصاء القومى العربى لمصر بحسبان أن ذلك يعطيها ميزة أمنية فى مقابل الميزة السياسية للائتماء المربى والتي تتمتع بها مصر وذلك باعتبار أن مجالات التناقس الأساسية تتمحور حول الاقتصاد وامتدادات أخرى ذات طابع حضارى تتعلق بالتأثير السياسي والثقافي وطرح النموذج القائد ثم استثمار ذلك كله مجدداً لصالح المنافسة الاقتصادية فى استقطاب التفاعلات الكثيفة إزاء هذا الطرف أو ذلك ولصالح عملية تبادل تتمتع بمعيزات نسية خاصة للدولتين تتمحور حول طبيعة عملية التبلال ذاتها والتي تنصو

إن الصراع على مكانة الدولة المركز لابد وأن يشغل بال كل نظام إقليمى ولا شك أن الشرق أوسطية حين اكتمال منطلةاتها سوف تبلور نمطاً للتعامل الإقليمى سوف يكون معنياً بالبحث عن مركز لتفاعاته حسبما تقتضى النظام الإقليمية واو بالمعنى الواسع . ولا شك أيضاً أن الدول المخاطبة بهذا الهامش هى مصر وإسرائيل وتركيا بوجه خاص لما لهذه الدول من سمات حداثية . فليس من المستغرب إذن أن يثور التنافس بين قوة حداثية قلامة إلى الإقليم حاملة لمطالب ، وقوة أخرى تعد المحور والمركز التلريخي للإثليم ذاته وفي مضمونه الثقافي القومي فإذا ما أضغنا إلى ذلك تمسك مصر بثوابت المصلحة القومية العربية تبدو لدينا أهم دوافع الاقتراق المصدري - الإسرائيلي حول دور مصدر في عملية السلام وهو الافتراق الذي نلمس مشاهده الآن واضحة ، ولا شك أنه يطرح تأثيرات هامة على مستقبل عملية التسوية إذ إنه يشكل جزءاً هاماً من المأزق الراهن العملية التسوية برمتها .

على أن الاعتراف بالمأزق الراهن الذي تولجهه حملية التسوية لا يحول دون القول بقدرتها على الاستعرار ، إذ إن العوامل الهيكلية الدولية والإظليمية التي دشنتها في سياق الواقع العربي لا زالت مستمرة في الإدراك السياسي للطرفين برغم هبوط فعالية تقافة السلام أو ترددها بين الصعود والهبوط لدى طرف أو آخر، ولا شك أن قوى إقليمية فضلاً عن هذا الدور الأمريكي سوف تصلول تجاوز المأزق الراهن لمعلية التسوية ولو بشروط جد مجحفة للطرف العربي ، تحت إغراء السلام ،

القصل الثالث

التحديات الأساسية للنظام العريي

تقديم: عن الخصوصية ونسبية النظام العربي

مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات الصراع السياسي على الساحة للعربية ردحاً طوياً من الزمن وحتى حرب الخليج الثانية التي شهدت - لأسباب معتدة - نوعاً من الالتقاء الجزئي وغير المنظم بين الراديكالية القومية ، والتثدد الإسلامي في سياق تيار المعارضة لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية .

وعلى هذا الالتقاء – ولو العرزكي يمكن تأسيس مقولة فحواها أن النظام العربي وياعتباره تجسيداً مؤسسياً الدعوة القومية قد ظل أهم محاور الالتقاه والفعائية بين تيارات التفكير السياسي العربي على كاقة مناحيها رغم تباين مرحلي بدا في اعتباره والوحدة القومية المتضمنة في أطره غاية لدى البعض ووسيلة لدى البعض الأخر .

وتكمن قيمة هذه المقولة في إمكانية جعل النظام العربي - باعتباره محور الانتقاء والفعالية - مدخلاً لدراسة الواقع العربي والذي تنتظم تفاعلات حول سياقين:

الأولى : يعبر عن تنظيم مؤمسى رسمى يعلى الخصوصية على التجلس ويؤكد على السيادة في مواجهة الوحدة .

الثاني : يعبر عن دعوة قومية ذات عمـق لجنمـاعي توكد على الوحدة تجـاوز أ القطرية ، وتعلى التجانس على حساب الخصـوصية .

ومن اختلاط السياقين في الإدراك الفردى ، والجمعى العربي تتبدى ملامح ودواقع الفجوة بين الرسمي والشعبي ، السياسي والاجتماعي . وتشور في حياتنا العربية تساؤلات تعكس رغم مرارتها - تلك الجاذبية الخاصة النظام العربى والتي ترجم إلى سمات أهمها :

۱- إن النظام العربى لا يستند إلى الجوار الإقليمي وحده بل يستند أيضاً إلى توجه مياسي وتجانس ثقافي فريد . ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تشاقض بين الوجهة الدستورية التي تقوم على فلمنة حسن الجوار ، والعمق الاجتماعي المتمثل في دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربي . وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التي صادفت هذه الدعوة فإنها كانت قد تمكنت قبل أزمة الخلجة الثانية من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية . بل وبقوة الشرعية الإقليمية.

ولا يمنع نلك من مراوحة النظام العربي بين الإنراك الإثليمي والإنراك القومي بين مرحلة وأخرى من تطور ًه (١) .

٧- إن النظام الإلليمي العربي يتميز عن باقى الأنظمة الإقليمية في المالم بوجود ما يمكن تسميته " بمها القضية الفلسطينية . حيث تتجاوز هذه القضية تحديداً كونها انشغالا إقليمياً إلى كونها انشغالا القليمياً إلى كونها انشغالا قومية تمثل المعنى فإنه طالما استمرت الدعوة القومية تمثل العمق الاجتماعي للنظام الإقليمي فإنها غير قابلة للتجزو في الملكية والمسئولية . فهي ملكية عامة للدول والشعوب العربية لا يملك طرف واحد بعينه التصرف فيها منفرداً . وقد أكد المعلى ماراً . ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس المجلس على هذا المعنى مراراً . ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة عام ١٩٥٠م والذي أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطالانا من هذا المعنى ، وقرار موتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨م بتجميد عضوية مصدر في الجامعة تطعناً القاعدة ذاتها (٢).

٣- إن النظام العربى مع ذلك هو نظام قائم على السيادات القطرية للدول وهو في ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من العرونة حيث لم يقدم قط على نقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته . وبالتالى فإن النظام العربى على عكس الدعوة القومية كان قادراً على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية

وخصوصية بقاه الدولة في العالم العربي ككل . وبالتالي ققد تتوعث فيه النظم السياسية والاجتماعية بل والسياسات والمواقف . وتستمد خصوصية الأقاليم الفرعية العربية وخصوصية عمليات بناه الدول من عوامل عديدة من بينها تتوع روابط المجيرة المغرافية ، وتتوع التكوينات الاجتماعية ، ونصيب البلدان العربية مسن التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره من الموارد والنزوات وفوق ذلك كله فإن هذاك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربي فرعي ، ولعديد من الدول العربية منفردة لا فقط بسبب وجود أقليات عرقية ودينية وطائفية وإنما أبضاً بسبب المياسية والاجتماعية المتبلينة .

ولقد مثلت إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية الثقانية وبين ضرورات بنأه مؤسسات إقليمية قوية ومراعاة ولحترام سيادة الدول وتمايز الأتماليم الفرعية إحدى المعضلات الكبرى لتطور النظام العربى طوال تاريخه غير أن إحدى خصائصه هو أنه تحيز لصالح الخصوصية بالمقارنة بالتجانس ولصا لح السيادة مقارنة بالقوة المؤسسية (7).

غير أن إشكالية تحيزه هذه وإن ضمنت استمراره وتكيفه بشكل أو بآخر إلا أنها قد سلبته كثيراً من الفعالية الموسسية ، والإيجابية التكاملية وأعاقت إلى حد بعيد قدرته على التطور والتماسك حتى كانت أزمة - حرب الخليج الثانية التى كرست الإحساس بالخصوصية وأعمت رؤية التجانس وأدت إلى القسامه وتفسخه فى المدى القصير بينما ألقت عليه فى المدى الوسوط - بمسئوليات عديدة إزاء قضايا جديدة صمارت تداعيات الفضل فى التعامل ممها تمثل له أشباحاً وتخيع عليه بظلال قد تدفعه نحو الركود بفعل تطورات دولية سلبية ، وطروحات الإلمية نافية عن هياكل بنيوية عاجزة وشكلية .

وفى هذا السياق نحاول رصد أربع قضايها على سبيل الأهمية لا الحصد . نعرض لها ولأليات التعامل العربي معها ، ومدى تأثير تداعياتها على مستقبل النظام العربي . وذلك على هذا النحو :

أولاً : الوضعية السياسية العراقية

تاتياً : الانعطافة السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي وفكريات الشرق

أوسطية .

تْالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي .

رايعاً: الانشفال الإقليمي المفاريي .

خاتمة : الستشراف مستقبل النظام العربي من خلال تصورات متباينة تطبيعة تفاعله إيجاباً وسلباً مع تلك القضايا .

أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية

يشكل المستقبل السياسي للعراق فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية أحد أهم محددات تطور أو تدهور النظام العربي في المدى المباشر والوسيط ويرجع ذلك لأسباب عددة .

قأولاً: يمثل العراق أحد الفاعلين الكبار في النظام العربي منذ نشاته ومثلت صراعاته ، وتحالفاته أحد أهم العوامل الحاكمة لمسار هذا النظام فهو ولحد من أكبر القوى العربية بلا جدال ومن منظور القوة الشاملة يجب اعتباره ولحدا من خمس أو ست قوى كبرى في النظام العربي تشمل معه مصدر والسعودية وسوريا والجزائر والمغرب ، بل يمكن أن نعتبره ثاني أكبر قوة عربية بعد مصر بقياس مكانته على مجموع مؤشرات القوة وليس على حده (أ).

وثانياً: لأن العراق همو ولحد من ثلاث قدى كبيرة يحدد الموقف الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي وهي إلى جانبه إيران والمملكة العربية السعودية . وهو يشكل إحدى القوى المحددة الموقف السياسي في المشرق العربي عموماً وقد ظهر ذلك على الصعيد الإيجابي في مساهمته في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م . وعلى الصعيد السلبي في سياق الحرب الأهلية في لبنان خلال الفترة بين ٨٨- ١٩٩٥ م (٥).

ومن هذا المنظور يتحذر وضع نظام مستقر لأمن الخليج وكذا موقف مستقر المدلات في المشرق العربي عموماً سوى بعد استقرار الوضع السياسي الدلخلي في العراق وإعادة إدماجه في شبكة التفاعلات السلمية في الخليج العربي ، والوطن العربي . رغم أن الهدف الأخير يبدو أمراً مستبعداً إلى حد كبير على المدى المباشر إلا مع تغير في الترتيبات السياسية الداخلية في العراق بما يكفل عودة الثقة بينه والدول العربية الخليجية ، وكذا بينه وبين أطراف التحالف العربي الذي ساهم في مناهضة وتصفية احتلاله للكويت (١).

وكذا فإن الحديث عن الوضعية المياسية للعراق في النظام العربي بعد حديثاً عن المصالحة العربية بوجه عام . والتي تمثل الأساس الضروري لأي قعل عربي مشترك . ويمكن القول بأنه ورغم التفكك الجزئي لتحالفي أزمة الخليج للدوافع السالف ذكرها فإن الموقف حيال العراق بدا جامداً من قبل معظم الأطراف العربية الأمر الذي يثير صعوبات شتى على إمكانية اتخاذ قرار عربي جماعي ويثير في الوقت ذاته لدى الجماعة العربية " مأزق التوفيق بين الالتزام الأخلاقي والسباسي بمساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته الراهنة وبين الالتزام بشرعية العقوبات الدولية ومبدأ مسئولية القيادة الصدامية عن جريمة المغزو (١/١).

وفي هذا المياق يبدو التحالف الثلاثي المصدري - المدوري - الخليجي هو المخاطب الأول بالوضعية السياسية العراقية . باعتباره التحالف الذي جسدت الأزمة وتداعياتها صدقية مواقفه من ناحية ، ولاستمراره الفاعل الأهم في السياسات العربية رغم تفكك أواصره من ناحية ثانية حيث يرتكز على أهم القوى العربية المؤثرة وفي السياق ذاته فإن مصر قد حددت موقفها مع انتهاء الصرب بعدم التعامل مع نظام صدام حسين وإن وازنت ذلك بضرورة الترام وحدة وسلامة الإقليم العراقي وهو موقف يمكن تسميته بالالتزام السلبي عبرت مصر عنمه كثيراً ففي خطاب له أمام مجلس الشعب والشوري المصري قال الرئيس مبارك " إن كل مصر مع شعب العراق وإن يكون مقياس الحكم على شعب عربي أصيل بالحكم على تصرفات تقيادة فرضت نفسها عليه والمعنى ذاته أكده د. بطرس غالى آنذاك في سياق حديثه كزير الدولة عن سبعة أسس التحرك المصري من بينها " المثاركة في إعمار العراق مع القيادة التي يختارها الشعب العراق من بينها " المثاركة في إعمار العراق مع القيادة التي يختارها الشعب العراق مي العراق مع القيادة التي يختارها الشعب العراق هي (أ).

وعلى النحو ذاته يأتى الموقف السورى الذى عبر عن نفسه خلال أحداث مارس ١٩٩١م الذى شهد تمرداً كردياً فى الشمال ، وشيعياً فى الجنوب إذ أعلنت سوريا رفضها لأى تقسيم على أسس عرقية أو طائفية للإقليم العراقى وكان اذلك تأثيره الهام خلال الشهور القليلة التى أعقبت للحرب مباشرة على وجه الخصوص وإن لم يتطور إلى موقف إيجابى تجاه التصالح مع العراق أو محاولة الدفع فى هذا الاتجاه فى أوقات الاحقة على نحو مؤكد إذا اصطبغ الخطاب السورى بنوع من المنموض كانت له ولا شك دوافعه الإثليمية وحساباته الذاتية كالموقف المصرى تماماً.

وفي هذا السياق يمكن باورة ثلاث محددات التصامل المصرى مع الوضعية السياسية العراقية حتى الآن على النحو التالي:

الأولى: هو القراءة المصرية العرنة والواعية والمتكيفة أيضاً مع ديناميات التحول في مسارات التطور السياسي العالمي وهي القراءة للتي تدعمت بالمنهج السلمي المصدري منذ ۱۹۷۷م، وما تبعه من تغير أساسي في أنساط العلاقة المصدية بالعام الخارجي وخاصة على صعيد الشرق ، والغرب ، الأسر الذي أدى إلي نوع من إعادة هيكلة علاقات توازن القوى العالمية في الشرق الأوسط من ناحية بينما أدى إلي نجاح مصر في إعادة توظيف ذاتها إقليمياً بطابع قومي جديد جوهره المسلام والاستقرار والاعتدال ، وهو التوظيف الذي مكنها من الحفاظ على استمرارية وظيفتها الحضارية الإقليمية لأكثر من عقدين إذ مكنها من :

١- توفير نفقات صراعها مع إسرائيل لصالح تجديد بنيتها الداخلية وتدعيم
 هياكلها الاقتصادية وذلك باعتبارها قوة سلام .

٧- خلق بيئة إيجابية لعالقاتها مع الغرب الرأسمالي مما ضمن لها مسائدة مؤسسات النقد الدولية ذات السطوة التقليدية فضلاً عن الدعم الأمريكي لها وذلك لكونها قوة استقرار .

٣- صياغة ألماط متوازنة لعلاقاتها الخارجية الأمر الذي مكنها من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي رغم خصوصية علاقاتها بالولايات المتحدة ، ثم تجاوز القطيعة العربية لمصر . رغم استمرارها في معادلة السلام مسع اسر اتبل وذلك لكونها قوة اعتدال . وإزاء دعم استمرارية هذا التوظيف بثوابه كان على مصدر أن تتحو عام ١٩٩٥ إلى تغليب تيلر الشرعية الدولية على التيار القومى في تجلياته المتطرفة شم كان عليها بعد ذلك أن تدافع عن هذا الموقف حتى لا تقض شرعيته التاريخية من لامية ، ولأن ميكانيزماته الأساسية لا تزال باقية حتى اليوم من ناحية أخرى والثاني هو حسابات التوازن الإقليمي الناجمة عن الحساسية التاريخية المتراكمة بين إرادة الموضعين المصري ، والعراقي في التاريخ القديم ، ودلخل الحضارة الإسلامية ، وفي التطور المعاصر المنطقة . فالصراع الفرعوني مع بابل شم أسور في جنوب وشمال ما بين النهرين ، والإدارة القرعونية لأتصاط من التصالف والصدراع معهما

ولا شك أن للخلاف الفاطمى - المعاسى فى أحد أبعاده يعود إلى إغراءات القيادة لدى الموضعين وهى الإغراءات التى كشف النطور التاريخي عن شرعيتها فى ضوء الوراثة التاريخية المملوكية للقيادة العباسية إثر استتبال الظاهر بيبرس فى القاهرة عام ١٢٥٨م لأخر خلفاء الدولة العباسية فى بغداد أحمد ابن الإمام الظاهر بن الإمام الظاهر ابن الإمام الظاهر العباسى المنصر العباسى المنصبه فى القلعة خليفة المسلمين من القاهرة عقب اجتباح التتار لبغداد .

ولعل الصراع حول حلف بغداد في الخمسينات كان تمبيراً عن استمرارية تلك الحساسية في أحد أيماده في الحقية المعاصرة والتي عادت التطرح نفسها في الحملة السياسية المراقية على مصر في موتمر بغداد عام ١٩٧٨ م في أعقاب الغيار السلمي لمصر على رأس جبهة الصمود والتصدى أملاً في تكرار عملية الورائة التاريخية لقيادة تطور المنطقة العربية وهو التطور الذي حالت دونه تفاعلات الحرب العراقية - الإيرائية لأكثر من ثماني سنوات حتى تمكنت من نقض أسسه التي حركت شرعيته اللحظية وذلك بعودة مصر إلى الطبة العربية عير جسر الأمن الخليجي ودعماً للمجهود العراقي في مواجهة القوة الإيرائية وصولاً إلى نصر سياسي عراقي مدعوم عسكرياً واقتصادياً مصرياً وخليجياً بالأساس وهو الدعم الذي سياسي عراقي مدعوم عسكرياً واقتصادياً مصرياً وخليجياً بالأساس وهو الدعم الذي بدا ثقلاً هاماً على كاهل الموضع العراقى فى ذهن قيادته التى عملت على احتواء أحد أركشه من خلال مجلس التعاون العربى فى فيراير ١٩٨٩م ، ثم الهيمنــة العسكرية على ركته الثانى من أغسطس ١٩٩٠م نكانت أزمة الخليج العاصفة .

ولا شك أن مصر قد وجنت نفسها في كل الأحوال مذوعة بالقطرة - على الأكوال مذوعة بالقطرة - على الأكل للدفاع عن مكانتها الإقليمية في الوقت الذي اتفق فيه ذلك مع الضرورة الشرعية لتمرير بلد عربي آخر هو الكويت وإزاء استمرارية الرفض الكويتي - الخليجي لإعادة إلماج العراق في السياسة العربية ، وإزاء تصاعد مسلحة اللور الخليجي في السياسة العربية المربية تجد مصر نفسها مداوعة مرة لخرى بالشرعية العربية وحسابات التوازن الإقليمي إلى القبول على مضض - بالمحددات الإقليمية الوضعية العراقية العرائية .

الثالث : هو حسابات الداخل المصرى . إذ يمكن القول بأن البعد الاتتصادى يمثل أهم محددات السياسة الخارجية المصرية وأهدافها في المقدين الأخيرين وبالتالى دافعاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة سياسياً ثم الموقف المويد لما أسمى بالشرعية الدولية في أزمة الخليج الماصفة . وهو الموقف الذي حقق لها مكاسب اقتصادية ملموسة على أكثر من صعيد وبرخم انتهاء الأرمة إلا أن إعلان دمشق في شقة الاقتصادي قد حمل دافعاً لاستمرارية هذا الموقف التصادياً برغم عمليات التفريغ الأمنى والسياسي التي جرت له وأجهزت عليه .

على أنه وبالرغم من تلك المحددات فإن مصر لم تبلور موقفاً عدائباً ضد المحكم العراقى ، أو مصالح شعبه بل إنها بذلت جهداً مضنياً لتجنب العراق أزمته ، ولكنها تفاعلت سياسياً وذرائعياً مع معطياتها حسب مصالحها حول المحددات الثلاث عندما تفاقعت وبنت أمراً واقعاً .

ونيما بعد الأزمة بلورت مصر موقفاً مؤيداً لسلامة التكامل الإقليمي العراقسي وارفع المعاداة الاقتصادية عن القدعب العراقي بصدوت معلن ثم كانت معسعدة للتجاوب مع أي محاولات عربية لإعادة إدماج العراق في السياسة العربية إذا ما كشفت عن نفسها ، بل ربما يمكن استشفاف دعوة غير معلقة وصوت خافت يحرك الضمير القومي لديها لمصالحة عربية مع العراق ولكن في ظل حسابات عربية شاملة لا تتحمل مصر مغارمها وحدها ، وحيث بدت مصر عاجزة عن تحريك العالم العربي نحو العراق وضد الشرعية الدولية بلا خساتر وفي الوقت ذاته بدت غير راغبة في تحمل خسائر مصالحة منفردة معه ، أو حتى المجاهرة بموقف قد لا يدعمه الأخرون ويحقق لها خسائر غير مبررة مما أضعف إرادة التغيير لديها وأسلمها لشوابت الواقع حول المحدات الثلاث .

ويالتسبة للموقف السورى :

يمكن بلورة دواقع اقتصادية مثيلة للدواقع المصرية . ودواقع سياسية تتمحور حول الحساسية الحزبية البعثية التى دفعت الافتراق البلدين في الحقية المعاصرة وخاصة إيان الحرب العراقية ~ الإيرانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الرغبة السورية في التكوف الإيجابي مع التحولات الدولية التي تدعمت بالأزمة الخليجية وأثرت فيها أيضاً قبل أن تكرس مرارات نتاتجها وفي هذا السياق بدت سوريا راغبة في مهادنة الغرب لصالح المفاوضات مع إسرائيل حول سلام الشرق الأوسط فكان موقفها المؤيد المتالق الدولي في أزمة الغزو ، ثم كان الترامها بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق بدءاً من الحصار الاقتصادي المفروض عليه ، ثم مراقبة تسلحه ، ثم مطالبته الاعتراف بسيادة وحدود الكريت قبل ترسيمها - ولا شعر المهاترات الحزبية السياسية المعاصرة بين الدولتين وسوء عاثقاتهما إيان الحرب العراقية ~ الإيرانية والتي حال الموقف السورى منها دون تطبيع هذه العلاقات حتى أزمة الغزو العراقي للكويت جميعها عوامل تبزر الموقف السورى العراقية الموزه والأسف العراقي ع عموق الحزن والأسف

وفى الحقيقة فإن سوريا - كمصر - لم تجد الدافع إلى تحول كلى فى مواقفها من العراق بل إن حساباتها الإقليمية كانت أكثر تعقيداً فلديها من الدوافع ما يشجعها على تبنى وضعية سياسية عراقية ليجابية مثل مشكلة المياه مع تركيا التى تعمل كمهدد للدولتين معاً على الصعيد الصائي ، وهناك المشكلة الكردية ومضاطر الانفصال وإقامة الدولة الكردستانية وما تثيره من مطالبات إقليمية يضاطب بعضها سوريا ومعظمها تركيا التي تصعد من مطالباتها حيل سوريا وخاصة في موضوع دعمها وليوانها التي تدعيه تركيا لعبدالله أو جلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي . كما أن هناك من الدوافع التي تشجعها على موقف سلبي لعل أهمها فضلا الكردستاني عن الصراعات العزبية والسياسية القليدية الدور العراقي في لبنان والذي تصاعد قبل أزمة الغزو وقد تخشى سوريا تجدده لما يمثله لها من ورقة هامة في كافة تفاعلاتها وصراعاتها الإقليمية وربما أيضا خشية سوريا الحرمان من ميزة نسبية لدى دول الخليج قد تبرر بعض الدعم الاقتصادي لها مع زوال التهديد للعراقي نصوري وحاجته لبناء ذاته مجدداً ولذا ربما عمدت سوريا في خطابها السياسي نصو الاعتدال بقبول المتعلم مع النظام العراقي بشروط الشرعية الدولية فيما بدا البيئة الدولية فيما بدا البيئة الدولية والدولية والدولية المعراق ما اللبيئة الدولية العراقي من ناعيه ، والانتظار التغيير

وأما بالنسبة لدول الخليج فكان موقفها أكثر توتراً وليجابية واهتماما ولو علمي الصميد النظري على الألل فضلاً عن كونه موقفا تطوريا لعب متغير الزمن دوراً هاماً في بلورته وصياغته حيث دارت مناظرة بين تيارين أساسيين استراتيجيين :

المتيار الأولى: ويدعو إلى الدفع نحو التغيير السياسي في العراق بهدف الحل الفورى للتناقض بين أمن الخليج وبقاء القيادة الصدامية التي قدامت بتهديده وفي تقدير هذا التيار الاستراتيجي في العقل الخليجي أن أمن الخليج لا يحتمل بقاء النظام المراقي وقيادته المحواتية التي قامت بغزو الكويت. ومن ثم يقبل هذا النيار بتماون دول الخليج مع المعارضة العراقية والتنسيق معها بهدف إسقاط النظام وإحداث تحول ديمقر اطي فيه .

وأما القيار الثاني: فكان يرى أهمية التغيير الفورى النظام السياسي في العراق قبل الحرب أما بحد هزيمة العراق وإضعاف قواته العسكرية الهجومية ققد أصبح التهديد العراقى لأمن الخليج محدوداً وبالتالى يدعو هذا التيار إلى عدم التسرع بالدفع نحو التغيير السياسي قبل أن تتبلور فرص حقيقية لبدائل مقبولة . ويثق هذا التيار في أن دول الخليج أصبحت تملك المفاتيح الأساسية اللازمة لخروج المراق من أزمته الدلخلية بما يمكنها من تكييف التغيير السياسي في المراق بما يلائم توجهات مقبولة لها على المدى البعيد () ويمكن تفسير ذلك التردد الخليجي - نظرياً - بخشية دوله من انفلات الأوضاع السياسية في العراق لصالح الشيعة على وجه الخصوص . وهو الأمر الذي يؤدى إلى مثالب خطيرة على رأسها لختلال التوازن الإيرائي - العراقي ومن ثم الإيرائي - الخليجي على نحو ربما كان غير مسبوق . ويالتالي فهذه الدول تخشي النهيج الصدامي وتدير عملية تغيير منضبطة قوى من داخل النظام الحالي تعادى النهيج الصدامي وتدير عملية تغيير منضبطة ومحددة بثرابت الأمن الخليجي فيما قبل ١٩٩٠ .

غير أن مواقف الأطراف العربية داخل التحالف الثلاثــى حيال العراق غداة التهاء الحرب قد أخذت تعانى من ضغوط ملحوظة وخاصة خلال عامى ١٩٩٣م - 19٩٤م تدفع نحو إعادة تكيفها وعلى رأس هذه الضغوط يأتي عاملان:

الأول : هو عملية التفكك الجزئي لتحالفي الأزمة اللذين بدوا جامدين غداة التهائها حتى لاحقتهما التطورات سالفة الذكر . وخاصة في عام ١٩٩٣م مما دفع إلى مناخ عربي لكثر تفاولاً إزاء المصالحة .

الثانى : هو إحباط التحالف الثلاثي بالذات - إزاء إمكانية التغير السياسي في المحرق وهو الأمر الذي بدا بمرور الوقت ممتنعاً عن التحقق ومستعصباً على الأليات الداخلية ، والإقليمية . وغير مطلوب من قبل الأليات الدولية مما شكل دافعاً نحو إعادة صياغة الشروط التعامل مع الوضعية العراقية .

وفى هذا المناخ جاءت مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية من خلال مشروع طرحته فى ٢٧ مارس ١٩٩٣م على الدول الأعضاء . لتكشف عن خريطة الروى الخليجية التي استمرت محوراً لرفض عودة العراق للحياة السياسية للعربية

وخروجه من وضعية العزلة والاتكفاء والمصار. إذ ظل التفكير الخليمي الجمعي يعكس حالة الإحباط إزاء الواقع العربي والنظام العربي الذي لم يعد يرى فيه ضماتة سياسية ولم يعتقد برسوخ مفهوم الأمن القومي العربي إلى الحد الذي يعتقد معه الخليجيون في استمر ارية مجلس الأمن مكيفاً للوضيعية العراقية العربية والدولية ، مع استمر از الدول الغربية كضمانة أمنية وسياسية لأمنها الإقليمي وهو القهم الذي بنطوى على مخاطر عديدة إذ إنه بتوقف في حساباته عند لحظة بعينها دون تجاوز ها تدفع إلى عدم الحماسة لإعادة تطبيع الملاقات مع العراق ، أو تحقيق المصالحة العربية باعتبارها أمورا غير مجدية ولا تحقق مصلحة أساسية ملحة مع هبوط مستوى رؤيتهم لفحوى النظام العربي وجدواه بالأساس. فضلاً عن الضغوط الغربية والأمريكية خاصة لتكريس الأمر الواقع وحقيقة الأمر أن إدراكا متبادلاً لـدى طرفي العقدة العراقية - الخليجية وخاصة العراقية - الكويتية بأهمية البعد الدولي في عملية المصالحة كان واضحاً منذ البداية ففضلاً عما أطنته الكويت مراراً من أهمية مجلس الأمن ودوره في تكييف العلاقات العراقية مع العالم . فإن العراق فيما يبدو كان مدركا بقوة لهذه الحقيقة ولذا جاءت معظم مواقفه وسلوكياته مخاطبة للنظام الدولي سواء بالتنفيذ القانوني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة على صعيد التسلح ، أو يطرق أبواب وساطات دولية لقوى بدت مستقلة نسبياً عمن الاستر اتبجية الأمريكية خاصة روسيا والصين وأرنسا ، أو مصر كما أثير في أغسطس ١٩٩٤م عن مبادرة عراقية تجاه الكويت عبر الإمارات والمغرب بوسلطة مصرية أو حتى بمحاولة المروق إلى الإدارة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية ذاتها عن طريق عروض سرية تحدثت عنها بعض الصحف التطبيع معها مقابل رفع الحصيار الدولي .

ومع الإحباط العراقى حيال الحصار دولياً ، أو تحقيق المصالحة عربياً جاء النهج التأزيمي الصدامي من خلال تحريك قواته نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م أملاً في إثارة أزمة يعقبها جدل قد ينتهي بالتفاوض معه الأمر الذي يحرك الجمود الدولى إزاء الوضعية العراقية دولياً فى ضوء حسابات ورهان عراقى على استثمار بعض المتغيرات التى لاحت له مثل تصاعد التيار الروسى القومى المتشدد بزعامة جيرنوفيسكى ، أو التردد الأمريكى المحتمل خارجياً فى عهد القيادة الجديدة التى قيل عنها ، الاهتمام بالداخل ، والتردد حيال الخارج ، أو التحلل المحتمل بفعل الزمن فى أواصر التحالف الدولى - الغربى - حيال العراق .

ومع فشل هذه الرهاتات جميماً أمام مسطوة الآودة الأمريكية التى تحركت بحمم فضلاً عن العجز العراقى عن الاستمرار فى المناورة أو الذهاب إلى حد بعيد فيها ، وعدم نضوح متغيرات دولية حقيقية تدعم أهدافه عادت القوات العراقية أدراجها ومعها عادت الأزمة إلى ميكانيزماتها القديمة وعداد العراق محاصراً يتحرك نحو بعض فعاليات النظام الدولى المظنون باستقلالها النسبي أملاً في تحقيق أهداف جزئية كلفته الاعتراف بحدود وسيادة الكويت عبر مبلارة روسية لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها جاءت متأخرة وولدت مأزومة كرد فعل دفاعي أمام القوة الأمريكية وليست كتطور إيجابي لمناخ عربي يستوعب الثوابت العربية القومية .

السيناريوهات العربية الممكنة للتعامل مع الوضعية العراقية :

بغض النظر عن المرارات التي صاحبت أزمة الفزو لمدى هذا الطرف أو ذلك ، وبغض النظر عن دولفع كل من الأطراف العربية وخاصة الفعاليات المشكلة للتفاهم الثلاثي التي شكلت رويتها وآليات تحركها حيال الوضعية العراقية المأزومة في المعنوات الأربع الماضية . يبقى على الفكر العياسي العربي البحث في خلق آليات عملية موضوعية لإهراج العحراق من وضعية الأزمة إلى وضعية سياسية إيجابية ضمن منظومة التفاعل القومي العربي إدراكاً المخاطر العديدة التي قد تتجم عن سلبيات التوظيف العالمي للقوة العراقية حال استمرار الوضع الحالي ومن قبل قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متضارية ومتناقضة مع المصلحة العربية .

ويمكن القول بأن الفكر السياسي العربي قد أنتج ثـلاث روى نظريــة نـعـرضر لها بليجاز قيما يلي : الأولى: وتنادى بتغيير النظام من خلال تكتيل الجهود العربية ضده بعد أن غرس فى الوطن العربي ظاهرة شديدة الخطورة والضرر بعدواته على الكريت وهى "ظاهرة العنف المسلح من الداخل" من أجل تجقيق أطماع شخصية وإشباع أهواء ذاتية مما سمح تقوة من خارج الوطن العربي كليران بالتغلفل داخله ونشر العنف المسلح فى أقطاره لتحقيق أهداف خاصة بها".

ويستطرد أحد مفكرينا السياسيين في تبرير الرويا قائلاً " إن مثل هذا الوضع يتطلب مبادرات عربية صادقة رجهداً قومياً جاداً هدفه القضاء على ظاهرة العنف المسلح بكل صورها على مستوى العلاقات للعربية -- العربية أو على مستوى الاتطار العربية منفردة .

ويضيف الكاتب أن هذا يحتاج إلى تنسيق ضرورى وهو دور يتطلبه الحرص على الأمن القومى العربى وعلى حماية الشعوب للعربية وتخليصها من كانة آفات التآمر والغدر التي استغلها النظام العراقى فى تمزيق كيان هذه الأمة وتخريب أمنها القومى (۱۰).

ورغم بريق هذه الرويا فإن لها مثالب عديدة فضلاً عن الصعوبات التى تكتفها ومن هذه المثالب تحفظ الكاتب بأن هذه الروية هى " دعوة لإسقاط الدور الرحيد الفاعل في هذا الشأن وهو دور الشعب العراقي ذات صاحب الحق ، وصاحب القرار " ويمكننا أن نضيف من المثالب اصطدام هذه الدعوة مع الاتجاه العالمي لتدعيم وترسيخ القيم الديموقر اطية وقيم حقوق الإنسان والتي يجب أن تكون ضمن ثوابت العلاقات للعربية . وبالتالي فلا يمكن لتباع هذه الوسيلة العنية لإرساء مبدأ عدم العنف أو نهج غير ديموقر اطي لإرساء الديموقر اطية في العلاقات العربية . ونالته المعويات العديدة التي تثور عند التطبيق العملي .

الثّانية : وتدعو لإجراء مصالحة عربية سريعة مع العراق " إذا أظهر دلائل واضحة تؤكد أنه تخلى تماماً عن سياسته المدمرة السابقة التى ظل يتبعها طوال مدة حكمه وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقي السنى والشيعى والكردى . ويورد أحد الاستر اتيجيين تحفظاً هاماً على هذه الرويا قائلاً " إننا لا يمكننا أن نتصور للحظة إمكان حدوث تغيير أساسى فى عقلية النظام العراقى الحاكم ما لم يكن فى إطار خدعة أو مناورة تكتيكية تخفى خلفها مرامى عدوانية " ويضيف فى لغة حاسمة " إن هذا الاقتراح قد يخرج الأمة العربية من المأزق التى وضعت فيه منذ أغسطس ١٩٩٠م ولكنه سيضمها فى مأزق أشد خطورة قد يقودها إلى ضياع كامل (١١).

وبرغم لختلاقنا مع مثل هذا التحفظ الذي يبدو متشاتماً إلى حد بعيد إلا أن القول بمصالحة عربية مع النظام العراقي رغم المرارات النفسية لأزمة الغزو ربما بدا على النقيض ممعناً في التفاول قياساً على الواقع العربي الحالي بتناقضاته المتزايدة وخاصة أن هذه الروية لا تتضمن ضوابط موضوعية لاستكناه الضمير العراقي وهو ما يبدو أمراً صعباً في ضوء استعراض سياسات نظامه الحاكم قبل أحداث أكتوبر 1914م وما بعدها .

الثالثة: ويتبناها مفكر سياسى مصدرى ، وبرغم أن عرضه لها جاء فى سياق كتاب له اصدر عام ١٩٩٢م الا أنها لازالت الأصلح والأكثر موضوعية للتعامل مع الوضعية السياسية العراقية إذ إنها توكد الانشغال العربى بالمستقبل الميراق دون تدخل فى شئونه ، ودون اندفاع نحوه فى أن واحد عبر محددات ثلاث على النحو التالى (١٦).

- أ) توجيه رسالة إلى العراق بالنزام الدول العربية بدعم فعال لمهمة إعادة بنائـــه
 عبر خطوات تصاعدية في سياق ظروف تدعو لإعادة بناء الثقة .
- ب) التأكيد على أن التغيير السياسي في العراق يجب أن ينبع من داخله
 وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء بما يسمح باستقراره
 السياسي .
- ج) التأكيد على أن العراق بجب أن يظل أحد الأركان الأساسية للجماعة

المداسية والثقافية العربية مع اعتبار أن هذه الثقافة وأخلاقياتها القومية والدينية تسمح بالتعير عن خصوصية وضع التعديبة القومية والدينية في المعراق وأنها ترى في هذه التعديبة جسراً للتواصل الدينسي والثقافي والتاريخي بين العرب وغير العرب في ظل دولة واحدة .

على أن القول بموضوعية هذه الروية الذي بجد أساسه في استعراض طبيعة الانشفالات العربية الحالية والتي تبدى قدراً متدنباً من الانشخال بفكريات التضمامن والتكثل والمسائدة القومية في ضعوء الهجمة الشرق أوسطية – يصطحم بإشكالية هامة جوهرها التباين النسبي في معدل تتفق الأحداث وتسارعها إقليمياً من ناحية، وقومياً من ناحية أخرى ، والتبسيط نقول إذا كنا ندعو ونستحث عملية إعمادة أوماح القوة العراقية في الصف العربي ادعمه في مولجهة المتغيرات الإقليمية التي تعصف به وتسعى نحو إعادة تكييفه ، فما معنى هذا التضامن إذا ما تأخر حتى يكتمل تدفق واندفاع هذه المتغيرات نحو تحقيق أهدافها التي تصطحم بالتقافي والسياسي من بنيان نظامنا القومي العربي ؟ والمشكلة في هذا الطرح الأخير أنه لا يحد مدى زمنيا لإعادة الإلماح وبرغم أن التحديد هنا من جوهر الروية وروحها بما يتغق وآلياتها إلا أن الأمر قد يستدعي إضافات إليها لتدعيها من قبيل:

العمل على تدعيم التضامن العربي فيما عدا العراق ، من خلال تحييده زمنياً إلى مدى عمل آليات هذا الطرح . أي أن يعمل النظام العربي بطريقة مزدوجة لدعم فعاليته القومية من ناحية ، مع محاولة استثناه العراق ونزع أنمواك تتاقضاته في الحياة العربية من ناحية أخرى إلى حين عمل آليات إعادة الإنماج .

المعمل على تدعيم المناخ الدولى الإيجابى حيال العراق من خلال النفع فى التجاه إعدادة إيماجه فى الحياة العربية التجاه إعدادة المربية الأن الله معوف يمنع - مؤقتاً - تفاهم الآثار السلبية الموضعية العراقية الحالية على أكثر من صعيد .

وعلى الصعيد الداخلى قد يحول دون بناء رأى عام داخل العراق ذى اتجاهات مجتمعية وتثاقية حادة أو حاقدة حيال قيم النظام العربى نتيجة استمرار المعاناة الشعبية لفترة طويلة وتحت وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وضعية العزلة والحصار العراقي ، والصمت العربي .

كما أنه قد يحول دون بناه بطولات وهمية يدعيها للنظام من خلال طرح صور الفارس المظلوم والنبيل من ناحية ، كما يحول دون صباغة أوهام جديدة في الرفاهية والقوة مع لتقشاع ظلمة الحصار إذ إن عودة العراق الحياة الدولية وخاصة في الفترة الأولى - سوف تكون مصحوبة بزخم من التوقعات المجتمعية ، والصعوبات الموضوعية المحيطة بعملية إعادة البناء والتجديد وهدو الأمر الذي قد يعجل بالنظام من خلال تسريع تفاعلات الإحباط حياله وتأجيج مشاعر العداء له في ظل مناخ سياسي أكثر اتكشافا على المالم .

وعلى الصحيد الخارجي فإن عملية الإدماح الدولى سوف تحول دون لجوء العراق للتعامل من خلال القنوات الخلفية أو التحالف مع القوى المناوتة للنظام الدولي أو المتعردة عليه ، أو حتى آليات التوظيف السلبي لصالح قوى دولية أو اللهيمية ، خاصة إسرائيل وإيران ، فهناك العديد من المحاولات العراقية للتحرك في هذا السبيل تجاه إسرائيل للومماطة لدى الولايات المتحدة مقابل التطبيع أو حتى تجاه إيران ، وهو الاتجاه الذي قد يدفع نحوه عوامل موضوعية ثلاثة أساسية هي: (١٠٠).

١- تبلور ثلاث إرادات أمنية مستقلة على شاطئ للخليج العربى بعد تفكيك الإرادة العراقية – الخليجية ، واحتفاظ إيران باستقلال مواقفها ثم دخول الولايات المتحدة كحليف خليجى فى مواجهة العراق ، وإيران معاً مما يتبح إمكانية الاستقطاب بين أى طرفين من الثلاثة لابد من أن يكونا العراق ، وإيران كما يوحى المنطق الاستراتيجى .

٢- أن مخرجات الحرب الثانية في الخليج قد تلصت التوترات العرائية الإيرائية الناجمة عن الحرب الأولى بخصوص الأرض والأسرى
 والتوازن العسكري فضلاً عن النفسي .

٣- إن الشعارات العراقية التي رفح في خضم الأزمة الثانية وعلى رأسها إسلامية المسراع ، وضعرورة التسلح في مواجهة الشيطان الأمريكي ، وضعرورات التحرير المسلح للأرض العربية الفسطينية وغيرها . ورغم أنها قد جرت في إطار من العزايدات المفضوحة بقصد تقعيل تناقضات الأخر فإنها أنت في النهاية – ولو ظاهرياً – إلى تدلخل في لفة خطاب الطرفين بالقدر الذي قد يتبع تقاربهما .

وأخيراً يمكن القول بأن الوضعية السياسية القلقة للعراق لا يمكن لها أن تستمر بحسابات أى منطق سياسى أو استراتيجي . أو باستقراء الخبرات الدولية على هذا المسعيد إلا لمدى قصير . رغم طموحات أو تمنيات ، أو مناورات أى من القوى الدولية أو الإقليمية . ولذا فعلى الجميع أن يتحرك ويرصد من هذا المنطلق . وحندها يكون النسؤال كيف يعود العراق ، واحساب من ؟

ولا شنك أن المصلحة العربية تقتضى أن يعود لحسابها ، ويـالدى أهليها فالذا ما كانت البيئة النفسية العربية لدى طرف أو آخر لا زالت تموق هذه المعودة زمناً فإن آليات إعدادة الإدماج الدولى لو تم دفعها بإشراف وتخطيط عربى فريما قد تـنزع خلال فترة انتقالية أشواك وتتاقضات أى من أنماط التوظيف السلبي للقوة العرائية حتى تعود الآليات إعدادة الإدماج قدراتها عربياً طالما أن المتغيرات الإقليمية - بتعاو تحقيل وتعرض التهموش كافة آليات إعدادة الإدماج الوئيد.

إن هذه الصيغة الأخيرة . تبدر طرحاً ممكناً قد تحافظ - في ظل ظروف إقليمية قلقة - على بعض التماسك القومي اللازم لاستعرارية فعالية النظام العربي . أما الفشل في التعامل مع الوضعية السياسية العراقية فإنه على النحو المبين سلفاً . سوف يدفع إلى مخاطر جمة ليس بأهمها عملية التقليص الوظيفي النظام العربي من خلال خلظة مضاميته السياسية والأمنية .

ثانياً : تصاعد التحدى الإقليمي الشرق أوسطى :

يمثل عام ١٩٩٣م انعطاقة هاممة في مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي رغم العثرات التي تولجه اكتمال هذه الانعطاقة السلمية على المسار الفلسطيني ذاته، فضلاً عن المسارين السوري واللبنائي .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات قد ظلت محوراً لنشأة وتطور واهتمام النظام المعربي وبالتالي تجلياته السياسية والأهنية . فضلاً عن أنها تكون رصيد مشاعر مشترك للمالم العربي صاغه وجدان الأدباء وعقول المفكرين قبل دماء الشهداء كان من الطبيعي أن تحدث هذه الاتعطاقة السلمية أثرها في إعادة تشكيل خريطة الإدراك العربي الأمني والسياسي على نحو ما .

ومن تاقلة القول إن عملية إعادة تشكيل هذه الخريطة تنخل ضمن العمليات التي يمكن وصفها بالتاريخية إذ تتعلق بالصورة القومية لمجتمع آخر مناقض فضلاً عن صورة الذات نفسها إذ يتطلب هذا الإدراك الجديد روية جديدة تحتاج تشكيلها إلى مدى زمنى طويل نسبياً ، وإلى تتابع إجراءات لبناء الثقة تخلق وتتمى ثقافة مسلم جديدة تابى حاجات التعايش في التعاون والصداقة ، ولا شك أن اكتمال التسوية العملية على المصار ذاته فضلاً عن المعارات الأخرى يعد اللبنة الأولى في إجراءات بناء الثقة في الخطوة الأولى في عملية إعلاة تشكيل الإدراك العربي.

على أن الولايات المتحدة وإسرائيل كطرافين معنيين بإعدادة الصياعة الاستراتيجية لمنطقتنا العربية قد حاولا تطبيع الإدراك العربي بعملية التواء تاريخي نقف ز على حقائق الواقع رغم استعرار تداقضاته لصالح صياغات ونماذج تبدو في هذا الوقت أقرب إلى يوتوبيا منها إلى الواقع إذ تجاوزت الشروط الأساسية لنموذج التعاون الإقليمي " الشرق أوسطى " والمتمثلة في لكتمال التسوية على باقى مسارات التفاوض التجابي والجماعي .

فضلاً عن الشروط الثقالية والمتمثلة في تدعيم تدريجي لتقلفة السلام على الجانبين وفي مواجهة متغير الزمن عمدت الدبلوماسية الإسرائيلية إلى الجانبين وفي مواجهة متغير الزمن عمدت الدباوماسية الإسرائيلية إلى المضاحلة الله المحلمة السلام العربية ادى كافة القوى والأنظمة والجماعات الثقافية والسياسية في محاولة لابتزازها واستهلاكها استثمارا للحظة ضعفها التاريخي أعقاب أزمة حرب الخلوج الثانية حتى تتمكن من لجراء عملية تبادل غير عائلة بين الجراء عملية تبادل غير عائلة بين وعيين وإرادتين أولاهما في ذروة تصاعده والأخر في ذروة تضاوله وهو الأمر الذي يجعل من العملية كلها نوعاً من تزييف التاريخ.

وفى هذا السياق السياسى التاريخى طرح المشروع " الشرق أوسطى " بمبادرة أوس النسرة أوسطى " بمبادرة أوس النسلية الإسرائيلي سياسية معررة بقلم وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز فى كتابه " الشرق الأوسط المجيد " بمجرد نوقيع اتفاق أوسلو لإعملان المبادئ والحكم الذاتى المحدود فى لحتفالية واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م فيما يبدو وكأنه هجوم سلام إسرائيلي فرض على المالم العربى ضرورة التعلمل معم رغم تراجع شروطه الثقافية وجمود شروطه السياسية كما سلف الذكر . وهو التطور الذى بدت ملامحه فى الفترة المنقضية .

وإيماناً منا بأن المأزق الراهن لعملية السلام لا يعنى نهايتها ، في صوء استغرار المحددات الإدراكية التي دشنتها ، فإن مناقشة موجزة لطرح الشرق أوسطية يصبح أمراً حتمياً إدراكاً لمدى تأثير نطاقه ومداه على النظام العربي في مضمونه القومي ويشتى تجلياته ، وهذا ما نحاوله أيما يلي .

الغموض في طرح المقهوم :

وينال ذلك الفصوض من المدى والنطاق معا . فعلى صعيد المدى نامس غموضاً في تحديد هدف الشرق أوسطية هل الوصول إلى نظام إلليمي بالمعنى الشامل ؟ أم بناء سوق شرق أوسطية بالمفهوم الاقتصدادى فقط ؟ أم الاكتفاء بكونه إقليماً جغرافياً له تعيير اته السياسية والذي تخلو تفاعلاتها من الصراع ؟

وواقع الأمر أن جزءاً هاماً من الفعوض وعدم التحديد اللذين يكتنفان المفهوم في الأدبيات السياسية العربية بوجه خاص والإمرانيلية بوجه عام يعودان للخلاف حوله في الإدراك العربي - الإسرائيلي، والجدل النابع من درجة الحماسة على الجانبين للطرح الشرق أوسظى تصعد به إلى مفهوم النظام ، بينما تهبط به درجات الحماسة إلى مفهوم السوق أو مجرد الإثليم ذلك بينما يرجع هذا الغموض في جزء آخر منه الاقتداد القدرة على التحديد وشبوع العمومية في الخطاب السياسي العربي بوجه خاص .

وعلى صعيد النطاق نلمس غموضاً مشابهاً وكتف حدود الشرق الأوسط البوديد . فقضلاً عما يبدو من تباين تاريخي لحدود الشرق الأوسطى في التمامل الدولي المعاصر وخاصة في الخمسينيات ، نلمس التباين ذاته في الطروحات المعاصرة فيينما تجعل معظم الكتابات خاصة العربية – من الشرق الأوسط إقليماً يحتري العالم العربي كله بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل فإن دوافع سياسية تثير لدى أطراف مختلفة تباينات مع هذا التحديد الغالب بعضها يضيف دولاً كاكستان ، أثيوبيا ، وبعضها يحنف إقليماً عربياً كاملاً كالمغرب العربي من التعريف الدقيق المشرق الأوسط فهوتمر الدار البيضاء مثلاً قد انعقد تحت مسمى التعليان الاقتصادي بين "دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " والإضافة هنا تعنى القصل ثم الإلحاق ولهذه الصياغة مغزاها .

بل الأكثر عرابة هو ما جاء في تقسيم متداول في العرف السياسي الأمريكسي ويحدد انتماءات الوطن العربي إلى شلاث مناطق استراتيجية ضممن أربع مناطق استراتيجية رئيسية تحاول الولايات المتحدة تأطير العالم داخلها وضبط تفاعلاته في نطاقها ولو في إطار تصورى وهي كالتالي (١٤):

- أ) منطقة المحيط الأطلنطى وتضم أوروبا الغربية والشرقية وروسيا وشمال
 العالم العربى في أفريقيا حتى ليبيا .
- ب) منطقة المحيط الهادئ وتمتد من الشواطئ الأمريكية الكندية وحتى الشرق الأمريكية الكندية وحتى الشرق الأمران

- منطقة الشرق الأوسط وتضم الدول العربية شرق السويس وليران وتركيا وباكستان وإسرائيل وتخلو من مصر
- د) المنطقة الأفريقية الاستراتيجية والتي تضم مصر أساساً وتشمل دول حوض النيل والقرن الأفريقي .

وما يحمله هذا التصور - ولو نظرياً - من تشتبت المنظومة العربية ، ومن عزلة مصدر عن الشدق ، والغرب العربيين قد يحمل من الشكوك في التشنت المقصود بقدر ما يثير من الغموض المطروح الذي يكشف نقط عن مركزية الوجود الاسر ائيلي.

(٢) دواقع الطرح الشرق أوسطى لدى الطرفين :

وتشهد هذه الدواقع تبليناً جوهرياً بين الإدراك العربي، والإسرائيلي فيينما يحقق الطرح الشرق أوسطى خياراً أسرائيلياً تاريخياً يلبي لها حاجات التمايش والاندماج الإقليمي وترسيخ شرعية وجودها فضلاً عن كونه محاولة لاستثمار التقوق السياسي - المسكري في تحقيق تفوق القصادي حضاري بما يدعم الأمن المجتمعي والنفسي للشخصية الإسرائيلية بل ويساعد على إعادة لكتشافها بهوية إقليمية شرعية جديدة ، بالإضافة إلى أنه محاولة حثيثة لتغفيف أعباء الوجود الإسرائيلي عن الكاهل الأمريكي تصبأ لتغيرات ما قد تفرزها الميئة الدولية في المستقبل تدعم التوجهات الأمريكية الحالية نحو تقليص أعباء سياستها الخارجية .

على المكس من ذلك ياتى التصور العربى للشرق أوسطية على أنه شمن سياسى اقتصادى لمعلية التسوية السلمية والانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م . وهو التصور الذي ينسجم مع صيغة التفاوض العربي - الإسرائيلي في مدريد والتي جعلت من المفاوضات الثنائية هدفاً عربياً غابته البحث في الانسحاب ، ومن المفاوضات الجماعية متعددة الأطراف هدفاً أبسرائيلياً يكرس لملافئات الإسرائيلي يكرس من المائيسمي الإسرائيلي يجماعية متعددة الأطراف هدفاً أبسرائيلياً يكرس الملافئات الإسلامي . وهو التصور الذي يجعل من

التفكير السياسي العربي نمطاً التفكير المصطر من ناحية ، والذي ينطلق من لا شيء من ناحية وهو الأمر الذي يسمح في النهاية بإضعاف التصور العربي إذ يجعله عرضة لعمليات التكيف السلبي باستمرار حسب معطيات الطرح الإسرائيلي الهجومئي والمخطط وهذا ما نبرز ملامحه في الجزئية التالية .

(٣) ملامح التعاطى العربي مع الطرح الشرق الأوسطى:

نتيجة الدواقع السابقة للتصور الحربي حيال الشرق أوسطية ، اتسم التعامل العربي مع مفهوم الشرق أوسطية بعدة سمات أهمها انقسام الروية ، والعجز عن طرح النماذج البديلة وعلى صعيد انقسام الروية حول جدوى الشرق أوسطية نرصد ثلاثة توحمات هي (10):

التكوجه الأول: يطرح إمكانية تجاوز حساسيات المساضى ويطالب بلغة خطاب جديدة توثر وتتأثر بمنطق السلام الجديد ليس فقط من منطلق قبول سلبي بالأمر الواقع بل وأيضاً طعوح إيجابي يرى إمكانية تنويب إسرائيل في المحيط الثقافي العربي بما يخفف من العدوانية السياسية المصاحبة لطم التكوين ويثير جذوة المتقضات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المترتبة على عملية الممارسة لنظام الدولة.

التوجه الثانى: ويجسد تُيلراً تشاؤهياً جوهره أن إسرائيل التى عاشت كرأس حرية للاستعمار السياسي سوف تصبح ولا شك رأس رمح فى إطار التفاعلات الاقتصادية المحتملة للاحتكارات الاقتصادية العالمية بما يجعل مجمل تفاعلات وإيقاعات التحرك العربي مجرد ردود أفعال مضبوطة بإرادة خارجة عنه .

التوجه الثالث: ويرى أن ثمة توجهين بتنازعان الانتماء الإسرائيلي هما الانتماء النقاقي الغربي والجغرافي العربي ويباتالي فإن واقعية نرائعية عربية يمكنها تفجير الاختيارات وفرضها بما يحقق إمكانية تقاعل غير سابية إن لم تكن إيجابية مع إسرائيل في إطار فني لا يتعدى إلى حيث مدركات الثقافة العربية مع ما يتطلبه ذلك من شروط أهمها .

تحقيق النضامن السياسي العربي.

دعم الخيار الديموقراطي العربي بما يطلقه في المستقبل من جذوة الإبداع الفردي لدى الإنسان العربي ليشارك بإيجابية في معترك التحدي الحضاري القادم .

ضبط ليقاعات الحركة العربية سع ليقاعات المراحل السلامية لإحداث الاتساق الواقى من عمليات الاختراق الإسرائيلي بما يحدث اضطرابات في هياكل العوائد والتكلفة .

ورغم أن التعاطى الفكرى العربى مع صياغات التفاعل السلمي الشمرى أوسطى قد بدأ سريعاً مصاحباً للطفرة السلمية ، ولازال مستمراً حتى الآن إلا أنه بدا عاجزاً عن بلورة صياغات فعلية مضادة حيث يمكن تحديد بعض السمات التي مثلت قصوراً في أليات التفكير السياسي للعربي حول هذا المستوى ومنها:

إن التجاوب الفكرى العربى بدأ ولارال ينطلق من حقيقة أن الشرق أوسطية أمر واقع كثمن لعملية السلام لابد من دفعه ولدذا فقد بدا فكراً مضطراً في إطار دفاع سلبي عن الذات ولذا كانت تتنازعه تيارات التشاؤم والتفاؤل بصفة أساسية وعلى غير أسس موضوعية في الغالب مع الفقاد روح المبادرة لمرض صباغات أو نماذج متكاملة حقيقية و مضادة .

إن التيارات العامة أو التوجهات السالف بيانها اسم تتنظم فى أطر جغرافية محددة ، ولم ترتبط بأنماط معينة من السياسات أو التوجهات السياسية ولم تطرح حقائق موضوعية ولا نماذج بديلة حيث اقتصرت على جماعات ثقافية وبحثية منتائزة بطول وعرض العالم العربى ، انعكست رواها فى سياق ندوات ومؤتمرات سياسية القيت رواجاً كبيراً فى أعقاب توقيع لتفاق إعلان المبادئ والحكم الذاتى المحدود المعروف بغزة وأريحا أولاً بصفة أساسية .

إن الجهد الجماعي والرسمي المنظم المدول العربية لم يتوفر تعبير عنه . حيث ظلت الروى المطروحة للجماعات الثقافية وبعيداً عن الفعاليات الرسمية دون بذل جهد جماعى للتنسبق وتبادل الرأى وهو ما تجلى بصغة خاصة خلال موتمر الدار البيضاء في أول نوقمبر ١٩٩٤م وما شهده من مناخ تكالبي على التعاون الإقليمي ، وحماسة نحو التطبيع مع إسرائيل بدت بشكل واضح لدى المغرب وونس فضلاً عن قطر . ورغم آراء متفائلة تدعى عدمية وخواء نتائج الموتمر ربما استنداد المخلف حول إقامة بنك تتمية الشرق الأوسط إلا أن المقيقة التي بدت سافرة كانت غياب أدنى مستويات التسيق العربي فضلاً عن فقدان الذاكرة حيال سوريا ولبنان والتي أثبتت ملابسات الموتمر إمكانية تعييدهما .

ويمكن نفسير القصور الفكرى والسياسى العربى حيال هذه القضيية بدواقع أهمها :

- عدم اعتياد المبادرة بالله ، وتفضيل الانتظار لصياغة ردود الأقصال باعتبارها أثل تكلفة وأسهل تحديداً .
- استمرارية صعوبة التكيف في النفسية العربية مع المتغيرات الجديدة فهي اعتادت مواجهتها إما بالإهمال والتشدد ، أو بالخضوع والتكالب ، وفي كاتا الحالتين فإن نماذج الاستجابة العشوائية تبدو البديل لهذه التكلفة العالية ، وهذا الجهد الإدراكي الكبير . وهما المتطلبان لعملية صياغة النماذج .
- استمرارية التباين في الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي، ثم السلام المسري الإسرائيلي، ثم السلام المسري الإسرائيلي على الخريطة العربية . فعطية المسلام سوف تحمل مخاتم ومغارم متداخلة وجوهر الإشكالية هنا أن أصحاب الأرض وهم دول المواجهة الذين عاشوا مرارات الصداع ذاته لميس الديهم الكثير المقصوه ثمناً للمسلام أو الأرض. وبالتالي فليسوا هم المخاطبين أساساً بصبيغ وأنماط ونماذج التعاون المنشود . ولعل القول بأن العين الإسرائيلية على دول الخليج أساساً كتعبير هيكلي أمين عما يسمى إجمالاً بالاقتصاد العربي يجد له كثيراً من الصدقية بل والشواهد .

حالة التشرذم العربى والتي حالت دون بناء فكر جماعى وسمحت بارتباط مجمل التعبيرات والرؤى الفكرية بحسابات المصالح القطرية ادى كل دولة وفي هذا السياق وجنت دول الخليج نفسها في حل من الالتزام الجماعي العربي معتبرة نفسها هي الأقدر على تثمين دورها التعاوني ، وقدر اتها الاقتصادية براجماتيا وفي ضوء التشغالها الإقليمي بتوازنات الأمن والسياسة في الخليج العربي وحسب علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) ملامح الطرح الإسرائيلي للشرق أوسطية :

وتبدو على العكس من الملامح العربية في التعامل مع المفهوم أكثر وضوحاً وتحديداً - وفي سباق دوافعها الإيجابية - ويالتالى نجدها أكثر قدرة على صياغة النماذج الشاملة اللتعاون الإقليمي . وربما كان أكثر النماذج رولها في الفكر الإسرائيلي وأكثرها تقليدية وأكثرها إثارة المخلوف العربية في آن واحد ما يمكن أن نعموه بنموذج "مكافئات الكثافة والفراغ" وجوهر هذا النموذج يتمحور حول نمط أساسي من التفاعلات قوامه دمج المفردات الحداثية في التكوين الإسرائيلي مع المفردات التقليدية في البنية الاقتصادية العربية فيما يمكن اختصاره في قسمة عمل التكنولوجيا - الموارد ، والتي تستند في دعوى العقل الإسرائيلي - إلى مركبات القوى والضعف لدى الجانبين وما تتيحه من فرص التكامل ذات الطبيعة المفاية على النحه الثالى:

 أ) الاقتصاد الإسرائيلي : وتتمحور نقاط قوته حول الإبداع الإنساني المكتسب وأهمها (١٦) :

توفر الخبرات والكوادر الفنية المدرية من المهلجرين لإسرائيل، ومن الإسرائيليين أنفسهم في إطار الاستغلال الأمثل للقوى البشرية والاهتمام بالتأهيل الفنى لتعويض النقص في الأيدى العاملة. توفر قاعدة صناعية تكنولوجية متطورة خاصة في الصناعات الإلكترونية وصناعة السلاح . الأمر الذي جعلها تشارك بنسبة ٩١٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٩٠م حيث تمثلك إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمي تقوم الدولة بدور محوري في إدارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية .

يقوم بمهمة التنسيق بين الأبحاث العلمية في البلاد " المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير " التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته ، كما تمثلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لأغراض البحث العلمي والتطوير في المجالات المدنية .

وهناك أيضاً الجامعات والمعاهد العلمية وعلى رأسها معهد وايزمان بالإضافة إلى الشركات الخاصمة وتبلغ مجمل إلى الشركات الخاصمة وتبلغ مجمل النقات الخاصمة بالبحث العلمي لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٥-٥-١٪ من الدخل القومي الإسرائيلي البالغ نحو ٥٧ مليار دولار عام ١٩٩١م أي بقيمة حوالي ٧ مليار وطر قصالاً عما تنفقه الجهات المدنية .

الققدم الكبير في مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطويس الزراعة والمشروة الحيوانية فضلاً عن قدرتها المذهلة على فتح الأسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل إمكانات النقل الجوى والبحرى والسبرى فضالاً عن معاونة العناصر اليهودية المقيمة على أرض الأسواق المقصودة .

نقاط الضعف وتتمحور حول المعطيات الطبيعية الثابتة وأهمها:

قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات المثنتاج مع عدم توافر مصدادر الطاقة البديلة حيث تستورد نحو ٩٨٪ من احتياجاتها البترواية .

محدودية التحداد السكاني وضيق السوق بما يجمل عملية الإنتاج في إسرائيل غير ننية في مجالات كثيرة . العزلة المفروضة عليها من المحيط العربى بما يحول دون تدفق تيارات التبادل السلمى والرأسمالي وفق المعدلات الطبيعية المعروفة .

ب) الاقتصاد العربي:

نقاط القوة : وتتمحور حول المعطيات الثابئة وأهمها :

قاعدة أرضية شاسعة تبلغ نحو ١٤ مليون كم لا شك أن بها نسبة كبيرة صالحة للزراعة تنتمى لألماليم مناخية متنوعة مما يثرى الـتركيب المحصولـي الزراعى العربى ، فضلاً عما يتوحه من العراجى .

ثروة مائية كافية - حالة ترشيد استهلاكها - قادرة على تلبية متطلبات زراعة عربية واسعة .

ثروة نفطية هائلة تبلغ نحو ٥٥٪ ، ٣٨,٥٪ ، ٢٨٪ من احتياطى وإنتاج وصادرات العالم فضلاً عن ثروة معدنية بزخر بها المغرب العربي . بالإضافة إلى القدر الهائل الذي نتيجه السماء العربية بطقسها المشمم من إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بل وحتى الرمال العربية تبقى لها قيمتها كدافع الإنتاج السوليكون والزجاج والأسمنت وصناعة النذاء .

سوق طبيعية ضخمة تنتشر عبر قارتين ، وعير ألىاليم مناخية تختلف في ذوقها الاستهلاكي فضلاً عن إمكانيات الاستهلاك الضخمة لدى ٢٥٠مليون نسمة بما يضفى الصفة الغنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع العربي المتطورة.

نقاط الضعف : وتتمحور حول الأداء الابداعي والفردى للإنسان العربي وأهمها :

فجوة زراعية كبيرة وعجز في الميزان التجارى نسبته ٧٠٪ في ظل استخدام سيئ الموارد المائية والأرض العربية .

افتقاد العالم العربي للكوادر القنية الماهرة والمدرية على إدارة عمليات

الإنتاج بل وانخفاض شديد في ابتلجية العامل العادى حتى بلغت نحو ١/٦ المعدلات السائدة في العالم الصداعي -

الضعف للعام الشديد في بنية الصناعـات العربية المدنية والنـاتج عن فقدان القاعدة التكنولوجية الخاصة به وضعف الإنفـاق العامى على البحث والتطوير بل وسوء استخدام القائم منه واذلك أسباب نرى أهمها :

اعتماد كل التجارب الصناعية العربية على نظام الرخص في التصنيع وفي دراسته السوق مما أعلق عملية تكوين كوادر عربية قادرة على ذلك .

افتقار معظم للبدان للعربية للقدرة على الابتكار والتطوير والتصميم فى صناعتها الناشئة حيث لا يوجد مصممون أو مطورون أو مبتكرون ولا الجهاز الإداري الكفء الذي يجمع هولاء وينتظم تفاعلاتهم المتسعة.

فقدان الكفاءات الإدارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعي وفتح الأسواق للمنتج بل والافتقار إلى العنصر البشرى القادر على إنشاء مشروع صناعي حقيقي خاص .

ويحد هذه القراءة السريعة لمركبات القدوة والضعف لمدى الاقتصاديين الإسرائيلي والعربي وطبقاً لتصورهم عن آلية التفاعل بأسلوب الانتشار وقدق قواعد المسغط الجوى ومظاهر السطح الطبيعية يمكن القول بأن علاقة ما يمكن تسميتها عمالة الكثافة والفراغ " تحكم إلى مدى بعيد طبيعة الاقتصاديين وتفرض عند تفاعلهما أن يلتقى الإبداع البشرى الإسرائيلي بالإبداع الطبيعي العربي في توفيقية قلدرة في إطار القواعد الفنية الاقتصادية على خلق تكامل اقتصادي رشيد وبناء حيث تكاد تكون عيوب الاقتصاد الإسرائيلي الطبيعية الثابتة هي المكافئ لمزايا الاقتصاد العربي الطبيعية والعكس في الجانب المهاري البشري في علائة تعادلية شبه مستقيمة تشكل جوهر الروية الإسرائيلية بصفة عامة والتي تثير انتقادين هامين من وجهة النظر العربية:

الأول : هو روح الاستعلاء الحضارى فى مواجهة المالم العربى والتى تطرح إسرائيل كمقل مفكر لجسد عربى خامل فى صياغة تستثير المقل السربى وتستغز وجدانه نحو رفضها ومقاومتها لأنها صيغة فاضحة حضارياً رغم ما قد يستندها من منطق وذلك برغم محاولة إسرائيل إخفائها فى طرح ثلاثى أكثر تعقيداً يضيف إلى الموارد العربية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية ، قوة العمل والتى ينسبها لمصر وتركيا وفلسطين بالأساس ، غير أنه ينحو بها فى الوقت ذاته إلى العمل اليدى ، والزراعى ، ذى التكنولوجيا المحدودة بينما يبقى على التكنية المنطورة كما المحدودة بينما يبقى على التكنية المنطورة كما المحدودة المنطورة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المنطورة

الثانى: أنها صيغة اخترالية إلى حد بعيد فضلاً عما سلف من نقد فإنها أيضاً تستبعد التكوينات الحداثية الهامة والمتطورة في مصر وتركيا ، وليسران ولبنان، فضلاً عن ممات الحداثة المتنامية في شتى البلدان العربية حتى النقيرة منها الأمر الذي يقصر التصور الإسرائيلي على دول محدودة وهامشية في النظام العربي.

ورغم الانتقادات تلك للتموذج الإسرائيلي إلا أنه يبقى الطرح الأهم إن لم يكن الأوحد والذي تدور التفاعلات والمسلومات حولة سواء لإقراره من جانب إسرائيل ، أو لنفيه ومقارمته من جانب عربي وفي هذا السياق ربما يأتي موتمر الدار السيضاء في أكتوبر 1992م ، وأيضاً موتمر عمان للتمان الاقتصادي في أكتوبر العادم 1990م بما له من دلالات موثرة ومتأثرة بالمشهد الراهن لعملية السلام ومسار تطورها . صعوداً أو هبوطاً في ظل تفاعل جدلي بين تقافتي السلام والمصراع يمد المحدد الأول لعملية التفاعلات الإقليمية مستقبلاً ، ومدى تأثيرها على مستقبل النظام المرسى بما تطرحه من تجليات أساسية المفهوم الشرق أوسطية فيما نحاول استشفائه بإيجاز وفي ضوء الموامل الموضوعية على النحو التالي :

(٥) التجليات المحتملة للشرق أوسطية .

ريما يمكن تصور ثلاث تجليات أساسية لمفهوم للشرق أوسطية كما تطرحه الأديات السياسية المتداولة منذ العطافة سيتمبر ١٩٩٣م على الأقل وهذه التجليات تبدأ بمفهوم النظام الإتليمي والذي يعد إدراكاً يترجم مقولات "النظام الشرق أوسطى " وتمر عبر مفهوم " السوق الاقتصادية " المشتركة فيما يعكس مقولات " السوق الشرق أوسطية " إلى حيث أكثر الروى تحفظاً والتي تؤكد على مجرد " إقليم شرق أوسطى " تنتقى فيه الصراعات الحادة المسلحة بما يسمح بحرية إقامة أنساط ثنائية لمعلقات معلمية تناظر في قوالب توازن المصطحة . ونحاول في إيجاز مناقشة هذه التجليات .

أ) مقهوم النظام الإقليمي :

لا شك أن مقولة النظام لابد وأن تستند إلى ركائز تقافية وسياسية تساعد على التظام التفاعلات فيما بين أركان أو أطراف أي نظام سواء دولـي أو إقليمـي بدرجة من الكثافة تجعل منه منظومة للتفاعل خاصمة وأن فكرة النظام في العلوم السياسـية ، والاجتماعية بوجه عام منقولة ومستوحاة عن العلوم الطبيعية التي اتخذ النظام في سياقها تعبيرات بيولوجية محدودة يمكن قياسها وإخضاعها للفحص والتجريـب والدراسة .

وإذا ما اعتبرنا أن أحد أركان النظام وهو أطرافه قائم بالفعل تجسده الدول المنتمية الإقليم الشرق الأوسط حسب أكثر التعريفات رواجاً. وإذا ما تصورنا لمكانية بناء موسمات قانونية في المستقبل تنتظم في إطارها تفاعلات النظام وهي ثاني أركان النظام الإاليمي المطلوبة اليام الشرق أوسطية . فإنه يبقى لدينا ركنان أساسيان وهما قيم النظام الشرق أوسطى ، وعمليات النظام نفسه . ويشير الركن الأول الشروط الثقافية القيام نظام شرق أوسطى ، بينما يثير الثاني الشروط السياسية ولم هذه الشروط الشياسية ولم هذه الشروط القافية والسياسية تبقى أهم عوائق قيام نظام شرق أوسطم بالمعنى الكامل لهذا المقهوم .

فعلى صعيد الشروط الثقافية نلمس تحديات أساسية إذ يضم الشرق الأوسط حسب التحديد الرائح مرجعيتين دينيتين حيث يقف الدين اليهودى فى مقابل الدين الإسلامى وفجد التوراة فى مقابل القرآن . ولا شك أن إمكانية المتعارض بين دينين سماويين ممكنة في الحالات العادية إلا أن الفهم التلمودي الجامد التوراة وما تحملته تاريخياً وبالتراكم من مفردات الوعد والاختيار والتفضيل والعسمو ، قد أدى إلى اختلاط بين الفاظ ومفاهيم دينية وعرقيسة وسياسية كالعبرانيين ، والإسرائيلي واليهود ، والصبهاينة حتى أنه بات من الصعب تفكيك أواصر هذا الاشتباك كخطوة أولى لتصفية المحتويات العنصرية التي تستهدف إضعاف ثقافة السلام لمدى معتقى العقيدة اليهودية العبرية الصبهونية في الدولة الإسرائيلية .

وتكمن خطورة هذا المركب الثقافي المحقد في أنه لا يقف عند حد كونه نظاما ثقافياً يبرر الحياة والموت ويفسر الوجود الإنساني ويعطى القيم معناها ويحدد الخطأ والصواب كما نجد في معظم الأديان السماوية وغيرها . بل إنه يتجاوز هذا الوحرك إدراكاً خاصاً للتاريخ يثير روية متلقضة تماماً مع الروية الإسلامية للتاريخ إذ يحرى الههودي أن الماضى كان ميزة خاصة به اختطفها التطور التاريخي المماصر منه جهلاً وعدواناً ولذا فالمستقبل بالنسبة إليه وسيلة الاستطراد الماضى حيث تعود للههودي أمجاده مع عودة رمز الاختيار والتفضيل في نهاية الزمن . تحقيقاً لوعد الرب ليعقوب عليه السلام بالملك والنبوة .

والحاضر والمستقبل وباعتبار أن كلاً منهما يؤدى الأغر حسب ألوات تطور ملطقية والحاضر والمستقبل وباعتبار أن كلاً منهما يؤدى الأغر حسب ألوات تطور ملطقية يسأل الفرد والمجتمع عن صياغتها أيجاباً وسلباً مما يؤكد المسئولية التاريخية الإنسانية عن التطور والتعايش والصعود والهبوط . فإن الإنراك الإسرائيلي في أصوله التوراتية يكشف عن فهم عنصرى بدر الاستعلاء ويلوم التاريخ ويسعى لاحتكار المستقبل ويدعى امتلاك الحقيقة . وتتعكس هذه الروية المنفقة المتاريخ في كيفية طرح المشروع الإسرائيلي الذي تدعى الكتابات الأصولية المحافظة الدينية والبينينية أن إسرائيل الدولة هي مجرد أولى خطواته ، بينما القوى الاكثر اعتدالا في إسرائيل الدولة من مجرد أولى خطواته ، بينما القوى الاكثر اعتدالا في التقية التاريخية من خلال آليات سياسية وعسكرية تجسدها الدولة الإسرائيلية وتمنح المشروع الإسرائيلية قدرة ذائية على النمو والتطور تنبثق من قدرته على فرض أركانه وتطويع المحيط العربي امتطاباته .

إن الإدراك الإسرائيلي ينظر إلى ذاته باعتباره مشروعاً بتصاعد في الوقت الذي يعتقد فيه بأن المشروع العربي يصائى الهيوط ، بل إن نكسة ١٩٦٧ م بكل الهيار التها قد أعطته الجرأة ليهان أن المشروع العربي خارج التاريخ . ولأكثر من ست سنوات أعقبت الهزيمة تراكمت محاولات الفكر الصهيوني لانتزاع مشروعية الوجود الإسرائيلي ، ونفى الوجود العربي استنادا إلى حيثوات عسكرية تتجسد في حرب الأيام السنة ، وتجاهلاً لنظام ثقافي ومشروع حضاري يمتد الألاف السنين ،

إن امتدادات القكر الصهيوني السياسي والإدراك التوراتي الديني المحرف والاستعلاء المعنصري المبرى، والممارسة السياسية الإسرائيلية اليومية الفكريات المشروع الاستيطاني التوسعي جميعها تضع علاصات استقهام عديدة على إمكانية بناء نظام إقليمي يستأزم إدراكاً ثقافياً متجانساً إن لم يكن متماثلاً ، بينما تعطى إجابات لأسئلة قلقة عن دوافع الرغبة الجامحة في الهيمنة والقوة فيما يجسده الموقف اللووي الإسرائيلي مثلاً ، أو ممارسات العنف الاستيطاني في القدس والعسكري في جنوب لبنان ، وفي أراضمي الحكم الذاتي المحدود نفسها في الوقت الذي تنعقد فيه مفاه ضات السلاء .

إن هذه الازدواجية تكشف عن عدم تحديد الملاسح النهائية للمشروع الإسرائيلي إذ بيدو أنه لم يصل بعد إلى غايته ، ولا يزال يتصاعد في مواجهة مشروع يعتبره الإدراك الإسرائيلي في حالة هبوط . فهل يجوز أن يلتقى المشروعان في إدراك ثقافي متجانس بيرر نظام إقليمي محتمل ؟

وعلى صعيد الشروط السياسية تثور أهمية تليية المتطلبات الأربعة الأساسية لقيام النظم الإقليمية وهي التماسك والتعقيد والتكيف والاستقلال . كحد أدنى لقيام نظام إقليمي في الشرق الأوسط .

وبرغم أن الشروط السياسية تلك تبدو في غالب الأحوال أكثر توافراً من الشروط الثقافية . إلا أنها تبقى تحديات أساسية تستازم طاقة عظمى للتعايش ، وثقافة راسخة للمسلام حتى يمكن ترسيخها . وفى هذا السياق تشور صعوبات موضوعية سياسية نتبع من الواقع الإلليمي الحالى المنطقة الشرق أوسطية لتتحدى الشروط السياسية للنظم الإقليمية وعلى سبيل المثال نذكر .

تفسير ظاهرة الاحتجاج الإسلامي في المنطقة العربية فضلاً عن ليران فيينما ترى ليران . وهي إحدى الدول الشرق أوسطية ذاتها كإحدى حاقات التسلسل التاريخي في المشروع الإسلامي النهضة ، ولذا فهي تشمر بمسئولية القيادة إزاء باقى الأطراف المخاطبة بهذا المشروع الأمر الذي يفسر بعض تحركاتها في المنطقة العربية خاصة السودان والجزائر ومصر وأو جزئياً فضلاً عن معارضتها الواضحة للسياسة الإسرائيلية بوجه عام ولعملية التسوية بوجه خاص وطرحها لمفاهيم خاصة والقرابات متناقضة تتمحور حول ضرورة التحرير المسلح للمقدسات الإسلامية في فلسطين .

وبينما يجذب النموذج الإيرانى جزءاً هاماً من القوى السيامسية العربية المتظهمية والحزبية والإسلامية بصفة خاصة إذ ترى هذه القوى أهمية الاكتراب من النموذج الإيرانى ودراسته باعتباره نموذجاً للإحياء الإسلامي قد يمثل أرضية هامة وأساسية لمشروع النهضة العربى الذى يدور الجدل حوله مئذ قرن مضى على الاكل . وباعتباره النموذج الأهم فى تجعيد الدولة الإسلامية وخطاب العالمية

وبينما تنظر النظم والمؤسسات الرسمية العربية إلى إيران كمشروع الدولة الإسلامية ، وإلى جماعات الاحتجاج الإسلامي متباينة القوة دلظها نظرة نقدية موضوعية في بعض الأحيان ، حيث تقدر مضمون رسالتها برغم امتعاضها لأساليبها العنيفة البعيدة عن طبيعة الروح الإسلامية المتسامحة ، ونظرة متطرفة في أحيان أخرى ربما تجاوز في تطرفها الأجنحة العمكرية لهذه الحركات إذ ترى في مسلكها مجرد وسيلة الموثوب إلى المعلطة في سياق يبرر شرعيتها ويضفى عليها ملاحة ربة تحض على الاحترام والتغلغل وتسهل الاختراق والانتشار والتغلغل نحو الاهداف غير المشروعة في هذا المبلد أو ذلك .

بينما تلك الإدراكات المتمايزة لظاهرة الاحتجاج الإسلامي ولمشروع إيران الاسلامية نحد فهماً اسر اتيلياً - أمريكياً واحداً جامداً لهذه الظاهرة يعتبر ها إر هاباً مسلحاً للدولة والحماعة المنظمة وينظر إلى مخرجاتها من السلوكيات العنيفة على أنها جزء من الماقيا الدواية للجريمة المنظمة بحثا عن المال والسلطة وينزع عن هذه الحركات ، وعن إيران أي ملامح مشروعة النهضة أو الإحياء الإسلامي بل يعتبرها في كل الأحوال رموز لحقية التخلف وإفرازات البنية التقليدية العربية وإمداداتها السياسية في نقاقة الاستبداد والتسلط الرعوية والفاسدة . ولذا فـلا تخرج أليات التعامل مع هذه الظاهرة عن تلك المتبعة لمواجهة الجريمة الدولية المنظمة ضد القانون الدولي دون إدراك أو اعتراف بالمضمون الديني ، والهدف الحضاري لهذه الاحتجاجات برغم مظاهر انحراقها إذن وفي ضوء هذه الإدراكات المتباينة كيف يمكن بناء نظام شرق أوسطى يجمع بين أطراقه هذه الإدراكات ؟ وكيف يمكن صياغة الأهداف الأمنية للنظام ضد هذه الحركات ؟ الأمر الذي يجعل من هذا النظام المحتمل عقبة كثودا ضد التطور التاريخي للمنطقة العربية ، وضد احتمالات الالتحام العربي - الإسلامي في مشروع أشمل للنهضة قد يستهدفه الوعى العربي في إحدى مراحل تطوره . وهل تدرك الولايات المتحدة وإسرائيل احتمالية هذا الالتحام التاريخي ؟ وهل لهذا الإدراك دور في تفسير الحملة الإعلامية المستمرة على الإسلام في الغرب والتي بلغت ذروتها في نظرية صراع الحضارات لدى هانتيجتون في ١٩٩٢م ؟ ثم هل اذلك دور في السياسة الأمريكية - الإسرائيلية المعاصرة ضد إيران ؟

إن تحدى الإدراكات المتناقضة لظاهرة الاحتجاج الإسلامي يثير أمرين الأول هو صعوبة صياعة الأهداف الأمنية للنظام مستقبلاً وهو أمر يؤكد على صعوبة التكيف لهذا النظام الإقليمي كأحد المتطلبات السياسية الأساسية لاستمراره والشائي هو استمر ارية ارتباط الوحى الإسرائيلي بالحركة الأمريكية في كافة إستراتيجياتها بالتأثير والتأثر وهو أمر يثير صعوبة النماسك كثاني المعايير الأساسية للنظام الإقليمية فيما بين أطرافها ، فضلاً عن صعوبة الاستقلال كثالث هذه المعايير بين الأطراف الإقليمية والمحيط الخارجي .

الموقف بين العراق . يدان :

فيرغم أن البلدين كليهما طرفان فى المشروع الشرق أوسطى إلا أنهما حتى الآن يقعان خارج محيط تفاعلاته فى إطار سياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها حيالهما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتين متمردتين على النظام الدولى الأمريكي .

ولأنه لا يمكن فصل الدور الأمريكي عن الإسرائيلي في دفع وهيكلة المشروع الشرق أوسطى - كما أسلفنا فإن السواس عن كيفية التحام المعراق وليران بتفاعلات النظام الشرق أوسطى في ظل السياسة الاستعبادية الأمريكية الممارسة حالياً تجاههم يبدو أمراً مشروعاً ، خاصة وأن الدولتين تقمان في تلب الإقليم الشرق أوسطى حسب التحديد الأمريكي في أكثر تجليلته تطرفاً ذلك الذي استبعد مصعر باعتبارها غرب السويس ، ولم يستطع تجاهل العراق أو ايران شرق الققاة اللهم إلا المكان ذلك الاستبعاد مقصوداً نظرياً فضلاً عن كونه أمراً واقعاً في سياق إنكار المقدمات النظرية المشروع الشرق أوسطى بحيث لا يبقى منها سوى تلك التي تكمل عملية النمركز الإسرائيلي في القلب العربي - وغني عن البيان أن كون هذه السياسة واقعاً مفروضاً من خيرات التعامل في الماضى ، أم كونها مقصوداً نظرياً خيراك الماضى ، أم كونها مقصوداً نظرياً جغرافياً سياسة مثالية تتاقض بشدة قصداً إلى تزييف التاريخ لمسالح إعادة تشكيل جغرافياً سياسة مثالية تتاقض بشدة حقائق المخرافيا الطبيعية في الماضى والحاضر وهي به ماولة تثير صعوبة التكيف والتعقيد والتماسك معاً وتطرح ظلالاً حقيقة على مقولات النظام في السياق الشرق أوسطى .

الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وحركة تدفق النفط:

ربما جاز القول بأن ضمان استمرارية تنفق البترول للعربي بالشروط الدنيا إلى المراكز الصناعية الغربية الأمريكية هو أحد الأهداف المحورية القديمة الجديدة للمياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . ولذا فالوجود الأمريكي حالياً في الخليج العربي إنما هو ضمانة لهدفين أساسيين . الهدف الأول : هو حركة تنفق النفط العربي كما أسلفنا .

الهدف الثانى: فهو ضمان أمن الدولة الإسرائيلية سواء دلخل حدودها الدولة كما حرصت القيادات الأمريكية في الماضى أو بمعايير الدولة ذات المشروع القومي كما تميل القيادة الحالية ويبدو في مسارات تطور التحالف الأمريكي - الإمرائيلي وحتى صار الفيتو الأمريكي . أعمى تماماً وتحول إلى عقيدة بدلاً من كونه ألية سياسية .

ولأن الدعم الأمريكي للوجود الإسرائيلي منذ الأربعينات إنما يأتى في إطار
تطور تاريخي أطول مدى وأعمق أثراً في سياق عمليات الوراثة التاريخية لقوى
الاستعمار الغربي ، والضغط الخارجي لتفكيك وتطويع المنطقة العربية ومشروع
تطورها منذ الصدام المسليبي - الإسلامي وحتى الصدام البريطاني القومي وصدولاً
إلى المشروع الصهيوني المعاصر فإن الرابطة تبدو وثيقة بين الهدفين إذ تعمل
إسرائيل على تحقيق الهدف الأمريكي في المنطقة فضلاً عن جهدها الخاص بفرض
مشروع وجودها الذاتي وإذا تتبدى حقيقة هامة جوهرها ارتباط أحد أطراف النظام
الإقليمي بعلاقة تحمل سمات تاريخية ، وتعبيرات وجودية مع طرف دولي خارج
النظام الإهليمي على محور تحالف تعكس مفرداته وجزيئاته تتلقضات هامة وأساسية
مع أهداف ومصالح النظام الإهليمي ، أو كتلته القومية الأساسية على الأقل، ولعل
هذا التداقض الهام يثير صحوبات جوهرية في مواجهة تحقق المعايير الأربعة
الأساسية للنظم الإهليمية أو معظمها .

وإذاء امتناع الشروط الثقافية للنظم الإقليمية ، وصعوبة التحقق الشروط السياسية ريما جاز القول بصعوبة الحديث عن نظام إقليمى شرق أوسطى بالمعنى الكامل لمفهوم النظام الإقليمي الذى لابد وأن ينتظم تفاعلات شتى من الثقافة إلى الأمن وما بينها .

ب) نموذج السوق الاقتصادية المفتوحة :

وهو نموذج له تعقيداته ومحسانيره وهو الآخر وإن كمان الأقدرب إلى الموضوعية فى الحالة الشرق أوسطية قياساً على نموذج النظام وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار حجم ودور البعد الثقافى فى كما منهما . وإن بقيت الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية فى نموذج السوق تطرح نفسها على الشرق أوسطية كتحديات يجب تجاوزها وصولاً لمرحلة التحقق .

وفي هذا السياق يبدر نموذج السوق الشرق أوسطية طرحاً ديناميكياً لأنه من ناحية يحتاج إلى تغيير الواقع الحالي ، ومن ناحية أخرى بمثلك قدرات متباينة ومتفاوتة المدى على التحقق حسبما تتيح له البيئة الإقليمية المحيطة والمشبعة بالعديد من قوى الدفع والإبطاء في مركب شديد التفاقض والتعقيد وغنى عن البيان أن المحيط العربي ظل يطرح على نفسه مشروع السوق العربية المشتركة لما يقرب من نصف قرن دون أن يحققه أو حتى يقترب منه حتى الآن برغم إدر لك حقيقي لأهميته ، ويرغم الدفع الثقافي والقومي نحوه ونلك ربما تحت وطأة عوامل موضوعية سياسية على رأسها وقوع المنطقة العربية في بثر الاستقطاب الدولي وما ترتب عليه من اختراق لصالح قوى دولية متناقضة الإرادة فيما بينها ومتناقضة المصالح مع البيئة العربية بوجه عام ، وعوامل موضوعيــة اقتصاديـة تتعلق أساســاً باليني الاقتصادية شبه الأحادية القائمة على الاستخراج لدى الدول الغنية ، والزراعة لدى المدول الفقيرة وفي ظل غياب الهياكل الاقتصادية الصناعية المتطورة وما يترتب عليها من بنى معقدة وشبكات مصالح ومؤسسات اقتصاديمة وطبقمة رأسمالية قائدة ورشيدة وطبقة وسطى واسعة ذات خبرات إدارية وعلمية رائدة وغيرها من العوامل التي نتضجها الاقتصاديات الصناعية وتنفع نحو ترسيخ أيم الرشادة والعقلانية والتكامل الإقليمي والوظيفي .

وفى هذا السياق يثور سؤال هام يطرح نفسه بكل المشروعية وهو إلى أى مدى يمكن البيئة العربية الآن تجاوز محداتها وبلوغ سوق إقليمية شرق أوسطية

وبمعنى أدق ما هو الجديد الطارئ عليها ؟ وهل يستطيع قيادتها نحو هنفها ؟ والنظرة الموضوعية تؤكد أن ثمة جديداً في البيئة العربية ذاتها يتعلق بإدراكها لقيمة التكتل في الحياة الدولية المعاصرة وفيما تكشف عنه تجربة التجمعات الجهوية والتي قطع تطورها أزمة الغزو العراقي وإذا ربما جاز القول إنها لم تختبر حيث عاشت جل حياتها في مناخ أزمة أمنية حادة قبل أزمة الغزو حيث عاشت دول مجلس التعاون الخليجي هواجس التحفز الإيراني والمواجهة مع العراق ناهيك عن مرحلة ما بعد الغزو وتفاعلاتها المعروفة . على أن الموضوعية تقتضى من ناحيـة أخـرى . التأكيد على أنه لا إدر اك قيم التكتل ، ولا تنامى النزعات العربية نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان وحدهما هما المفجر إن لمقولات السوق الشرق أوسطية ، إذ يبقى المتغير الخارجي هو الجديد الأهم ممثلاً في إسرائيل بالأساس ، وربما تركيا وإيران حسب التطور الموضوعي في المستقبل . فإذا ما كان الارتباط الإسر أثيلي بالولايات المتحدة وأوروبا قوياً والحفز الأمريكي الأوربي للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط هدفاً لهما ، بل أكثر من ذلك واقعاً بدت بعض ملامحه ليس في مؤتمر الدار البيضاء فقط ولكن أيضاً وقبل ذلك في العلاقات الارتباطية المتنامية بين إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والأردن وأبضاً مصر، كان علينا أن ندرك بأننا أمام محاولة لإدارة البيئة العربية بآليات دولية نحو هدف غربي تاريخي ، وهدف إسرائيلي معاصر بشكل حاد ريما يفاقم مداها وحدتها . أن ثمـة مقارنـة تاريخيـة هامـة قد ثـار الجدل حولها في الأدبيات السياسية العربية بين تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتي بدأت في ١٩٥٧م وانتهت إلى الاتحاد الأوروبي وبين السوق العربية المشتركة التي بدأت قبلها بسنوات واستمرت طرحاً نظرياً بدا مع الوقت أحد نماذج اليوتوبيا العربية القومية . ومعنى هذا أن ثمة أعجاباً عميقاً بالتجربة الأوروبية بداخل الذات العربية الثقافية والمبياسية قد يدفعها لإبداء قدر متزايد من الهرولة تحت مسمى المرونة في محاولة لبلوغ الهدف واستكشاف المجهول في ظل دعاوى تقافية تحض على الكونية عابرة الثقافات والأديان والجغر افيا وتجد صداً عربياً واسعاً يجسده ويعكسه تيار تقافي - سياسي بيدي قدراً من الإنكار لمقولات القومية والعروية

وينادى بمخامرة عربية ولمو فى المجهول وبرفقة الذات الصهيونية نفسها وتحت الإمامة الأمريكية .

والمخاوف التي تثور في هذا السياق ناجمة ليس عن فكريات التعاون الإقليمي في ذاتها ، ولكن عن لحتمال التسليم بالقيادة الإسرائيلية لها وهو تسليم غير عسكرى أو سياسي معلن واضح قد يجد من يتبارى عربياً في رفضه بصوت جهورى معروف دائماً بل هو تسليم يلف نفسه في إطار الموضوعية والمنهجية الوظيفية في التكامل والتعاون ويؤدى في النهاية إلى سيادة النموذج الإسرائيلي المطروح فيما أسميناه اصطلاحا "مكافئات الكافة والقراغ" والذي عرضنا المصددات الشكلية التي قد تبرره من وجهة النظر الإسرائيلية . ومبعث القلق أن طرحاً عربياً مناقضاً غير موجود ، الأمر الذي يجمل من النموذج الإسرائيلية هو الأوحد ويختصر قدراتنا العربية في الرفض على مجرد تعديل شروطه ومحدداته الأوحد ويختصر قدراتنا العربية في الرفض على مجرد تعديل شروطه ومحدداته وتوقيتاته في مساحة تكتبكية لا تنال من الطابع الحضاري التعييزي له الذي يكرس نموذجا لعلاقة شبه استمارية تقوم على الهيمنة والخضوع .

ومما يزيد من حدة المخاوف حيال هذا النموذج أنه لن يخضع طويسالاً للحكومات أو إرادات الدولة القطرية والتي يتوقف دور ما عند مرحلة التنشين القانوني البداية . قبل أن تواصل الآليات الفردية وغير الرسمية إيحار اتها في أعماقه وصعولاً إلى غايته . الأمر الذي يتبح الخبرة اليهودية المتفردة في الاحتكار من قبيل الخيال إنما قد وجد تجسيداً له بالقعل في موتمر الدار البيضاء الذي من قبيل الخيال إنما قد وجد تجسيداً له بالقعل في موتمر الدار البيضاء الذي تخصص جزء هام منه لقعاليات الفردية والشعبية ممثلة في رحيال الأعمال والاتتصاديين بوجه خاص حيث كان الموتمر مناسبة أظهرت الخلل في الاستعدادات التحضيرية والأوراق المقدمة من الدول والأثواد "حيث جاءت المشاركة العربية في ممروع تم طرحها خلال المؤتمر كان هناك ١٥٠ مشروعاً إسرائيلياً وأربعون مشروعاً مصرياً وعشرة مشاريع أردنية ، وثلاثية مشروعات تقدمت بها المغرب (١٧)

ويزيد هذه المخاوف أيضاً بعض الشكوك التى تثور حيـال العقـل الإسـرائيلى ونزواته فى سياق مشروعه الأسطورى وأهمها :

إن للرغبة الإسرائيلية فى السطو ، والمدنوعة بعقدة التضوق ووهم السيطرة سوف يدفعانها إلى الانتفاف والاخترال إلى كل ما يعظم عوائدهـا المباشرة المخاصـة دون اعتداد بشركاء القسمة .

أن إسرائيل تبحث في الحقيقة عن سوق عربية مستهلكة تكون محلاً ونطاقاً لفعل صناعي إسرائيلي لا شريكاً فيه ولو بشروط ميسرة.

مخاوف الانكشاف العربى المجتمعى أمام ثقافة الاستهلاك الإسرائيلية ضمن عمليات التبادل والانتقال البشرى والرأسمالي والسلمى الأمر الذي يودى تدريجهاً للى عمليات تعريخ لمدركات الثقافة السياسية العربية الأصيلة غير محسوبة ويصعب مواجهتها .

كما قد وزيد من المخاوف ذاتها أن الفكرة كلها سوف تدور في إطار قسرى لتطويح الواقع العربي لمتطلباتها التي تبدو حتى الآن مفقودة إلى حد بعيد ونذكر منما:

للبنية الحداثية الاقتصادية المجتمعية والتي تحدثنا عنها سلفاً والتبي يفتقدها الواقع المعربين الله سوى بعض البؤر التي تحاول الاجتهاد على هذا الدرب دون أن تبلغ غايته ربما في مصر وتونس والأردن ولينان ثم العراق والجزائر .

- نقافة سياسية ذات روح ديموقر اطية تتميز بالتسامح والقدرة على إدارة
 الاختلافات والنباينات وتحرص على الإنجاز والكفاءة والمسئولية .

فقدان الإرادة السياسية البناءة للتكامل والانطلاق من الحتميـة والاضطرار
 والرغبة في مجرد الدفاع الذاتي المعلبي وسيادة نماذج الاستجابة العشـوائية بالرفض
 القاصر أو الهرولة الخاضعة ذات المخاطر غير المبررة .

ومن نافلة القول لن هذه الشكوك للنفسية والعوائق الموضوعية سوف تدفيع

بالعالم العربى ضمن صعراع الإرادات بالمنطقة - إلى اخترال أبعاد آفاق هذا النموذج إيثاراً المسلامة واكنه في غالب الأحوال سوف يضطر إلى بعض تطبيقاته بحكم مسار عملية التسوية سوف تبلغ في مداها وعمقها مدى وعمق عملية التسوية المسلمية بل مدى تصاعد ثقافة السلام ضد المشهد الراهن للعلاقات العربية - الإسرائيلية ومسارات التفاوض ، وتململ المشروع الصبهوني في محاولة الاستطراد ذاته في ممارسات الدولة الإسرائيلية . وغنى عن البيان أيضاً أن متغير الزمن سوف يكون له بالغ الأثر في هذا النموذج وخاصة على صعيد بناء ثقافة السلام ولأته كما سلف القول نموذج ديناميكي يتصرك في التاريخ بقدر ما وتصدد بالجغر الها.

وأخيراً فإن هذا لهذا النموذج تأثيرات هامة على مستقبل النظام العربسى ربما لا تبلغ فى حجمها ومداها تأثيرات النظام الإقليمي بالمعنى الكامل ولكنها فى أغلب الأحوال سوف تطرح تأثيرات تفريغية فى جوانب هامة لعمل النظام العربى خاصمة الجانب الاقتصادي كما صيأتي ذكره .

ج) النموذج الاستاتيكي لعلاقات السلام الإألليمي:

ويقوم هذا النموذج على افتراض أكثر المسارات تشاؤماً إزاء مستقبل التماون الإقليمي والذي يتوقف عند حدوده الدنيا بالركون إلى الواقع الصالى مع محاولة تطويره جزئياً دون إحداث القلابات جذرية حادة في معطياته التي سوف تتخذ من الدرج الوئيد نمطأ التطور في إطار الاستمرارية ، غير أن القول بالتطور الوئيد لعلاقات السلام الحالية لا يعنى التوقف عند أنماط علاقات ما قبل النموية العسمية ، أو حتى العلاقات المصاحبة لهذه التسوية بالمفهوم الجامد ، ويُعما يعنى استمرارية الهياكل الحالية بوجه عام بحيث لا تتبلور هياكل تعاونية بديلة أو موازية لها ملامح بنيوية وقواعد قانونية تعمل وفقها في الوقت ذاته الذي يحدث أيه تغير في العمليات التفاطية المتخاة للهياكل القديمة نحو التماون وابتعاداً عن العداء بدرجات ملمومعة ،

ولا شك أن النموذج الاستاتيكي كسابقيه لابد وأن يستند إلى وينطلق من الكتمال عملية النسوية على المسارات الثنائية وإن تطلب في الوقت ذاته استمرارية بعض القضايا المعلقة بخصوص السلاح النووى أو اللاجئين الفلسطينيين بحيث يتولد مع تلك الاستمرارية بعض الإحساس بالمرارة التي تبرر التوقف عند الحدود الدنيا المتعاون الإقليمي من وجهة نظر عربية ، أو حتى الاكتمال التام لعملية التسوية السلمية مع استماتة العالم العربي في فرض شروطه المتعاون الإقليمي من خلال صياغة تكثل عربي القصادى على نحو ما يتعامل إقليمياً بشروط جماعية مع إعمالة لتكتركات ليطانه الشهيرة في تخفيف حدة الاتدفاع الإقليمي المدعوم دولياً نحو إعادة هيكلة الشرق الأرسط وتمييع الرابطة القومية وتقويض النظام العربي . . وفي هذه الحالة يتصور أن تقتصر علاقات السلام الجنيدة في معظمها على إسرائيل دون امتدادات ملموسة حيال تركيا أو إيران حيث يمكنا استقراء التفاعلات الاتية :

إلغاء المقاطعة للعربية لإسرائيل من الدرجات الشلاث بعد أن ألفتها دول الخليج متفردة من الدرجتين الثانية والثالثة . ولا شك أن رفع المقاطعة العربية يمشل هدفاً إسرائيلاً ملحاً عملت على تحقيقه مراراً دون جدوى لأكثر من خمسة وأربعيس سفة وحتى عام ١٩٩٤م قبل انتخاذ دول الخليج لقرارها بالرفع الجزئى للمقاطعة من جانبها .

زيادة التبادل التجارى بين إسرائيل والعالم العربى بوجه عام خاصة الدول الخليجية التي تقع عليها العين الإسرائيلية باعتبارها الأكثر ثراء أو سيولة نقدية حيث تجسد التعبير الأمين لما يطلق عليه إجمالاً الاقتصاد العربي .

تحسن العلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية أو معظمها في إلهار تثانى وخاصة دول الخلوج ، ودول المغرب العربي ومصر . ويتخلل هذه العلاقات الثنائية بعض المشروعات المشتركة مع نزايد محل التجارة التبادلية .

قيام نمط من التفاعل الكثيف نسبياً بين إسرائيل وبعض الـدول العربيـة المجاورة لها نتجاوز مجرد التجارة إلى المشروعات المشتركة الزراعية والصناعيـة وتوليد الكهرباء . وريما كان أكثر هذه الأتماط احتمالا هو المثلث الأرينس الفلسطيني - الإسرائيلي والذي ثار حوله جدل كثير منذ الانحطاقة السلمية في ١٣،
١٤ سبتمبر ١٩٩٣م على المسارين القلسطيني والأريني وفي ضوء الارتباط الشديد
المعروف بين اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي والذي يصل إلى
درجة اعتماد عالية جداً تجمعدها أرقام العمالة القلسطينية في إسرائيل ، وأرقام
ونسب التجارة بينهما .

أن تقوم إسرائيل بلعب دور ما فى نقل تجارة البنرول العربية إلى أسواقها الدولية من خلال شركات مشتركة مسع الدولية من خلال شركات مشتركة مسع الولايات المتحدة – فى استغراج وتجارة البنرول العربسى كذوع من النرضية عن بديل السوق الانتصادية المفتوحة أو النظام الإقليمى الموسسى .

وأخيراً نقول إن النماذج الثلاثة للتعاون الإقليمي ويرغم أنها تحدد نطاق تفاعلاتها المعلنة بالشرق الأوسط الذي يضم بتحديداته الشائحة تركبا وإيران على الأقل سوف تمثل آليات الإمماج إسرائيل وتدعيم مركزيتها بالأساس في المحيط المربى بينما يبقى المدور التركي أو الإيراني مطلوباً للتغطية السياسية من ناهية ولتسهيل القسمة الاقتصادية وخاصة في حالة ندرة الموارد المائية والمشروعات المرتبطة بها من ناحية أخرى والتطورات السياسية الإقليمية وداخل كل منهما من ناحية ثائلة .

وأن النماذج الثلاثة في ترتيبها الموضح سلفاً تمثل أهدافاً متلقضة من وجهة النظر الإسرائيلية - الأمريكية ، ووجهة النظر العربية حيث تعمل الأولى على تحقيقها مُرتبة أي من حدود التفاعل القصوى كلما أمكن إلى حدوده الدنيا . بينما تمل الثانية على تحقيقها معكوسة أي من حدود التفاعل الدنيا إلى حدوده القصوى إذا اضطرت إلى ذلك إيماناً من الطرفين أن الهدف الرئيسي هو دعم مركزية الدولة الإسرائيلية في ظل لحظة تاريخية تجمد أقصى صعودها ، وأقصى هبوط المشروع العربي .

وبالتالى يدرك الطرفان – فى الغالب الأعم طبيعة المباراة ويحـاول كلاهمـا تفعيل مكاسبه ، أو تقليل خسائره .

أن مسارات التفاعل حول النماذج الثلاثة سوف تتحقق في ظل ظروف منباينة تتوقف من ناحية على طبيعة ومدى اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية ، ومن ناحية أخرى على مدى جهد وتصميم العالم العربي في المباراة التي يدرك كونها إلى حد بعيد .

أن تأثيرات النماذج الثلاثة على حيوية ومستقبل النظام العربى القائم جد مختلفة، فبينما يحمل النموذج الأول مضاطر التقويض ، فإن الثاني يحمل مضاطر التهميش ، بينما الثالث يؤدى لاستمرارية الركود الصالى إذا ما استمرت الأليات الحالية النظام في عملها .

و إزاء هذه الاحتمالات جميماً فضلاً عن مخاطر الوضعيــة العراقيــة السلبية والانشغال الإقليمي الخليجي والمغاربي نحاول رصد مستقبلات النظام العربي .

ثالثاً: الانشغال الإقليمي الخليجي:

تعد منطقة الخليج العربس إحدى أكثر مناطق الوطن العربي تجانساً ليس لتاريخها الحضارى والثقالي فقط ولكن أيضاً لتشابهها الطبيعي وتقاربها الجغرافي وتماثل هياكلها الاجتماعية - الاقتصادية ، وبني مؤسساتها للسياسية الأمر الذي أدى إلى جعلها حالة أكثر خصوصية ضمن الكيان العربي .

ويمدن القول إن هذه المنطقة قد عاشت منذ أو اسط السبعينات على الأقل
ويحدة إشكالية التناسب بين التجانس العربي والخصوصية الخليجية وخاصة مع
تضغم القيمة الاقتصادية النفط فيما بعد حرب أكتربر التي أكسبته فضلاً عن قيمته
الاقتصادية ، قيمة استر انتجية هامة صبغت المنطقة بملامحها بما لذلك من مميزات
وإشكالات ورغم الإدراك الإقليمي الاقتصادي – الثقافي للتماون الخليجي إلا أن
المحور الأمنى الذي طفر بمنطقة الخليج إلى عصر الصراع الاستراتيجي الساخن
منذ عام ١٩٨٠م مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرائية إثم هبوب رياح الدورة
الخمسينية في إيران الإسلامية على منطقة الخليج بمد المحرك الأول والرئيسي
لإنشاء مجلس التماون الخليجي كالية لمولجهة المخاطر الأمنية التي قد تنجم عن تلك
الحرب بإرادة جماعية .

ثم جاءت حرب الخلوج الثانية لتثير لدى مجلس التماون الخلوجي انشغالات أمنية حادة تصطبغ بصبغة إقليمية متميزة بما يعمق من هدة إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية في العدياق العربي الخليجي والتي تطورت عبر مرحلتين :(١١)

المرحلة الأولى: تجسدها للحرب العراقية - الإيراتية وخلالها تأكد تمايز بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربى العام الذي جسده الصراع للعربى - الإسرائيلي. وشكل محوراً لتماسك وتطور النظام العربي لسببين هامين: الأول هو أن الصراع مع إسرائيل نظر إليه على أننه تهديد للقيم الثقافية الجوهرية باعتبارها ميراثاً مشتركاً للشعوب العربية وغم تفاوت الأطراف العربية في تحمل أعباء العولجهة عبر العراحل المختلفة حسب البعد الجغرافي عن بورة الصراع العمدري.

كما نظر إليه على أنه امتداد الصراع ضد الاستعمار الأوروبي بامتداداته الأمريكية . كما أنه مثل صراعاً يتم عسكرياً وسياسياً بين دولمة تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكرى للغرب الصناعي المتقدم من ناحية ، ودول عربية تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكرى العالم الإسلامي والعالم الأالث من ناحية أخرى .

وعلى المكس من ذلك فقد تغير هذا الإدراك بوحدة النظام أو الاتشغالات الأمنية المربية تغيراً كبيراً بسبب الحرب العراقية - الإيرائية فمن ناحية : نجد أن الإجماع الذي تفهده في تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماماً عند الحديث عن الخطر الإيرائي . والواقع أن مجموعتين من الدول العربية قد نظرت إلى ليران نظرات متضادة . فعلى حين قامت كل من معوريا وليبيا بتدعيم إيران سياسياً وحسكرياً ضد العراق . كان هناك عدد من الدول العربية وخاصمة مصدر ودول الخليج تدعم العراق .

أما الثاني فهو أن الحرب العراقية - الإيرانية قد دارت بين طرفين ينتمي كلاهما إلى نفس النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي ، فقد دار الصراع بين طرفين متراصلين تقافياً حول الدين ، ورغم أن إيران ليست عربية ، ولها مع العرب ميراث لخصومة تاريخية فإنه لا يمكن استبعادها بساطة كقوة أجنبية تماماً عن المنطقة . فهي لا تشبه إسرائيل من أي زاوية . وفوق كل شئ فإن إيران دولة خليجية ولا يمكن استبعادها كل الوقت من صياعة قابلة للاستمرار والاستقرار في منطقة الخليج وعلى حين مثلث الولايات المتحدة تهديداً غير مباشر للأمن العربي العام في المواجهة مع إسرائيل فإنها قد مثلت حليفاً للدول العربية في الخليج في مواجهة التهديد الإيراني وهكذا أكدت الحرب العراقية - الإيرانية استقلالية بل وانفصـال قضيـة أمن الخليـج عن الأمن العربـى العـام من حيث مصــادر النهديـد والعقائد السياسية والعسكرية المتضمنة وطبيعة التحالفات والعداءات الإقليمية .

المرحلة الثانية :

وتجمدها الحرب الثانية فى الخليج ، والتى انفجرت مع الغزو العراقى للكويت . والتى جاءت بمتغير إضافى تجاوز الفصل إلى إمكانية التعارض بين أسن الخليج ومتطلبات الأمن العربى العام . وقد وضع هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اغتيار جامد بين أمن الخليج . وتأمين حق دولة فى السيادة والاستقلالية من ناحية ، وتذمير القوات المصلحة العراقية بما ينطوى عليه ذلك ضعفاً مسن إضعاف الأمن العربى فى مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى .

وفى أعقاب الأزمة بدا أن ضرورات تأمين الدول العربية فى الخليج نفرض هيكلاً لأمن هذا الإقليم الفرعى مستقلاً عن ، وليس بالضرورة متلسقاً مع نظام الأمن العربى العام . وفى هذه الحالة فإنه من المرجح أن يتم على نحو شبه دائم إخلاء النظام العربى من وظيفته الأمنية على الأقل فيما يتصل بمنطقة الخليج وبالتالى تقليصه وظيفياً ومن جماع حربى ١٩٥٠،١٩٨٠م ترز تتاتج أساسية أهمها "بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربى للعام ، وصعوبة عصياغة موازين القوى العرجة للغاية في منطقة الخليج يصورة مستقلة عن النظام العربى الاستراتيجية المولى ، وتعدية مصادر التهديد فى ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإثانية . وبالتالى حتمية الاستعانة بضمائات أمن دولية وخاصة من جانب الولابات المتحدة والغرب عموماً فى ظروف هذه الاختلالات (١٠٠) .

وفى هذا السياق كانت الاستجابة الخليجية لصدمة الغزو العراقى للكويت كما ظهرت فى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠م والقمم التالية لها متمثلة فى بروز توجه استراتيجى خليجى جديد يقوم على ضرورة الاعتماد على الذات والبناء الذاتى لتأمين جدار أمنى قوى يعتمد على دول المجلس ذاتها (٢١). ورغم أن قمة الدوحة لم تتخذ قراراً حاسماً في شأن الدفاع الذاتي الخليجي بصهر وترحيد جيوش دول الخليج اللوطنية حيث لم تسمح الظروف ولا الوقت بذلك إلا أنها كانت بدلية أخذت طريقها نحو التحقيق سن خلال موتمرات القمة التالية ، والموتمرات الوزارية حيث تم مناقشة زيادة قوات درع الجزيرة من ١٠ آلاف إلى ٥٠ ألف جندي ثم إلى ١٠٠ ألف جندي في القمة الخليجية الذي عقدت بالكويت .

وفى القمة قبل الأخيرة فى ديسمبر ١٩٩٣ م ناقش القادة الخليجيون مسألة التكامل الدفاعى . واعتمدوا خطة لتطوير القوة الخليجية المشتركة المسماة بدرع الجزيرة . وفي هذا السياق قرر القادة الخليجيون تشكيل لجنة مشتركة من وزراء الدفاع وروساء الأركان فى الدول الست لبحث سبل التنفيذ . واتفقوا على أن تكون القيادة فى العام الأول لدولة الإمارات العربية ثم يناوبها بالحى الدول الأعضماء . كما ناقش القادة القتراح وزراء دفاع دول المجلس بإنامة شبكة إنذار مبكر لدول المجلس وقرروا البحث فى وسائل تمويل هذه الشبكة والتي قدر المسكريون تكلفتها بين ٣ ، ٥ مليارات دولار (٢٣) .

وفى محاولة لتجاوز البعد الأمنى لمسالح عملية تكيف إقليمى أشمل جاءت كلمات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى إبيان قمة الدوحة وما بعدها توحى بعملية مراجعة حقيقية تنطلق من أن الجرح الكويتي الذي أصباب مجلس التعاون الخليجى يحتم على دول المجلس انطلاقا وحدوياً جديداً يستهذف التوحيد الكامل المبياسة الخارجية وفى كل المواقف السياسية ورفع جميع الحواجر الجمركية والاقتصادية وتنفيذ الاتفاقية السياسية تنفيذاً أميناً وكاملاً وإنشاء الجيش الموحد بقيادة ولحدة بحيث تنصهر فى بوتقة هذا الجيش الواحد جبوش الدول الاعضاء وتوحيد النظام الأمنى فضلاً عن توحيد السياسات النفطية المجلس(٢٠٠).

على أن التبار الاستراتيجي الخليجي الداعي للاعتماد على الذات قد واجهته مشكلات عديدة فرضت عليه ذاته إجراء مراجعة نقدية فضلاً عن تغليب تبارات التبعية فى السياسة الخليجية بمرور الوقت وعلى أكثر من صعيد ربما كمان الصعيد الأمنى أسبقها ولدواقع متداينة بعضها يتعلق بالمعطيات الموضوعيـة البيئـة الخليجيـة وبعضها يتعلق بانحرافات السياسات النخبوية ذاتهـا عن أهداف صياغـة الشخصية الخليجية تحت وطأة نزاعات أغليها حدودية .

فعلى الصعيد الأمنى كشف الإدراك الموضوعي لدى دول المجلس عن قدرتها فقط على الدفاع الذاتي ضد مستوى منخفض من التهديدات أي المستوى الذي أعقب الحرب مباشرة حيال العراق أو على منواله دون قدرة فعلية على مولجهة مستوى مستقبلي مرتفع من التهديدات بقدرات ذاتية وهو الأمر الذي فرض على دول المجلس ضرورة توسيع دوائر الأمن حتى تشمل قوى دولية أو إقليمية تستطيع بناء قوة أمنية تحفظ الأمن الخليجي وفي هذا السياق دارت مناظرة حول ثلاث روى

الأولى : تبنت الطرح القومى وعبرت عـن نفسـها فـى إعـلان دمشـق وجوهرهـا قدرة مصـر وسوريا على تلبية متطلبـات بنـاء القـوة الأمنيـة فـى الخليـج العربى .

والثَّانية : تبنت الطرح الإقليمي الذي نانت به إيران وشكل معودًا هامـاً للطـرح القومي الذي نانت به مصر وسوريا .

أما الثَّائَةُ : فقد تبنت الطرح الدولى الغربى الأمريكي على وجه الخصوص وهى الألية التي تجمدت بالقعل وسانت على مثيلتها لاعتبارات نفعية وذاتية رغم سلبيتها ، يمكن تقسيرها في الإدراك الخليجي بصدود ومستويات القوة التي يمكن للولابات المتحدة توفيرها بالقياس إلى مصسر وسوريا ، أو إيران أو بالانهيارات النفسية التي صاحبت أزمة الغزو العراقي للكويت وأدت إلى انهيار الثقة الخليجية في النظامين القومي ، والإكليمي بصفة عامة .

ويقدر ما كاتت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية بتعددها وخاصة في الحالة الكويتية حيث بلغت أربع الفلقيات بين ١٩٩١م ، ١٩٩٣ م - فضلاً عن إقامة قواعد متقدمة للقوة الأمريكية بالخليج خاصة في البحرين والسعودية كشفاً عن الدات هذا الإدراك الموضوعي للقدرات الخليجية المحدودة على صعيد الاستقلال الأمنى ، فإن أزمة تحريك العراق لقوائه مجدداً نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م رغم طابعها التناوري قد مثلت تأكيداً لمصداقية هذا الإدراك .

فقى خضم أزمة أكثوير بدت القوات الخليجية عاجزة تماماً عن أى تحرك جدى كما بدت القيادة السياسية ادى دول المجلس وكما وضح فى خطابها السياسي مدركة اطبيعة الموقف وحجم إمكاناتها فلم تعترض على عملية إعادة الحشد الأمريكي بل حاولت استدعاءه من ناحية ، والتحرك عربياً حيال مصد وسوريا بالذات لعثهما على خطاب سياسى مشترك يكفل إصباغ الشرعية العربية على عملية الحشد الأمريكي وهو الأمر الذي تحقق لدول المجلس بالقعل حيث بدت مصدالية المحشد الأمريكي في إطار من المعائدة العربية بقوة شرعية تقوق الشرعية العربية في اطار من المعائدة العربية بقوة شرعية تقوق الشرعية العربية في الخردة الأمريكي المحاوزت حدة الانقسام التي صاعبتها في سياق عملية المراجعة الذول الضد حيائها .

وايما يبد أن أزمة أكتوبر قد وقعت على خط تماس تاريخي على الصعيد الأمنى . حيث كان المدنو بناء قوة دفاع ذاتي خليجية والذي بدأ مع قمة الدوحة في ديسمبر ، ١٩٩ مقد هذا إلى حد بعيد مع بروز عوامل التفسخ السياسي ضد الموقف الجماعي الذي صاغته أزمة الغزو العراقيي وهو الأمر الذي أعاق موضوعياً إمكانية حشده ٥٠ ألف جندي خليجي كما أوست قمة ديسمبر ١٩٩٣م أو حتى الشروع في عملية الحشد حتى أكتوبر ١٩٩٤م والذي شهد أزمة التحرك العراقي نصو الكويت مجدداً ربما للكشف عن هذه الحقيقة واستشمارها اصالحه بإثبات ضعف القدرات الخليجية من ناحية ، واتعدام الإرادة لديها من ناحية أخرى وهو الفهم الذي يجعل من تدنى الطموح الأمنى الخليجي ، إلى حد ما – أحد أسباب التحرك العراقي الأخير .

وفى السياق ذاته وعلى نحو مضاد يمكن القول بأن أرسة أكتوبر تلك كانت كائفة لعمق التحدى الأمنى لدول المجلس فى ظل ضعف القدرات القعلية ، وأنها كانت أحد الأسباب الهامة لتقليص الطموح الأمنى المجلس وهو ما بدا فى قمة ١٩٩٤ م الأخيرة على نحو مباين لقمة ديسمبر ١٩٩٣ م كذوع من تفعيل الإدراك الموضوعى ضد مشاعر الحماسة المصلحية لأرَّمة الغزو كما جرت العادة فى السياسات العربية المعاصرة .

وعلى الصعيد الأمنى أيضاً مثلت أزمة الجزر الإماراتية الثلاث وخاصة طنب الصغرى ، وطنب الكبرى ، واللتين احتلتهما إيران فى النصف الثانى من عام 1997 معير مراحل تدريجية كشفاً آخر سابقاً وسباقاً فى أن واحد لمحدودية القدرة الخليجية على الدفاع الذاتى ، وإن كشفت من ناحية أخرى عن عجز الإطار الشامل الأمريكي الصبغة أو عدم رغبته فى ضبط الموقف لصالح الأمن الخليجي حيث تمكنت إيران من الإقلات بمكاسبها دون عقاب خليجي بدت قدراته محدودة ، أو عقب غربى ، أمريكي بدت إرادته غائبة ومصداتيته غلمضة .

وعلى الصعيد السياسي:

أدت ممارسات العنوات الأربع إلى تراجع تنويجى للطموحات الخليجية التى تفجرت بفعل أزمة الغزو وإيانها فى بناء سياسة خارجية واحدة أو منسقه على الألكا وكان لهذا التراجع مظاهر عديدة بطول هذه القترة ومنها على سبيل العثال :

1- المجز عن بناه سياسة متناغمة حيال إيران يمكنها أن تجسد رؤية ما المثقاب أو التباعد أو الصداقة أو العداء أو أى نمط من العلاقات ففي خضم الجدل حول إعلان دمشق ومجابهة إيران له حدثت تباينات نوعية في رؤى الدول الخليجية الست لطبيعة العلاقات معها ، ودورها الأمنى المستقبلي في الخليج فحدثت الدفاعات نصو القبول لمشاركتها من قبل البحرين وعمان ، وجاءت تحفظات سعودية - إماراتية مع تردد كويتي - قطرى ، وهو الأمر الذي أدى في النهابة لإبطاء عناصلات إعلان دمشق سياسياً واقتصادياً مع تغويغه من مضمونه الأمنى تماماً ثم تجميده في النهابة .

ويرغم أن دول المجلس استطاعت أن تبلور موقفا سياسيا واضحا حيال إيران مشكلة الجزر دعماً للموقف الإماراتي فإن قسمات ذلك الموقف لم تفرض نفسها على بقية المرحلة وأنساق تفاعلاتها فيما بعد حيث سعت قطر التعسين علاقاتها بإيران عندما تفجرت مشاكل الحدود بينها والسعودية ثم البحرين ولم ترقط أن هناك تناقضاً بين التزاملتها تجاه مسألة الجزر في ضوء انتمانها سع الإمارات للمجلس ، وبين رغيتها في العناورة ضد المعودية والبحرين حيال العراق ثم أيران لما اعتبرته تخالفاً أو محوراً سعودياً - بحرينياً .

٢- العجز عن بناء سواسة موحدة ضد العراق أيضاً. ففي إطار القدرة العمانية على ضبط النفس ، والروية العمانية والمعالجة الهائنة استمرت العلاقات العمانية – العراقية رغم بعض البرود أو حتى مظاهر الجمود التي شابتها .

وفى سياق المناورة القطرية ضد ما اعتبرته محوراً سعودياً - بحرينياً داخل المجلس أعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق برغم هبوط مستوى التفاعلات السياسية بينهما وهي الحقيقة التي لم تحل دون مطالبة قطر برفع الحصار عن العراق ويدء المصالحة معه في مناسبات عديدة .

وأبضناً أفترقت الروية البحرينية والسعودية عن الإماراتية بين تردد إزاه العراق النبس أثواب عديدة ، وبين حماسة بدت في مناسبات إعلامية ومبادرات سياسية عديدة ، وذلك بخص النظر عن العقدة الكويتية التي تستند إلى ركاتز وتكشف عن ملابسات أكثر تعقيداً .

٣- العجز عن إدارة ديموقراطية للملاقات الداخلية بين دول المجلس فجوهمر هذا المظهر يتمصور حول أزمات الصدود التي بدت آليات المجلس عاجزة عن التعامل معها سواء لحلها أو حتى مجرد تجميدها وخاصة في حالة الأزمة الصدودية بين قطر والسعودية خلال عام ١٩٩٧م . والتي دفعت – في سياق التصعيد – للتقارب القطرى – الإيراني والقطرى – العراقي . ثم قيام قطر بسحب جنودها المشتركين في قوة درع الجزيرة وأخيراً تهديدها بعدم حضور القمة الخليجية في

ديسمبر ١٩٩٧م ولم تكشف الأزمة هذه عن عجز الآليات القانونية للمجلس فقط فى حل النزاعات بل كشفت عن رفض قطر للوساطة السياسية الإماراتية - الكريتية وبالمثالي رغبتها فى تعطيل الآليات السياسية له وتقريفه من مضمونه كنظام إقليمي وذلك بالرغم من أنها قد قبلت الوساطة المصرية وأذعنت لها بعضور القمة وتجميد النزاع بوضع مبادئ لحله بغض النظر عن مدى تحقق هذا الحل مستقبلاً .

وفى السياق ذاته جاحت أزمة الحدود بين قطر والبحرين لتكشف عن الممارسات ذاتها وخاصة تصعيد قطر للنزاع وإصرارها على عرضه على محكمة المعدل الدولية ضد الرغبة البحرينية فى وساطة خليجية سعياً من قطر لتجديد ما تدعيه من الحياز سعودى للبحرين وبالتالى الحياز خليجي لها . ورغم عودة قطر في شهر فبراير 1940م للوساطة الخليجية - السعودية إلا أن نتائج إيجابية لم

٤- العجز عن بقاء رؤية مشتركة تجاه تفاعلات السلام الإقليمية فعلى المستوى الأول بدت الاستجابات الخليجية للدول المتقاوضة خاصة فلسطين والأردن المحومة بالدوافع والخبرات الذاتية قبينما تأخرت الكويت وترندت السعودية اندفعت قطر وتحمست الإمارات لدفع الجهود العربية نحو التحول السلمي وذلك برغم القرارات الجماعية للمجلس وعلى المستوى الثاني للتفاعلات وهو التعاون الإقليمي للشرق أوسطي فيان القرار المشترك برفع المقاطعة الخليجية - لإمسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة لم يحجب تباينات أخرى في درجة الحماسة نحو هذه المقاعلات خاصة من جانب قطر وعمان اللتين التخذنا مواقف عملية ، ومارستا خطاباً إعلامياً غلبت عليها الحماسة وخاصة في مؤتمر الدار البيضاء بنهاية أكتوبر.

التباین النسبی امواقف دول المجلس بالتبعیة حیال المصالحة العربیة
 دهی قضیة الساعة و لا شك حیث ارتبطت المواقف حیالها بالموقف من العراق إلی
 حد بعید ، ثم درجة الحماسة نحو التعاون الإقلیمی ومستوی رویة الأطراف

الخلوجية لجدوى وأهمية النظام العربى وأنه إلى حد ما . ومن جماع تحديات الصعيد الأمنى ، ومظاهر التراجع على الصعيد السياسي نتأكد حقيقة إيطاء تفاعلات بناء الهوية الخلوجية في سياق عملية المراجعة النقدية لمكونات وانتماءات واتجاهات الشخصية الخليجية فيما بعد حرب الخليج الثانية في إطار دوافع وملابسات ومحددات نذكرها في إيجاز فيما يلي :

١- أن ثمة رغبة تموزها القدرة في بناه ودعم هوية خليجية إقليمية فيما بعد أزمة الخليج الثانية . صحوح أن بعض الخلاهات قد حدثت على الصعيد السياسي أعاقت التوحد الكامل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، وأن ثمة أزمات حدودية قد شارت وماقمت إشكالية إدارة العلاقات الداخلية ، ولا شك أن هناك حدوداً على قدرتها في تلبية متطلباتها الأمنية في ظل إمكاناتها المحدودة وبالذات ديموجر الفيا ولكن الأمر الهام هنا أن محاولة حقوقية لتأكيد هذه الهوية بشتى جوانبها قد جرت على أكثر من صعيد وأنها جامت نتيجة الإحساس بوجود هذه الهوية أصلاً على الأكل في بعدها الجغرافي ومكونها الطبيعي الاقتصادي وهو الأمر الذي يؤكد خصوصية الإالم رغم تجانسه الديني والتاريخي والثقافي مع العالم العربي ككل والتعالق السياسي معه في ظل النظام العربي الحالي المتمحور الأكثر من نصف قرن حول الجامعة للعربية .

فإذا ما كانت القدرات الموضوعية أعاقت الطموح الأمنى ، والخلافات الأنية قد أعاقت الطموح السياسى فإن عملية التراجع المصاعبة لهما تبقى رهناً بالقدرات لا الرخيات مما يجعل إيقاف هذا التراجع رهناً بتغيير البيئة الداخليسة الوطنيسة والإقليمية لصالح تلك الهوية "حيث إن صنع الاختيارات الاستراتيجية والخاصمة بالنظم السياسية والاجتماعية الداخلية ويالنظم الإهليمية المستوعبة المهوية الخاصمة بمجتمعات معينة ليس قراراً يتخذ في لحظة زمنية ما ، بل وليس مجموع قرارات سياسية مهما كانت هامة وإنما إيجاد صيغة تجمع على نحو متألف الجوانب المختلفة للشخصية الوطنية وتستجيب للحاجات الموضوعية لتطور المجتمعات في نفس الوقت على نحو يسمح لها بالنمو الصحبي والإيجابي (٢٤).

٧- إن التراجع على صعيد بناء الهوية الخليجية فى أعقاب النجاحات التى ولنتها القناعات النظرية بذلك فى ضوء الحماسة التى فجرتها أزمة الخليج الثانية لم يصاحبه اندفاع مواز له على صعيد دعم الهوية القومية . حيث أثبت الصعيد الأمنى من خلال تجميد إعلان دهشق وخاصمة البعد الأمنى لمه ، والصعيد السياسي من خلال تجميد إلعلان دهشق وخاصمة البعد الأمنى لمه ، والصعيد السياسي من ظل استمرار العقدة العراقية ، واندفاع البعض نحو إيران - غير العربية - وفى لدى البعض . أثبت ذلك كلمه أن هذا التراجع لم يكن لصالح المكون القومى فى الشخصية الخليجية ويؤكد على أن أحد الآثار الهامة لحرب الخليج كان هو الشخصية الخليجية ويؤكد على أن أحد الآثار الهامة لحرب الخليج كان هو فى منطقة الخليج العربى ويصفة أخص فى الكويت مع ما تتضمنه هذه المراجعة من نوع من فك الارتباط النفسى بالنظام المربى والفتور حياله وذلك فى إطار عملية مراجعة تقافية أوسع تؤكد على أن الشخصية الوطنية الخليجية الخليجية لد تطورت أيضاً تحت تأثير عمليات تحول ثقافي بالغ الشخصية الوطنية الخليجية لد تطورت أيضاً تحت تأثير عمليات تحول ثقافي بالغ الأممية حيث تمت مراجعة فعلية الموروبي (٣٠).

٣- إن محدودية القدرة على الاعتماد الذاتي وخاصة على الصعيد الأمني قد بنع نحو الارتباط بالنظام الدولي وخاصة مع الولايات المتحدة التي تأتي على تمته في أعقاب إدارتها للحشد الدولي في أغسطس ١٩٩٠م ثم أكتوبر ١٩٩٤م وقد بلغ خم مدى الارتباط بالنظام الدولي أن الولايات المتحدة أخذت تمارس بسهولة سياستها للاحتواء المرزوج التضمع نفسها وسيطاً محورياً للعلاقات الخليجية - المراقية إلى الحد الذي اعتبرت الكويت معه أن مواققة مجلس الأمن ضرورة السامالحة الكويتية والخليجية - العراقية - كما سلف البيان - برغم وضوح الدوافع الأمريكية إقليمياً ، واقتصادياً والتي تحبذ استمرار الوضع الراهن وإخضاعه لأهداف الاحتواء ، والابتراز الذي ذهبت معه الولايات المتحدة إلى حد المطالبة بتكاليف الحشد قبل البدء في عملية الحشد العسكري في الأزمة الأخيرة وفي هذا الإطار يمكن القول بأن بعض سمات الحداثة التي أخذت طريقها إلى الشخصية الخليجية فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية وخاصة في مكونها السياسي والثقافي

لصالح بعض الاقترابات نحو الديموتراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالرأى العام والحرية الإعلامية النسبية وبالذات في الكويت مصاحبة لتجدد وتطبور العمل بالمجلس الموطني الكويتي ومجلس الشوري السعودي ويرغم أن جزءا منها يمزى للانكشاف العالمي الذي هو إحدى سمات الكونية بوجه عام إلا أن جزءا هاماً منه يعزى لعملية المراجعة لإاء الشخصية القومية والاتدفاع نحو النظام الدولي في إطار العلاقة الجديدة مع الغرب التي باتت تقبه التحالف بالتبعية فيما بعد حرب الخليج الثانية في ظل لتجاه عام يدفع تدافياً نحو الجوانب المستحدثة على حساب الموروثة في الشخصية الخليجية .

ومن جماع ما سلف يمكننا للقول بأن ثمة تفاعلات عميقة جرت وتجرى بين مكرنات الشخصية الخليجية سواء بين الموروث التاريخي والمستحدث العصــرى فيما أسموناه بتمازع المرجعية ، وسواء بين نطاقات الانتمــاء والهويــة الوطنيـة والقومية ، والعالمية .

وخلاصة القصد هنا - ومكمن الخطر أيضاً - أن عمليات التفاعل هذه تجرى لصالح للهوية الكونية بدائع القدرة لحرى لصالح للهوية اللوطنية بدائع القدرة أحياناً والرغبة أحياناً أخرى ، وضد الهوية القومية إلى حد بعيد في سياق عملية المراجعة عبر المحددات السالف بيانها .

أن تغريغ إعلان دمشق من مضمونه القومي لم يكن هذفه الحصول على دعم القوم المريكة المتميزة فقط. ولكن أيضاً تجنب الآثار الثقافية السياسية القومية المنزبة على الأمن القومي ، إن دول الخليج في سياق عملية المراجعة وتحت وطأة وانهيارات الأزمة نفسياً وجدت أن أمنها إذا لم يكن ذاتياً فإنه سوف يكون مدفوع الثمن ، ولذا فقد كان الاختيار لقوة ضبط وأمن تحمل ثقافة عالمية يمكن التمامل معها من منطق التسامح والاختيارية ، بينما القوة القومية المصرية – السورية تعد قوة ثقافة تغرض الترامات وتتنازع في الائتمامات وتضغط نحو كل ما هو قومي في الوقت الذي كان هدف هذه الدول – خاصة – الكويت – تنحية القومي السياسي

والأمنى وحتى الثقافى كنوع من التحايل على الذاكـرة القوميـة وخبراتهــا التـى بـدت. مريرة ومحبطة فى هذه اللحظة التاريخية .

وأخيراً يجدر القول والتأكيد على أن الذهاب بعيداً بخصوص هذه العراجمة .
يبدو ولا شك أمراً مثالياً ، وكذلك الذهاب إلى حد القول بانتفاء هذه العراجمة .
ويبقى القول إن عمليات تفاعل ونيدة ويطيئة لا زالت تجرى ، تدور وتتمثر ولكنها
لا تتوقف وذلك يعنى أن ثمة إمكانية بالتية المتأثير في اتجاهها نحو المكون القومي
الشامل وأمانا في ذلك أن تتنفى مرارات اللحظة التي خلقت العراجمة ذاتها أو
حينتها أو عجلت من تدفقها لصحالح الروية التاريخية الثقافية القومية التي لا شك
وأنها سوف تنفع نحو تماسك النظام العربي ودعمه إقليمياً أما الاحتمالات البديلة
الممثلة في الاتدفاع نحو الداخل الوطنى أو المفارج العالمي ضد المحيط القومي فإنها
ولا شك سوف تنفع نحو عملية تقليص إليمي تجرى على حساب النظام العربي قد
تكون حادة ومؤثرة في ظل لحظة تاريخية أخرى تنفع بالإثليمي ضد القومي تحت
مسميات التعاون الشرق أوسطى ذلك المصطلح الأثير والفامض في أن واحد .

رابعاً: الانشفال الإقليمي المفاربي:

يعرف النظام العربى بأنه " منظومة البلاد العربية من موريتانيــا إلــى الخليــج والذى يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية ^(٢٦) .

وبهذا التعريف يمثل الإقليم المغاربي الكبير جزءا من النظام العربي باعتبار التجانس ولكن في الوقت ذاته يمثلك هذا الإقليم بعض التباينات وخاصة على صعيد التطور التاريخي والترجهات القافية المعاصرة فضلاً عن الخبرة السياسية المدعمة بالجغرافيا مما يؤكد خصوصية هذا الإقليم ويجعل منه نسقاً متميزاً في تطوره التاريخي وحتى نشأة النظام العربي في أواسط القرن الحالي .

غير أن نشأة النظام العربي في عام ١٩٤٥م. ثم بروز التحدى الصهيوني بشكل سافر منذ عام ١٩٤٧م فضالاً عن التوحد التاريخي في مقاومة الاستعمار الغربي على كامل الخريطة العربية خاصة في الخمسينيات والستينيات أدت جميعها إلى عملية دمج داخل النظام العربي بين مشرقه ومغربه بالمعنى السياسي والثقافي تبلورت في موجة التعريب ضد الفراتكوفونية التي سادت في المغرب العربي ، وأيضاً التوحد المغربي مع المشرق العربي في مولجهة الخطر الصعيوني .

" وليس هناك دليل أبلغ على ذلك من مواقف دول المغرب العربى وشعويه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال وقبله حتى الآن وهو الموقف الذى تبلور لا فى تضامنها مع دول المشرق فى مواجهة لسرائيل فحسب بل وقى اعتبار ذاتها أحياتاً وخاصة منذ بداية الثملينات مسئولاً رئيسياً عن مصير الشعب الفلسطينى ومواصلة النصال العربى ضد إسرائيل بعد انكماشه فى المشرق أيضناً (٢٧) كما عمق من التيار القومى والعروبى دلخل المفرب العربى وزاد من إدماجه فى النظام العربى منذ ١٩٧٨م نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس فى أعقاب موتمر بخداد وتجميد عضوية مصر فى الجامعة ، الأمر الذى جعل الإقليم المضاربى جزءا محورياً فى نفاعلات النظام العربى .

على أن هذه التفاعلات القومية للإثليم المغاربي لم تحل تماماً دون أن يعيش الإثليم إشكالية التجانس – الخصوصية على الأقل في السياق الجغرافي الذي يؤكد وحدة المتصل المغاربي ولي لم يبلغ الشعور بالخصوصية المغاربية حد الحديث عن قطيعة مع النظام العربي .

وفى ظل الحرب المراقية – الإيرانية حدث تطور هام على الساحة العربية. جوهره التحرك نحو الإقليمية أو التجمعات الجهوبة فبرغم أن هذا التطور بجد جنوره فى المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتى نصبت على أن " للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض " إلا أنه قد تحقق بقعل تطورات سياسية ذات أبعاد أمنية هامة عمقت الإحساس بالهويات الخاصة خاصة الجهوبة على حساب الهوية القومية الجامعة وذلك لأن عملية تفكيك للأمن القومي العربي قد جرت بفعل الحرب هذه . وضد المألوف العربي الذي ظل منذ نشأة نظامه يؤكد وحدة هذا الأمن ويبلوره في الصراع العربي – الإسرائيلي وحول القضية الفلسطينية بالذات .

قبعد عام واحد من اشتمالها ولتلبية متطلبات الأمن الخليجي نشأ مجلس التعاون الخليجي عسام ١٩٨١م . ويعد توقف هذه الحرب بعام ولحد نشأ مجلس التعاون العربي ليجمع مربع القلب العربي . ويرغم أن نشأة هذا المجلس حملت طابع المناورة حيث إنها نشأة لا تستند إلى تمايز جغرافي أو سياسي أو تقافي واضح وإنما لدوافع سياسية مرحلية خاصمة بالاحتواء والتكيف ، إلا أنها جاءت مولكية ودافعة لتحرك مغاربي مماثل وعلى أسعى تاريخية وثقافية وجغرافية أكثر عمقاً وتحققاً .

وفى هذا السياق أنشئ أتحاد للمغرب العربى فى ١٧ فيراير ١٩٨٥ متعبيراً عن الخصوصية المغاربية ، وفى إطار التجانس العربي الذى لا يمنع ذلك بل يحبذه بنص الميثاق القانونى المعبر عن هذا التجانس الاجتماعي والتاريخي والثقافي والحضاري العام ولقد شبهد عاما ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م وحتى أزمة الغزو العراقي

الأول : يؤكد على الأثر السلبي لها باعتبارها تحركاً نصو الهويـات الجزنيـة ضد الهوية القومية أو على الأقل الموازية لمها والمنقطعة عنها .

والثانى: يؤكد على الأثر الإيجابى لها ويعتبرها خطوة انتقالية نحو الوحدة القومية . وهو ما تجلى في مشروع فكرى كبير شغل المنتقفين السياسيين العرب وأشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية وحمل عنوان " مشروع استشراف مستقبل العالم العربي "

على أن الحكم الدقيق على صحة أى من التيارين لم يكن ممكناً إذ فلجا العراق الجميع بغزو الكويت فاتهار مجلس التعاون العربي ، وتدعم مرحلياً مجلس التعاون الخليجي ، وتدعم مرحلياً مجلس التعاون الخليجي ، وينما كان اتحاد المغرب العربي غير مخاطب مباشرة الأزمة ولذا كان تأثيرها عليه وثيداً وإن كان عموقاً ويمكن القول إن الفترة بين ١٩٩٥م - ١٩٩٨ قد مثلت مرحلة خاصة في حواة الإثليم المغاربي الكبير تعيزت بعمق وحدة الإثمالية بين التجلس العربي والخصوصية المغاربية . وتفسير ذلك أنه في الوقت الذي كرست فيه صرب الخليج الثانية درجة التمايز بين المغرب الكبير والنظام العربي فإنها كرست في الوقت ذاته تعايزاً آخر بين دول المغرب العربي ذاتها بفعل الموقف المتباين نسبياً إزاء الحرب نفسها ، ثم أزمة الهوية والأمن في الجزائر ، وأزمة لوكيربي ، وحتى الروى حيال الشرق أوسطية كنمط وإطار مستقبلي وأزمة لوكيربي ، وحتى الروى حيال الشرق أوسطية كنمط وإطار العربي العربي العربي ومنذ العربي محدات أساسية في مسار الصدراع العربي

(١) عام ١٩٩٠م ونتائج حرب الخليج في تكريص الخصوصية المغاربية:
 الواقع أن حرب الخليج قد حملت بذور تطورين هامين على هذا الصعيد وهما:

الأول: هو قرار القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ١٠ أغسطس بعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصيل بالقاهرة . وهو الاتجاه الذي تأكد فقط في هذا التاريخ وكان الجدل حوله والتنبؤ به قائماً منذ عودة مصر لعضويتها بالجامعة ولا شبك أن هذا القرار كانت له اثناره العميقة في المشاعر المغاربية وخاصسة التونسية ضد عملية الإدماج التي دعمتها مرحلة وجود الجامعة في مقرها الموقت بتونس ولحل الدليل على تلك الأهمية محاولة الدول المغاربية وخاصة تونس اعتبار أن هذا المتر التونسي مقراً ثانياً للجامعة على نمط المقر الأوروبي للأمم المتحدة . وهي الفكرة التي لم تلق رواجاً أو دعماً في سياق الأجواء الماتهبة بصرارة الأزمة آذناك .

الثانى: وهو تبنى موقف مغاربى عام - عدا المغرب - له من السمات - رغم بعض التباينات الدنيقة التى لم يحاول العقل الخليجي تفهمها حيث افتقد الدافع والوقت في آن واحد - ما جعل هذه الدول تقف في تحالف دول الضد التى سائنت العراق وحسيما تسميها الأدبيات الكويتية .

وكانت نتيجة هذا الموقف أن وقعت الدول المعاربية وطبلة علمين على الأقل هما 1991م في إسار التحالفات الجامدة التي هومنت إلى حد بعيد على الأقاطات العربية - العربية الأمر الذي واد اديها عدم القدرة على تدعيم تفاعلاتها العربية فصلاً عن متغير عدم العماسة أو الرخية الذي تولد اديها بغمل التعلور الأول ومع عودة الجامعة فعلاً إلى مقرها الأصيل بالقاهرة في ١٠ مبتمبر ١٩٩٠م والواقع أن المغرب العربي كان يشعر أصلاً وقبل الزمة الخليج بحاجة إلى الاعتكاف على ذاته وحل معضلات بناء خصوصياته الإلليمية والقطرية غير أن ذلك لم يكن ليودي بالضرورة إلى انتصار التيار الداعي إلى العزلة عن الشئون العربية أولا تتأتج أزمة الخليج وخاصة مع عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ، وهو ما عمق من نفوذ هذا التيار وكشف عن نفسه في فتور عام حيال النظام العربي قيما بعد أزمة الخليج وحتى استثرت فجوة كبيرة نوعاً بين المغرب والمشرق العربي يصدورة ملموسة

وحيث تركزت معظم التفاعلات داخل-كلَّ من هذين الجناحين طيلة العامين ١٩٩١م - ١٩٩٧م مع تصاعد علاقات ثنائية أحياناً بين قُطر من المغرب و آخر من المشرق وخاصة حالة العلاقات المصرية - الليبية ، والجزائرية - السورية دون أن يعنى ذلك تجسيراً اللغجوة فهما بين الجناحين جماعة وتستير تلك نتيجة منطقية لتطورات أزمة الخليج ، ولواقع الهبوط في مكانة الجامعة في السياسة العربية وهي التنظرة الحقيقية بين المشرق والمعرب العربي كمجموعتين لهما قدر من التمايز والاستقلالية النسبية جفر القياً وتاريخياً وتقافياً (١٨).

(٢) عام ١٩٩٧ وأثر الأزمة الجزائرية في تقليص الخصوصية المغاربية :

حيث كان الأرمة الجزائر الداخلية والتى تفجرت بنهاية ١٩٩١ م وبداية ١٩٩٦ م وبداية ١٩٩٨ م وبداية ١٩٩٨ م وبداية ١٩٩٨ م نور هام في تقليص المد نحو تدعيم الإحساس ، وبممارسة تفاعلات هذه الخصوصية . لأن الجزائر في الحقيقة هي قاطرة الاتحاد المضاربي فهي الأكثر سكاة والأوسط موقعاً فضلاً عن ثرائها الطبيعي ، وتوازن هياكلها الاقتصادية إذ إنها تعد دولة زراعية - استخراجية - صناعية - إلى حد ما .

وقد لعبت الأزمة الجزائرية دورها التقليصي هذا على صعيدين هامين :

الصعيد الأول: وهو تقلقي جوهره إيراز الهوية الإسلامية في الجزائر والتي بدت تطوراً مقاجئاً نوعاً ما على صعيد عملية بناء الهوية في الجزائر إذ أن التسافس كان قد استقر فيما قبل أزمة الخليج بين الهويتين القومية والمغاربية وحتى أنت الأزمة ذاتها إلى تفجر التيار الإسلامي على كلفة وجوهه الاعتداليه والعنيفة وما بينها على أنقاض القومية الثورية في الجزائر ذاتها بصبختها الاشتراكية فصلاً عن بعض البلدان العربية الأخرى ومنها تونس إلى حدما ، والمغرب ويرغم العنف الدائر في الجزائر ، وتيارات الاحتجاج في الخارج إلا أنه من الصعب القول بأن الأزمة الجزائرية ذات طابع أمني مجرد أو حتى أساسي فلا يمكن تفسيرها إلا من منظور الهوية وفي إطار حالة تفجر حاد وماتهب ساعد عليها طابع الشخصية الجزائرية نفسه ، ولما كان تيار العالمية

الإسلامية الذى ينتمى إليه التيار الإسلامي الجزائرى بوجه عام يرافض مبدئياً نطاق الانتماء الأضيق منه وطنية كانت أم جهوية أم قومية فيان الأزمة الجزائرية بتداعياتها الثقافية تكون قد فجرت هوية ثالثة أوسع تعارض الهويات الأضيق ومنها الهوية المغاربية بما يسمح بالقول بدور الأزمة تلك في تقليص الخصوصية المغاربية.

والصعيد الثانى وهو الصعيد السياسي الخاص بالاستقطابات والحداءات التي نجرتها هذه الأزمة مغاربياً من ناحية ، ودورها فسى تجميد تفاعلات الاتصاد عملياً من ناحية أخرى .

ففى سياق الاستقطابات التى أحدثتها الأزمة مباشرة . ذلك المتملقة بالملاقات الجزائرية - الجزائرية الجزائرية الجزائرية التونسية خاصة ١٩٩١م ، ١٩٩٢م أيضاً الملاقات الليبية - الجزائرية لها بعد تصريح القذافى فى ١٩٩٣م باستحداده للوساطة بين الإسلاميين والمحكومة وهو ما اعتبرته السلطة فى الجزائر دعماً للإسلاميين وردت عليهم بالسماح للمحارضين الليبيين بعقد مؤتمرهم بالجزائر على الحدود بين الدولتين .

وفى إطار الاستنباطات غير المباشرة لعبت الأرمة دورها فى تنبذب وتوتر الملاقات الجزائرية - المغاربية حيث ارتبط الموقف المغربي مسن الإسلاميين بالموقف الجزائري من جبهة البوليساريو في صراعها مع المغرب حول إقليم المسحراء وهو النزاع الممتد والمطروح الفترة طويلة على الأمم المتحدة في انتظار إجراء عملية الاستفتاء المقرر لها نهاية العام الحالى أو أواثل العام القادم . حيث تبع كل سلوك مغاربي سلبي حيال حكومة الجزائر في صراعها مع الإسلاميين ، سلوك جزائري مماثل حيال الحكومة المغربية في نزاعها مع الإسلاميين ، سلوك

وغني عن البيان أن الاتحاد المغاربي لا يتصور انتظام تفاعلاته في ضوء توتر العلاقات بين الدولتين فهما مركز وقلب نفاعلاته . وأما على صحيد تفاعلات الاتحاد ذاته . فنتيجة هذه الاستقطابات والعداءات قضلاً عن الاشغال الجزائرى المحاد بالداخل لم يكن متصوراً أن يحقق الاتحاد خطوات عملية هامة على طريق التكامل وهو لم يحقق بعد القدرة على التماسك الداخلي بين أعضائه ولذا لم يكن غريباً أن تطلب الجزائر مثلاً تأجيل القمة السادسة من ديسمبر ١٩٩٣م وحتى إدريل ١٩٩٤م . . وهى القمة التي عقدت في تونس بعد أن تأجلت مرتين .

ومن جماع المؤثرين التقافي والسياسي لمبت الأزمة الجزائرية و لانشك دوراً مؤثراً في تقليص المد تحو الخصوصية المغاربية وإن لم يكن ذلك في صدالح التجانس العربي الأمر الذي لم يسمح بوقف المراجعة السابية حيال النظام العربي فيما بعد أزمة الخليج الثانية .

(٣) ١٩٩٢م ودور أزمة لوكيريي في تقليص الهوية المغاربية :

ولمَّد لعبت الأرمة الليبية مع الغرب دورها هذا من خلال آليتين :

الآلية الأولى: وهي تحجيم النشاط الخارجي للاتحاد. فمن ناقلة القول أن الاتحاد الأوروبي عموماً ، وشمال المتوسط خصوصاً يحتلان أهمية قصوى على قائمة اهتمامات الاتحاد المغاربي وذلك فيما تجسده آليات الصوار المغاربية - الأوروبية المتعددة وخاصة صيغة (٥٠٠) ، (٥٠٥) وهما الآليتان اللتان تعثرتا تحت وطأة الضغط الأمريكي والأوروبي على ليبيا ودول الاتحاد عموماً بذريعة عدم التحاور مع دول الاتحاد جماعياً وهو الذي يضم بين أطرافه دولة متهمة دولياً أو أمريكياً . وبرغم أن الصبخة المفردية البديلة للحوار الأوروبي - المغاربي والتي تطرحها الدول الأوروبي - المغاربي والتي تطرحها الدول الأوروبية تغادياً لهذا المأزق فإن هذا الموقف الأوروبي قد أدى إلى حد بعيد إلى تغريغ مضمون الحوار وتهميش دوره في هذا الصدد .

ولما كان من الطبيعى والثابت أن ممارسة أى كيمان أو بنيان لوظيفته يدعم من شعوره بالفعالية وإحساسه بالهوية الذاتية . فلا شك أن تهميش أو تجميد أحد أهم الأبعاد الفارجية في سياسية الاتحاد المغاربي ونشاطه لابد وأن يدفع نحو تقليص الهوية المغاربية توعاً ما .

الآلية الثانية: وجوهرها إيراز عجز الاتحاد في مواجهة التحديات الخارجية فليس جديداً القول بسيادة شعور عربي عام ومضاربي خاص بعدالة الموقف الليبي حيال الضوابط القوتونية ، فضلاً عن إحساس عميق بذراتعية الموقف الغربي عامة ولدوافع تتعلق بعملية تسكين ذيول النظام الدولي للحرب الباردة في إطار قيم ونظام ما بعد الحرب الباردة في إطار قيم ونظام ما بعد الحرب الباردة في إطار قيم ونظام المجدز المفاربي عن الدفاع عن أحد الأعضاء برغم الإحساس بعدالة مواقفه لابد وأن يتخلق شعور بالمرارة لمدى ليبيا وشعور بالإحباط لمدى بالقي الأطراف وهو الأمر الذي يدفع نحو تنمي الإحساس بجدوى وقيمة الاتحاد بوجه عام وبالتالي تقليص الشعور بالذاتية والخصوصوبة التي يجسدها .

ومرة أخرى نؤكد على أن هذا المتغير السلبى لزاء الهوية المغاربية لـم يصاحبه المتغير النقيض إزاء الهوية القومية إذ إن العجز العربى العام كان أبلغ مدى وأكثر وضوحاً في تبرير الأمر الواقع .

 (٤) ١٩٩٤ (م . ومغزى الاتدفاع التونسي – المغربي تجاه الشرق أوسطية بالنسبة للهوية المغاربية :

برغم كل الجدل حول قبول أو رفض أو أبعاد التعاون الإقليمي الشرق أوسطى يبقى الأساس العام لهذا متمثلاً في خفوت حدة الإدراك القومي التقافي والسياسي لصالح الإدراك الإقليمي وما عداه .

وفى موتمر الدار البيضاء الذى دعت إليه منظمتان غير رسميتين هما مجلس الملاقات الدولية الأمريكي ، والمنتدى الاقتصادى العالمى " ديفوس " تحت رعاية الملك المغربي الحسن الثاني نامس عدة سمات أو دلاتل ذلت مغزى هي :

- أ) أن الداعى الموتصر منظمتان غير رسميتين وليستا جزءاً عضوياً من مفاوضات السلام فهما ليستا لجنتين عامتين جماعيتين من لجان التفاوض الجماعى الإقليمي حول القضايا السلمية التي تهم الجميع وخاصة التعاون الاقتصادي مثلاً. وإذا فرعاية الملك الحسن الموتمر في ذاتها تبدو نوعاً من الحماسة لأتماط التعاون الإقليمي في ذاتها إذ يبدو الموتمر بلا ثمن سياسي في حسابات المسلام العربي الإسرائيلي بصورة مباشرة على الأقل وهو ما يتناقى مع لتجاه الفقه العربي القاتل أولاً بإحاجية التعاون الإقليمي كثمن للسلام والأرض ، وثانياً بضرورة التماسك إذا عشر لا بد منه من خلال وبط المراحل التعاونية بالسلامية .
- ب) المناخ التكالبي على التماون صع إسرائيل التي بدا حضورها مجسماً.
 حيث تمتع وقدها بثقل عددي كبير ، وتمتعت مشاريعها المطروحة بنسبة ٧٠٪ من
 حجم المشروعات الاقتصادية الإقليمية وحيث حدث تكالب عربي وخاصة من
 المغرب وقطر وتونس والبحرين بالذات على التعاون الإقايمي حيث قبل عـن
 التفاقيات وقعت بالقط .
- ج) التناول السلبي لقضية القدس في خطاب الملك للحسن نفسه وهو ما احتوى شبه تساهل في طرح الموقف العربي برغم رئاسته نفسه للجنة القدس وذلك ضمن مناخ بدا أكثر تفاولاً ، وتكالباً .
- د) مسمى المؤتمر نفسه والذي حمل مؤتمر التعاون الاقتصادي لـحول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولعل الفصل بين الشرق الأوسط وضمنه الدول العربية وبين شمال أفريقيا " دول الاتحاد المضاربي " يحمل من الدلالة إمكانية الانسياح الإقليمي بلا تكثل قومى وهو الشرط الذي يؤكد عليه كل الباحثين في سياق تـاولهم العربي للتعاون الإقليمي .

إن لجماع الدلالات الأربع بقدر ما يحمل من تقليص الهوية القومية فهو يحمل تحييداً على الأقل اللهوية المغاربية وأيضاً الإسلامية إذ إنه ينم عن توجه كونسى بدا من خلال الدول التي حضرت المؤتمر من أنحاء العالم وإقليمي يستقد في أسسه الثقافية إلى مقولات الكونية ذاتها في الثقاعل والاتصال وإدارة الاقتصاد العالمي.

ويذا يبدو الانتفاع المغربي – التونسى حيال التعاون الإقليمي في المؤتمر وما بعده ضمن دلالات عديدة – دليلاً على تقليص الهوية المغربية أو تحييدها مؤقتاً لحين لتساق معطياتها الخاصة بالتماسك الدلخلي على الأقل .

وهكذا يمكن القول بأنه بينما عمل المحدد الأول وهو نتاتج حرب الخليج فى التجاه دعم الهوية أو الخصوصوبة المغاربية التى أخنت تتشكل سياسياً منذ ١٧ غيرابير ١٩٨٩ مكبلورة لإحساس عام بالخصوصية الثقائية يدعمه الاتصال الجغرافي . فإن المحددات الثلاثة التى أحاطت بعمل الاتحاد منذ ١٩٩٧م وحتى الآن وهى الأزمة الجزائرية الداخلية ، والأزمة الليبية مع الغرب ، والتحرك المغربي - التونسى المندفع نحو الشرق أوسطية جمعيها قد لعبت دوراً معوقاً لتنامى الشعور بالخصوصية المغلوبية . وريما تشي مسيرة الاتحاد الفعلية بهذه الدقيقة .

فقى عام ١٩٩١م وفى قمة الدار البيضاء وفى سياق الاتطاع المخاربي - المربى نسبياً على الأقل وفى إطار قوة دفع أزمة الخليج أنجزت القمة على الصحيد المؤسسي عدة قرارات بإنشاء مؤسسات هامة عديدة هى مجلس الشورى بالجزائر، والأمانة العامة للاتحاد فى المغرب، والجامعة المغربية فى نبيبا ، الهيئة القضائية فى موريتانيا ، والمصرف المغاربي التنمية والنجارة الخارجية فى تونس .

وفى قمة تونس فى إيريل ١٩٩٤م والتى سدد أجوامها عدة مصالحات ولو جزئية خاصمة المصالحة الليبية – الجزائرية تم إقرار إنشاء مؤسستين جديدتين الأولى هى الوكالة المغاربية السياحة ، والثانية هى الاتحاد الرياضى المغاربي واطبيعة لعظات الاتفاق التاريخية لأطراف الاتحاد والتى تأتى وموضة مؤقة ، فإن جل الإنجازات تبقى مؤسسية فقط ذلك لأن عملية اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة ما قد يسعفها هذه اللحظة التاريخية وذلك على المكس من عملية الممارسة لوظائف هذه الموسسات والتي تبدو في حاجة لاستمرار الإرادات المنشئة لها في الاتفاق والتناغم حول أهدافها وآلياتها وهذا ما لم يتحقق لأطراف الاتحاد . غير أن خبرة الاتحاد في هذه الفترة لا يجب أن تعمى عن رؤية عملية المراجعة الفسلية والتي قد تتمثر في آن ثم تنظلق في آخر حسب المعطيات الذاتية والبيئية لأطراف الاتحاد وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تأمل خبرة السنوات الماضية على مستويين متمايزين نوعاً.

المستوى الأولى : سياسي يتعلق بمدى قدرة الاتحاد المضاربي على تحقيق المعايير الأربعة لكفاءة النظم الإقليمية والتي يحددها هانتيجتون بالتكيف ، والتعقيد والتعاسك والاستقلال .

وفي هذا السياق نوكد على أن الاتحاد المغاربي قد عجز حتى الآن عن عكس الإجماع القومي لأطرافه . حيث نلمس ضعفاً في التطابق بين الأولويات الوطنية والمغاربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد في سبيل رفع الحظر المفروض عليها منذ ليريل ١٩٩٧م بينما تمكف الجزائر على أزمتها الدخلية ذات الصبغة الثقافية الأمنية والتي تخاطب هويتها المستقلية . بينما موريتاتيا تمكف على محاولات تحديث نفسها وخاصة على الصعيد السياسي الذي لاقي بعض النجاح وإن استمر وجودها على هامش الاتحاد محدود الفعالية ، وربما كانت المغرب رغم مشكلة الصحيراء بالإضافة إلى تونس الأكثر انشغالا بالتحرك صعوب المستقبل سواء على صعيد الاتشغال بالحوار المغاربي – الأوروبي أو حتى بصيخ التماون الشرق الأوسطي ومن هنا تتأكد حقيقة أن الاتحاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق شروط كالتماسك والاستقلال وإن كان قد حقق بعض شروط التكيف إزاء أزمة الخليج مثلاً أو شروط التعقد فيما أنشأ أطراقه من مؤسسات . وهو الأمر الذي قد يسمح بالقول لجمالا بأن

المستوى الثاني : تقافى يتعلق بالأسس المعرفية للإدراك السياسي المغاربي وهي الأسس التي مثلت الدافع لنشأة هذا الاتصاد أصدلاً . والتي تستمر في الهامه

الأن ومستقبلاً وتنفعه نحو محاولة كتمال لشروط التحقق للسياسي كنظام لِقليمــى يخضع لمعايير محددة كما سلف الذكر .

إن تجاوز الاختلاف مثلاً حول أزمة الخليج ومحاولة التمايش الجماعي في إطار الاتحاد رغم شعور بعض أطراقه بالمرارة حيال البعض الأخر لموقف أو أخر حيال الداخل أو الخارج ، واستعرار عملية التأسيس رغم الإحساس باتعدام الفعالية على أكثر من صعيد خاصة الاقتصادي ، كل ذلك إنما يعير في الحقيقة عن إدراك ثقافي عمين بوحدة الهوية المغاربية بما يمنح الأمل متجدداً في إمكانية تسييل حالة الجمود لصالح الانطلاق في المستقبل .

ويتفق هذا الإدراك التقافى مع أعمق نظريات الاندماج الإقليمي واكتشافاتها لتى تؤكد على أن "كل تجربة تولجه بعد فترة مجموعة من المشكلات والأرمات المفلجئة ويتوقف مصير التجربة على إرادة التكيف والنمو فإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلات والأرمات إيجابية تقطع تجربة الاندماج الإقليمي خطوات كبيرة إلى الأمام. وتتكمش أو تصاب بالركود إذا فشل أطرافها على التكيف الإيجابي . والعلامة الإيجابية للتكيف هي استعداد أطراف التجربة النظر إلى العلاقة بين قوة التجرية الاندماجية ، وسيادة أطرافها نظرة جديدة (٢٠).

ولا شك أن خبرة السنوات الماضية من عمر الاتماد لا تسمح بالقطع بوجود أو عدم وجود لرادة النمو وإن وشبت بوجود إرادة التكيف في حدود ما . ولذا فإن القول بعدم اكتمال شروط تحقق النظام الإقليمي بالمعنى السياسي لا يحول دون القول لأن الإقليم المخاربي الكبير يعيش حالة مراجعة تقلية على الألمل جوهرها لإن المضموصية المخاربية على حساب التجانس العربي ، ويبقى متغير الزمن وحده كفيلاً وشاهداً للحكم على ألقى عملية المراجعة هذه والتي لا شك في أنها حين اكتمالها ميامياً – سوف تعد خصماً من الرصيد السياسي للنظام العربي قد تتنقم نحو عملية تقليص إقليمي له لابد وأنها سوف تؤدي لإضعافه .

خاتمة : استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربي

إزاء التحديات الأربعة الأساسية التى تطرحها اللحظـة التاريخية بجد النظام العربى نفسه مدفوعاً للخروج من وضعية الركود الحالية إلى وضعية أخرى ربما كانت أكثر إيجابية وربما كانت على النقيض أكثر سلبية واكتها في غالب الأحوال ستكون أكثر ديناميكية لأنها ستحتوى على قدر من التحرك الاختيارى أو الجبرى في هذا الاتجاه أو ذلك .

ويرغم أن الفكر السياسي العربي يطرح الآن عدة مداخل تبدو هامة لتغديل للواقع العربي وتجاوز ركوده على سبيل المدخل الوظيفي للتكامل ، أو بإعادة طرح المدخل الشعبي الذي يجد له جنورا تاريخية في المشروع العربي عند قيامه عندما المدى به البعث في صورة الدعوة لإنشاء جامعة أهلية تدعم وتعساند أو توجه وتقوم الجامعة الرسمية في حالتي الصواب والخطأ أو حتى في التعويل لمدى الجانب الأعظم في الفكر السياسي العربي على مدخل الديموقر اطبية وحقوق الإنسان في تعذيث وتطوير الهياكل العربية وقيادة تطور المجتمعات العربية عن طريق ما تطلقه من طاقة إيدادية في ظل ثقافة الحربة .

برغم هذه المداخل المطروحة والهامة إلا أن متغير الزمن في هذه اللحظة التاريخية ربما لا يسمح باكتمال طرح هذه المداخل أو أي منها وبالتالي لهو لن يسمح بنضوجها في الواقع العربي منفردة إذ إنها روى تحتاج إلى عملية تشكل ثم تغلظ في مدى زمنى طويل نسبياً وحتى توتى ثمارها . في الوقت الذي تتماعد فيه مقولات الشرق أوسطية على وجه الخصوص وفي ظل انشغالات غير مركزية بالنظام العربي لدى منطقتي الغلج والمغرب العربيين ، ومع استمرار وضعية المزلة السياسية لأحد أقطاب النظام العربي .

وإزاء هذه الحقيقة الهامة فإن آليات تضاعل النظام العربى عبر أى من هذه المداخل مع التحديات الأربعة الأساسية سالفة الذكر سوف تمارس عملها تحت ضغط عملية إعادة التشكيل الإقليمي. أي أن تفاعالات النظام سوف تسير خلال هذه الفترة المقبلة والذي يتراوح مداها بين ٥٠٥ سنوات مثلاً في طريق مزدوج . المسار الأول ينحو نحو الإقليمية في تجلياتها المتباينة حول الشرق أوسطية . والمسار الثاني ينحو إلى تدعيم القومية بالقدر الذي يمكنه من التعامل من الطروحات الإقليمية بشروط أقضل وهو ما يستلزم إتمام هذا المنحي أو إتجاز قدر معقول من متطلباته في زمن قياسي يسبق عملية إعادة التشكيل الإقليمي في شتى تجلياتها ولعلى المركود الطويل للنظام العربي يدفع إلى نوع من التشاوم حيال تفاعلات المسار الثاني بما ينزع إلى القول بغلبة وهيمنة المسار الأول إلا أن تلك الروية تبدو إشكالية نوعاً ما إذ إن الإحساس بحدة ووطأة تأثيرات تفاعلات المسار الأول قد تنفع نحو استنباط إرادة فعل ذاتية تقاومها وتحد من الهياراتها وتعقق النظام ديناميكية ربما لم يكتسبها في أي مسن فترات تفرده بمسارات التفاعل جميعاً وقبل مناوئة الإهليمية الشرق أوسطية القومية العربية .

ويعوداً عن التشاوم أو التفاول تبقى الحقوقة الأساسية وهى أن مستقبال النظام السربى ومدى فساقيت يبقى التفاول تبقى الحقوقة الأساسية وهى أن مستقبال النظام المسارين معا حيال التحديات الأربع الأساسية فعلى الصعيد الكمي ومن وجهة النظر القومية فإنه يمكن تصمور هيمنة أى من المسارين على التفاعلات الخاصمة بهذه التحديات بالمحديات بالمحديات بالمحديات المحديات المحديات المحديات المحديات المحديات المحديات المحديدة الأربعة على النحو التالى:

١- تحدى للوضعيـة السياسية العراقية : ويثير ثلثة مستويات من فعالية
 النظم العربي .

المستوى الأول يمكس درجة القعالية النفيا متمثلة في عودة العراق إلى حلبة التفاعلات الإقليمية بإرادة دواية أو إقليمية تسمى لتوظيف القوة العراقية توظيفاً سلبياً على حساب المصلحة القومية العربية في سياق التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية.

المستوى الثانى ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في عودة العراق إلى التفاعلات الإثليمية الشرق أوسطية عقب تنشينها فعلياً ويطريقة تطورية لا تعكس فعل إرادة دولية أو إقليمية أو قومية وهو ما ينفع نحو توظيف حيادى للقوة العراقية بطريقة ما .

المستوى الثالث ويعكس درجة العمالية القصوى متمثلة في قدرة النظام على تحقيق المصالحة القومية وإعلاة إدماج المحراق في معلالاته السياسية بـإرادة ذاتية تصدر عن المصلحة القومية خلال فترة قصيرة تسمح باكتمال عملية الإدماج قبل بدء تنشين تفاعلات السلام الإقليمية .

٢- التحدى الثاني: تصاعد مقولات الشرق أوسطية:

ويثير هو الآخر ثلاثة مستويات لفعالية النظام العربي إزاءه كما يلي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متعثلة في تسليم النظام العربسي الملامشروط بالمفهوم الإسرائيلي الذي يتحقق من خلاله مقولة النظام الإلليمسي بتعبيراته السياسية والمؤسسية والقانونية برغم امتناع الشروط الثقافية ، وضعف الشروط السياسية مما يهدد بتلاثمي النظام العربي .

المستوى الثانى: ويمكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في الاستجابة المنصبطة المفهوم الإسرائيلي حول التعاون الإكليمي ، إدراكاً المتقضدات الثقافية ضد مفهوم النظام ، وقبولاً لإمكانية الثقاعل الاقتصادى وهو ما يسمح ببلورة صيغة ما لسوق اقتصادية تسمح بنزايد التفاعلات الإكليمية ، ولكنها تسمح أيضاً باستمرار الهياكل القومية للنظام العربي تعمل عند حدودها الدنيا .

المستوى الثالث ويعكس درجة النعالية القصوى متعثلة في قدرة النظام العربي على تكتيل قدراته ضد الاتسياح الإقليمي استنادا إلى دواقع معينة كامنة في عملية التسوية ، أو إلى تكتيكات إبطاء ذاتية تسمح فقط بتجاوز أنماط التقاعل الصراعية إلى أنماط تفاعل سلمية ثنائية أو جماعية فى إطار استانيكي لا يؤثر كثيراً على هياكل ، أو تفاعلات النظام العربي مستقبلاً .

٣٠٤٣ التحديان الخاصتان بالانشغال الإقليمي . الخليجي . والمغاربي وواقع الأمر أنهما يثيران الاستجابات ذاتها حول المستويات الثلاث على النحو التالي :

المستوى الأول: ويعكس درجة الفعالية الدنيا متعلّلة في لختـلال التوازن المحالي بين النزعة القومية ، والنزعة الجهوية لصالح الأخيرة الأمر الذي يودي إلى انخفاض مركزية الانشغال القومي لدى الإقليمي الخليجي والمغاربي حيث يسعيان إلى تركيز تفاعلاتهما الجهوية ، وخفض تفاعلاتهما القومية .

المستوى الثانى : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة فسى استمرار المتوازن الحالى بون الخصوصية الجهوية ، والتجانس القومس لمدى الإقليمين الخليجي ، والمغاربي مما يتجسد في استمرارية هيلكل عمل مزدوجة جهوية وقومية تحدوي تفاعلاتهما .

المستوى الثالث : ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة فى نتامى قدرة النظام العربى على جنب اهتمام أطراف الإقليمين تجاه مركزه وتحقيق قدراً مستزايداً من الانشغال القومى لديهما بما يدعم التجانس القومى ضد الخصوصية الجهوية .

وعلى الصعيد الكيفى يمكن بلورة نموذجين أسلسيين يحتويان التحديات الأربع سالفة الذكر . النموذج الأول ويمكن تسميته بالنموذج التطورى ويشمل تحدى الإنشخالات الإقليمية الجهوية الخليجية والمغاربية والمقصود هنا بالتطورى أنه نشأ عن تراكم تدريجي في ركود النظام العربي دفع بعض الأقاليم ذات الانتماء المتمايز جهوياً إلى تدعيم هذا الانتماء بدافع عوامل موضوعية جغرافية وتاريخية من ناهية ، وتبعاً لمسند قانوني تضمنته المادة التاسعة من ميشاق الجامعة العربية من ناهية أخرى .

ويثير هذا النموذج من التحديات مخاطر التقلص الإقليمي للنظام العربى

ويشر هذا النموذج من التحديات مخاطر التقلص الإقليمي للنظام العربي بدرجات متفاوتة الحدة حسب مستويات فعالية النظام إزاءه . أما النموذج الثاني فيمكن تسميته بالنموذج التصادمي ويشمل التحديين الآخرين وهما الوضعية للعراقية ، وتحدى الشرق أوسطية . والمقصود هنا بالتصادمي أنه قد نشأ بطريقة مفاجئة نتيجة لوقوع أزمة بالنظام العربي ، أو حتى بتراكم سريع لتطورات حادة ذات تأثيرات عميقة تبلغ درجة الاتقلابية أو التصادمية مع التفاعلات الطبيعية الوئيدة والدارجة .

ويثير هذا النموذج مخاطر التقليص الوظيفى للنظام العربي بدرجات مقاوتة أيضاً حسب درجة فعالية النظام في التعامل معه . وهو يثير مخاطر التقليص الوظيفي لأنه يحمل تطورات تؤدى عند اكتمالها لغزع بعض الوظائف من جدول أعمال النظام قد تكون اقتصادية مترتبة على السوق الشرق أوسطية مثلاً ، أو سياسية قائمة على مقولات النظام الشرق أوسطى أو أمنية مثلاً مترتبة على الوضعية العراقية ، وهكذا .

ومن خلال التفاعل الكمى والكوفى لهذين النموذجين من التحديات مع مستويات الفعالية التي سوف يعكسها النظام العربي في المدى القريب التراباً أو ابتعاداً عن الإاليمية أو القومية يتحدد على نحو ما التوجه العام لمسيرة النظام العربي حول بدائل أربع تعكس كل منها نوعاً من الروابط التي تجعد درجة ما من التكامل القومي على النحو التالي :

البديل الأول :

ويعكس تحول النظام العربي إلى مجرد رابطة ثقافية تحت وطأة تفاعل المسار الأسوء الناجم عن حدود الفسانية النظام على الصعيد الكمى مع القضائيا الأربع السائقة والتي تتوزع على نمونجى التحديبات مسواء التطوري المتعلق بالاتشخال الالليمى الخليجى ، المضاربي والذي يشير مضاطر التقلص الإقليمي النظام، أو التصادمي المتعلق بالوضعية المياسية العراقية ، أو تحدى الفسرق أوسطية والذي يثير مخاطر التقلص الوظيفي للنظام ، فعندما يتمامل النظام العربي

بالمستوى الأنفى من الفعالية مع التحديات الأربعة ، فإن مخاطر عديدة تثور منها رسوخ حالة من عدم الاكتراف الخليجي والمغاربي بالقضايا المركزية للنظام العربي وتحول اهتمام الإقليمين نحو قضاياهما الإقليمية معا يققد النظام أهم أطرافه وحيث يصعب صياغة انشغالات سياسية أو أمنية موحدة ، ومنها أيضاً تزايد عجز النظام العربي عن أداء بعض وظائف الأمنية أو السياسية في ظل التحدي الأمني الذي يجسده استمرار الوضعية السياسية العراقية على هذا النحو المنعزل والجامد ، أو حتى باندماج العراق دولياً دونما اندماج في النظام العربي ، وأيضاً التحدي السياسي الذي يمثله قيام نظام إقليمي شرق أومعطي ، أو التحدي الاقتصادي الذي تمثله السوق الشرق أوسطية . إذ أن تنامي هذه التحديات جميعاً يسلب النظام العربي وظائفه الأمنية والسياسية ، والاقتصادية ولا يبقى لمه سوى الوظيفة الثقافية حيث تصبح مؤمسات النظام الحالي الترب إلى منتديات ثقافية تمكن فقط رابطة رمزية .

البديل الثاني :

ويمكس تحول النظام العربي إلى رابطة اقتصادية في ظل تفاعل المسار الأسوء لحدود الفعالية الدنيا لدى النظام مع القضيتين اللتين تمثلان تموذج التحديات التصادمي "الوضعية السياسية العراقية ، تحدى الشرق أوسطية " ولكن مع تفاعل المعسار الأقضل الناجم عن حدود الفعالية القصوى أو حتى المتوسطة مع القضيتين النين تمثلا نموذج التحديات التطوري " الاشفال الاقليمي الخليجي والمغاربي فهنا لا تثور مخاطر حالة عدم الاكتراث الخليجي ، والمغاربي بالقضايا المركزية المنظمام فتبقى في مستواها الحالي أو تتحسن قليلاً ، ولكن تتصاظم المخاطر الأمنية الناجمة عن تحدى الوضعية المعراقية واحتمالات توظيفها دولياً على حساب النظام العربي في حالة تصاعد تحدى الشرق الأوسطية بما لها من مخاطر سياسية تكمن فيها ذاتها ، أو مخاطر أمنية تكمن ضغوطها على النظام العربي واقرازاتها المعابية في القضايا الأخرى وعلى رأسها القضية العراقية . وفي هذا السياسية النظام إثر ذوباته السياسية للنظام إثر ذوباته

بدرجات متفاوتة فى أطر أوسع منه بينما تزدهر الروابط الاقتصادية داخله كجزء من التفاعلات الاقتصادية فى الإطار الشرق أوسطى الأكثر ديناميكية عن الأوضاع العربية الراهنة .

البديل الثالث :

ويمكس بقاء النظام العربى كرابطة سياسية بالأساس ، وهو ما يحققه التفاعل العربى الإبجابي " المسار الأفضل" مع نموذج التحديات التصادمي " العراق والشرق أوسطية " والثفاعل العربى السلبي " والمسار الأسوء الناجم عن حدود الفعالية الدنيا " مع نموذج التحديات التطوري " الانشخال الإقليمي الخليجي ، والمعاربي حيث يكتسب النظام ديناميكية جديدة ناجمة عن قدرته على مواجهة تحدى الوضعية السياسية العراقية بإعادة إدماج العراق في قضائه السياسي القومي شم الدولي ، وأيضاً من قدرته على لمواجهة تحدى تهدد بنياته عن طريق ابقائها عند مراحل الفعل الدنيا وحصرها في النموذج الاستاتيكي لملاكات السلام - حسيما تم بياته ملغاً - ولا شك أن هذه الدنياميكية الجديدة سوف تدعم الوظيفة السياسية المي الغياميكية الجديدة سوف تدعم الوظيفة السياسية له ، وأيضاً الوظيفة الالتصادية على نحو ما ، ولكن تبقى الانشغالات الإقلومية الخليجية والمغاربية حائلاً دون القدرة على صداغة اسراتهجيات أمنية موحدة .

البديل الرابع:

ويعكس تطور النظام العربي في الاتجاه القومي المنشود لـه ليجاوب دعوة القومية العربية التي تربده وترجوه رابطة شاملة أمنية وسياسية واقتصادية فصلاً عن كونه بالأساس تعبير عن الوحدة الثقافية والرمزية . ويتحقق هذا البديل حال نجاح النظام في التعامل الايجابي " بدرجة الفعالية القصوي حسب المسار الأفضل " مع نموذج التحديات التطوري فيبقي على مركزية الإنشغال القومي لمدى الدول الخليجية ، والمغاربية رغم انشغالاتهما الاقليمية حيث تخضع الخصوصية الجهوية لليهوب ، وتقوم على خدمة التجانس القومي . وأيضاً عند التعامل الايجابي العربي

مع نموذج التحديث التصادمي فيعيد إنصاح العراق في أبنيته تجاوزاً لعزلتها ، ويوقف تفاعلات التحدي الشرق أوسطي عند حدود النموذج الاستاتيكي الذي ينزع فقط التتاقضات الصراعية ويسمح بحرية تبادل اقتصادى وتفاعل سياسي سلمي دون إصادة هيكلة المنطقة العربية أو صياغة موسسات إقليهية ذات سسمات قانونية وسياسية فيما يعكس مقولة المسوق المشتركة أو مفهوم النظام الاقليمي الذي يعكس أقصى المخاطر على النظام العربي و وهكذا تتفاعل المتغيرات الاقليمية بالمصراع والجدل مع الثوابت القومية كمياً وكيفياً في سياق اللحظة التاريخية وبشروطها لتحديد مستقبل النظام .

وبرغم إستمرارية العوامل الدولية التي تعكمها الفرص والمخاطر التسي تطرحها البيئة الدولية على نحو مستمر بشكل أو يآخر إلا أن مستقبل النظام العربسي يبقى رهناً بالأساس بتفاعلات البيئة الإقليمية ، مع الطبيعة البنيوية لمه ومدى قدرتم على الاستمرار والتحدى والتي نرجو تصاعدها للسي الذروة في مجابهة عميق التحديات والمخاطر الكامنة في عقد التحول الطفرى والمشرف على لحظة تاريخية . بالغة الدلالة على مشار ف الألفية الثالثة .

تم يحمد الله

قائمة الأسانيد

هوامش القصل الأول

- د. محمد عبايد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، بيروت ، مركــز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٧م . القصل الأول .
 - (٢) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الأول .
 - (٣) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الثاني .
 - (٤) د. محمد عابد الجابرى ، نفس المرجع . القصل الثاني .
- د. محمد عابد الجابرى، وجهة نظر نعو إعادة بناء قضايا الفكر العربى
 المعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م القصل الثاني
- (٦) د. سعد الدين ابر اهيم . نحو فهم تقافى شمامل الأقليات غيى الوطن العربى ورقة مقدمة إلى ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي . القاهرة ، مركز ابن خادون للدراسات الإنمائية ٢٧٠ ٢٩٩١/١١/٢٤ م .
- (٧) د. محمد السيد سعيد ، معنقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج سلسلة عالم
 المعرفة ، عدد ١٥٨ . فيراير ١٩٩٢م . ص ١٠١ .
- د. محمد عابد الجابرى ، والخطاب العربي المعاصر ، مرجع سابق القصمل
 الثالث .
- (٩) د. سعد الدين إيراهيم ، الملل والنجل والأعراق ، هموم الأقليات في الوطن العربي مركز ابن خلدون للدراسات الإتمائية ، ١٩٩٤ م الفصل الثاني .
 - (١٠) د. سعد الدين إيراهيم . نفس المرجع ، الفصل التاسع .
 - (١١) د. سعد الدين ابر أهيم ، نفس المرجع ، الفصل العاشر .
- (۱۲) صلاح سالم ، قمة تونس ، وقراءة في أداه الاتصاد المضاربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ۱۱۷. ص. ۷۰ .

هوامش القصل الثاتي

- د. نازلى معوض أحمد ، التصور المصرى لأمن الخليج العربى بعد الحرب ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب بأبر سلطان
 - (۲) النقرير الاستراتيجي العربي ، ۱۹۹۳م ، ص ۱۸۹ .
 - (٣) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٩٠.
 - (٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٧م ، ص ١٩٧٠.
 - (٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .
 - (٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٣ .
 - (٧) الأهرام ، الجريدة ، عدد ١٩٩٣/١١/٢٩ م .
 - (٨) وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ١٩٩٤/١/١٣ م .
 - (٩) جريدة الأهرام ، ١٩٩٤/٩/١٤ .
 - (١٠) وكالمة أتباء الشرق الأوسط ١٩٩٤/١/١٤م .
 - (١١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ص١٩٨٠ .
 - (۱۲) جريدة الأهرام ، ۲۲/۸/۱۹۹۳
 - (١٣) الأحرار ٢/٩/٤٩٩١م.
 - (١٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩.
 - (١٥) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشحيية تؤديها جامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٧م . ص٤٠٠ .
 - (١٦) جلال فاروق الشريف ، للجامعة العربية ، دور يمكن أن تضطلع بـ ، شئون عربية ، عدد ١٣. مارس ١٩٨٢م . ص١٠٥ .
 - (۱۷) جامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي العام . مطبعـة فتحـي سكر
 ص٣-٨ .
 - (١٨) د. نصيف حتى ، الظروف الدواية والاقليمية المحيطة بمحاولات تعديل
 الميثاق ، ندوة مستقبل جامعة الدول العربية ، مركز الدراسات السياسية

- والاستراتيجية بالأهرام . نوفمبر ١٩٩٤م . ص ١٠،٩ .
- (١٩) د. أحمد عبد الونيس شنا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية . بحث مقدم إلى ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نوامبر ١٩٩٤م حول مستقبل الجامعة العربية . ص ٣٠٧ .
- (۲۰) العديد ياسين ، النظام الثقافي العربى الجديد ، جريدة الأهرام ، قسى ۱۹۹۰/۳/۳۳ م .
- (۲۱) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والملام ، سلسلة استشراف مستقبل العالم العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ۱۹۸۸م ، ص ۱۱۶ .
- (۲۲) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مرجم سابق ، ص ٥٠٤ .
- (۲۳) د. سلوی البیب جامعة الدول العربیة من ۱۹۶۰م ۱۹۲۶م رسالة دکتوراه غیر منشوری، کلیة الاقتصاد والعلوم السیاسیة ، ۱۹۷۱م ص ۳٤،۲.
- (۲٤) سلطع الحصرى"، العمل العربى المشترك في أربعة عقود . آراء مجلة شئون عربية ، غدد ٤١ ، مارس ١٩٨٥م ص٣٣ .
- (۲۰) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، مجلة شئون عربية ،
 عدد ۱۳ ، مارس ۱۹۸۲ م . ص ۲۱ .
- (۲۲) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية سلسة كراسات إستر التجية ، عدد ۲٤ ، ١٩٩٤م صر ١١ ، ١١ .
- (۲۷) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواتعية ، المصدر نفسه ، ص١٦٢٠ .
- (۲۸) د. محمد نعمان جال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية ، المصدر نفسه ، ص۱۳ .
- (۲۹) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية الإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، مرجم سابق ، ص ۱۷ ، ۸ .

- (٣٠) عبد الحق زازلة ، الدور الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي العام ، ص ٢٧٤ .
 - (٣١) د. محمد نعمان جلال ، المصدر نفسه ، ص١٥
- (٣٢) د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، جامعة الدول العربية والنظام العربي طرح لإشكالات التطوير ، شئون عربية ، عدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢م ص٧ .
- (٣٣) السيد ياسين ، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٩٤م القاهرة ١٩٩٥م .

هوامش الفصل الثالث

- (۱) د. جمیل مطر ، د. علی الدین هلال ، النظام الإقلیمی العربی . دراسة فی العلاقات السیاسیة العربیة ، مرکز در اسات الوحدة العربیة ، بیروت طم . ۱۹۸۰ م ص ٥٩٠٥ .
- (۲) د. محمد العديد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ۱۵۸ فبراير ۱۹۹۲ م ص۲۸ .
 - (٣) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص٢٩٠٠ .
- د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مشروع إستشراف مستقبل العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ۱۹۸۸ م ص٩٧.
- (٥) التقرير الاستراتيجي العربي . ١٩٨٩،٨٨ . الجزء الخاص بالأزمة اللبنانية
 - (٦) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص١٥١ .
 - (٧) د. محمد السيد سعيد ، ناس المرجع ، ص١٧٩٠ .
- د. نازلى معوض أحمد ، التصور المصرى لأمن الخليج ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بأبو سلطان بين ۲۷ - ۳۰ ديسمبر ۱۹۹۱م .
 - (٩) د. محمد المبيد سعيد . مرجع سابق ، ص ١٧٩–١٨٠
 - (١٠) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، ١٠/٧/١٩ ام .
- (١١) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، ازمة العراق ، النظام والشعب والأسة
 (١٩٤/٧/١٠ م .
 - (١٢) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ص١٨١ .
 - (١٣) صلاح سالم ، الحياة اللندنية ، ١٩٩٤/٨/٩ .
- (١٤) صلاح سالم ، دراسة في تفاعلات السلام في الشرق الأوسط ، مجلة القاهرة
 ، الهيئة العامة المكتاب ، عدد مارس ١٩٩٥ م . ص٧٨-١٠٠٠ .
- (١٥) صلاح سالم ، الاقتصاد والسياسة في ظل سلام الشرق الأوسط ، مجلة الأهرام الاقتصادي . عدد أول نوفمبر ١٩٩٣ م . ص٧٧ .

- (١٦) صلاح سالم ، مجلة القاهرة ، مرجع سابق .
- (١٧) من التقرير الاستراتيجي العربي ، عند ١٩٩٤م . ص١٩٨٠ .
 - (۱۸) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص١٠٦-١٠٧ .
 - (١٩) د. محمد السيد سعيد ، المرجع تقسه ، ص ١٠٨-١١٠ .
- (٢٠) وزير الخارجية القطرى ، جريدة الاتحاد ، ١٩٢٠/١٢/١م .
- (٢١) صلاح سالم ، مجلة عالم الاقتصاد ، بيروت ٢٧/٤/٤١٩م .
- (۲۲) جريدة أخبار الخليج ، ١٢/١٤م .
 - (٢٣) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .
 - (٢٤) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نقسه ، ص١٠٧
- (٧٥) د. على الدين هلال ، وجميل مطر ، النظام الإثليمي العربي ، مرجع سابق،
- ص٧٨. . (٢٦) د. محمد السيد سعيد ، الأرسة بين انقسام الرأى العام ووحدة الوجدان ،
- (۲۱) د. محمد العميد معجد ، الازمة بين انفسام الراى العام ووحدة الوجدان ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد خاص ، رقم ۱۶ ، يوليو - سبتمبر . ۱۹۹۱م .
- (۲۷) د. محمد العبید سعید ، مستقبل النظام العربی ، مرجع سابق ، ص۹۹ ۱۰۲ .
 - (۲۸) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص١٣٠٠ .

فليؤس

رقم الصفحة	الموضوع
٩	تصدير
	القصل الأول
	تجليات العقل السياسى
17	تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية
١٧	أولاً : الفردية ، والشخصنة ، ونقافة الاستبداد
11	ثانياً : العاطفية ، وغياب العقلانية الذراتعية
41	ثالثاً : الاستاتيكية ، والجمود أو الدائرية
٣٤	رابعاً : انعدام المرونة وغيلب التمامح
•	خامساً : غياب الروى الاستراتيجية الشاملة لحساب الآتية
٣٦	والجزئية
	سانساً : القدرة المحدودة على التكيف الإيجابي ، وغلبـة
٤١	الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية

رقم الصفحة	الموضوع
٤٣	سابعاً: استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي
٤٥	ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف
£ 9	تعقيب : نحو رؤية منفاتلة لأفاق التفكير السياسي العربي
	القصل الثاثى
	تفاعلات الواقع العربى بعد حرب الخليج الثانية
٣٥	تقديم : بين الاقتراق ومحلولة الالتقاء
٥٥	أولاً: التفكك الجزئى لتحالفي أزمة - حرب الخليج
77	ثانياً: استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية
	ثالثاً : الجدل حول إمكانـات واتجاهـات تطوير الجامعـة
¥ £	العربية
٨٩	رابعاً: التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي
	الفصل الثالث
	التحديات الأساسية الراهنة للنظام العربى
١٠٣	تقديم : عن الخصوصية والتجانس ، وبنية النظام العربي
1.4	أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية

رقم الصفحة	الموضوع				
177	ثانياً : تحدى فكريات الشرق أوسطية				
1 £ 9	ثالثاً: الانشغال الإقليمي الخليجي				
177	رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي				
	خاتمة				
140	استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربى				
١٨٣	قائمة المراجع				
149	الفهرس				

هذا الكتاب

لا تستطيع الأمم أن تعيش دون حلم ، ولا تستطيع أن تعيش فقط بالحلم ، فالانتصار أن تفقد أمة قدرتها على أن تحلم ، أو تتجمد قدرتها عند حدود الحلم ، فعندها لا يكون الحلم إلهاماً للفعل وإنما أيدولوجيا مقيتة للعجز ، ولذا فالأمم العظيمة وحدها تستطيع أن تضبط موارد أحلامها على ساحات فعلها فتقارب بذلك بين حقيقتها والتاريخ .

والأمة العربية بـلا شك واحدة من الأمم العظيمة في التاريخ امتلكت فيه عصرا ، وأهدته حضارة كبرى ، ولكن واقعها أخذ يضطرب وباتت تعانى من أزمة حلم إذ نراوح بين إسراف فيه مفرط وبين عجز عنه مزمن ، وفي كاتا

الحالتين اختلت مواردها في الحلم عن قدرتها على الفعل فاغتربت حقيقتها عن التاريخ. وفي الحقبة المعاصرة حدث الاغتراب اكثر من مرة ، ولاكثر من سبب.

في المرة الأولى للاختفاء خلف توازن صلد للقوى اطلق العنان للحلم وكبح جماح الفعل ، فلم يتحقق حلم الوحدة ، وفي المرة الثانية بالاتخداع بتوازن رخو للمصالح انطلق وفي المرة الدول المصالح الطلق من المرة المرة إلى المرة المرة المراة المراة

من روية مثالية لدور الفارس فى التاريخ ولأن الفارس كـان جامحاً فقد كبح جماح الحلم والفعل معـا ولـم يتحقق السـلام الموعود

ولأن التاريخ لم ينته بعد كما يزعمون ، نؤمن بأن الطم بالوحدة ، وبالسلام يبقى ممكناً ، أما قدرة الفعل فيهما فتبقى رهناً بالشرط التاريخي الذي يغرض على الأمة أن تخرج من حالة الاختباء ، وأن تتصرد على حالة الاتخداع ، وأن تكتل إرادتها خلف رؤاها وأن تقعل ذلك كله بإحساس مقاتل يحارب معركة المصير ، فيذه المعركة المقدسة هي الدعوة التعرضية لهذا الكتاب .